

القمة العالمية لمجتمع المعلومات  
وثيقة مرجعية  
الجزء الثاني: مشروع خطة العمل

القسم الأول: مساهمات الحكومات

ملحوظة: النص المضاف: تحت خط

النص المحذوف: ~~مشطوب عليه~~

التعليقات: بحروف مائلة

ملحوظة بشأن المساهمة الواردة من المكسيك: لم يتيسر، لأسباب تقنية، الإبقاء على كل الكلمات التي حذفها الوفد المكسيكي على شكل كلمات مشطوب عليها. ولذلك يظهر النص النهائي المقترح من الوفد بدون بعض الكلمات المحذوفة.

## تعليقات عامة على خطة العمل

**الاتحاد الأوروبي:** يعتقد الاتحاد الأوروبي أن خطة العمل ينبغي أن تكون على نسق الخطوط العامة التالية:

- تمثيلاً مع مبادئ وتطلعات الإعلان، ينبغي أن تشترك خطة العمل والإعلان في منظور واحد وأن يتسما بهيكل واضح وألا يتعارض أحدهما مع الآخر.
- ينبغي أن تستحوذ توصيات خطة العمل وتوصيات الإعلان على خيال الشعوب في أنحاء العالم وأن تعزز إدراك وفهم القضايا على الصعيد السياسي وفي وسائط الإعلام.
- ينبغي أن تخضع خطة العمل للالتزام المشترك من جانب جميع أصحاب المصلحة الذين يتسم دورهم في تنفيذها بأهمية حاسمة.
- ينبغي أن تعبر خطة العمل عن توافق عالمي واضح على الأولويات والاستراتيجيات والأهداف. وينبغي إدماج المتطلبات الأساسية لمجتمع المعلومات في صياغة السياسات العامة والبرامج على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يرسم المجتمع الدولي طريقة تحقيق هذه الأولويات والاستراتيجيات والأهداف في مواجهة التغير الدائم في الظروف والتكنولوجيات. ويجب أن تعبر خطة العمل تعبيراً كافياً عن آراء جميع الدول وآراء عدد متزايد من الفعاليات الأخرى في المجتمع الدولي.
- ينبغي أن تعين خطة العمل أهدافاً ملموسة ومادية لدعم إحراز مبادئ الإعلان السياسي وأهداف التنمية في الألفية الجديدة التي تشمل، في جملة أمور، التمكين من تسخير إمكانات التكنولوجيات سريعة التطور لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة وتخفيف الفقر والجوع وحماية البيئة.
- ينبغي معالجة مشاكل محددة والتوصل إلى اتفاقات بشأن قضايا تتجاوز الحدود وتتجاوز طاقة آحاد الأطراف على حلها وتحتاج إلى جهد دولي متضافر تدفعه روح جديدة من التعاون ووضوح الهدف على الصعيد العالمي.
- يتطلب الأمر وجود إشارة واضحة إلى الطريقة التي يمكن بها متابعة الالتزامات كأساس لتقييم تنفيذ نتائج مرحليتي القمة، أي جنيف وتونس.
- لكي تصبح خطة العمل حقيقة واقعة يتطلب الأمر تسخير جميع الآليات والخبرات المتاحة على الصعيدين الحكومي والحكومي الدولي إقليمياً وعالمياً لكفالة المشاركة العالمية والالتزام القوي من جانب جميع أصحاب المصلحة.

**الهند:** ينبغي أن يكون مشروع خطة العمل موجهاً نحو الإجراءات العملية وأن يكون وثيقة تنبض بالحياة، ولهذا ينبغي أن ترسم بوضوح المسؤوليات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية لخلق بيئة التمكين ولتحقيق بعض الإنجازات التاريخية في إطار زمني محدد. ولكننا نجد في مشروع الوثيقة الحالي أن بعض الاهتمامات الأساسية مثل البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والنفوذ والتكلفة المعقولة ودور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء الطاقات البشرية وأمن الشبكات والحاجة إلى صون الهوية الثقافية واللغوية وتشجيع البيئة الملائمة والتي يتحدث عنها جميعاً "إعلان المبادئ" تتكرر في خطة العمل. ونحن نرى أننا بعد أن أدركنا الوثائق المتفق عليها بشأن الرؤية المشتركة والمبادئ الأساسية، ينبغي أن تذهب خطة العمل إلى ما هو أبعد مما يرد في هذه الوثائق وينبغي أن تحدد خطة العمل طريق العمل في المستقبل وأن تكون أكثر تحديداً وتوجهاً نحو الإجراءات.

**مالي:** ينبغي أن تتضمن خطة العمل تدابير عملية يجري تخطيط وقياس ورصد تنفيذها باستعمال مؤشرات تقارن دورياً بين الإنجازات والأهداف. ومثلما فعل مكتب باماكو 2002، فإننا نعلق أهمية خاصة على مشروع خطة العمل لأن إفريقيا تنتظر إجراءات ملموسة يتم تحقيقها في سنتين أو ثلاث سنوات، وليتم بذلك تحويل سراب الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إلى واقع ملموس لكل شعوبنا.

## المكسيك: ملحوظة تحريرية:

يشير اللون الأحمر إلى التعديلات في النص الأصلي لتصويب أخطاء الترجمة من اللغة الإنكليزية إلى اللغة الإسبانية. وتقدم المكسيك تعليقاتها ومساهماتها في مشروع خطة العمل مكتوبة بحروف "آريال 12" وملونة باللون الأصفر.

## نيوزيلندا:

تود نيوزيلندا أن ترى في القسم الخاص بخطة العمل من الوثيقة تركيز الأولوية على تدابير لتحقيق ما يلي:

- تحسين النفاذ إلى المعلومات كمصدر للتعليم والبحث العلمي والتنمية الصناعية؛
- إنشاء أنظمة سليمة قانونية وسياسية وتنظيمية بهدف تذييل العقوبات الإدارية وتخفيض الأعباء الضريبية من أجل تشجيع التنمية التكنولوجية والابتكار وروح المشاريع؛
- تطوير تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشجع الحكم السديد والمساءلة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعلم مدى الحياة والتعلم عن بُعد؛
- صياغة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحفاظ على الهوية الثقافية والتراث وتشجيع التنوع الثقافي والمحتوى المحلي؛
- تشجيع التشغيل البيئي الدولي من خلال وضع معايير تقنية عالمية متوافقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تشجيع أمن الإنترنت الفعال ومكافحة الجريمة السيبرانية؛
- معالجة مسألة محتوى الإنترنت غير القانوني وغير المرغوب؛
- تعزيز طاقة الموارد البشرية؛
- دعم مبادرات التكنولوجيا التي يقوم بها المجتمع والفرد؛
- حماية الملكية الفكرية للشعوب الأصلية؛
- تعزيز طاقة المكتبات والأرشيفات والمتاحف للحفاظ على التراث الثقافي الرقمي والسجلات الرقمية والذاكرة الثقافية.

وتود نيوزيلندا أن ترى في الوثيقة اعترافاً بالتنوع والاحتياجات الخاصة من خلال صياغة تدابير محددة لمعالجة مصالح المجموعات الضعيفة أو المحرومة. وعلى سبيل المثال، تؤيد نيوزيلندا بقوة الاهتمام الذي يعطيه مشروع الإعلان لمنظور المساواة بين الجنسين واحتياجات المرأة. ولكن هذه الإشارات لا تدعمها أنشطة تتصل بهذه الموضوعات في مشروع خطة العمل. وفي هذا السياق، فإننا نلاحظ أن أحد الموضوعات التي أثبتت في دورة 3-14 مارس 2003 للجنة الأمم المتحدة المعنية بمركز المرأة كان "مشاركة المرأة في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووصولها إليها وتأثيرها واستعمالها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها". ويمكن الرجوع إلى الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة بشأن هذا الموضوع لوضع تدابير محددة تتصل بمشاركة المرأة في مجتمع المعلومات.

**جمهورية كوريا:** من الضروري أن تعرض خطة العمل محتوى موجهاً نحو الإجراءات يهدف إلى تنفيذ وتحسين الهيكل العام لكي تتصف خطة العمل بإمكانية التنفيذ والتماusk. وتتضمن خطة العمل جميع البنود اللازمة، رغم تكرار بعضها، ولكن ينبغي معالجة مشكلة سلامة اختيار العناوين الفرعية وكذلك ضرورة تحسين محتوى الوثيقة وتنظيمها.

**سويسرا:** ينبغي أن تضع خطة العمل خطوط عمل ملموسة تناسب من المبادئ الواردة في الإعلان. وخطة العمل في شكلها الحالي تشبه الإعلان إلى حد كبير ولا تقترح التدابير الملموسة الواضحة التي تود سويسرا أن تراها ناتجاً مباشراً للقمة. ومن الجوهرى في رأينا أن تتضمن خطة العمل خطوط عمل ملموسة إلى جانب وصف الأهداف والتدابير التي يتعين اتخاذها وبيان الإطار الزمني المحتمل لتنفيذها وقائمة تصف "واجبات كل طرف" من بين أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أيضاً أن تتطرق خطة العمل إلى القضايا المتصلة بالتنفيذ مثل أساليب التمويل والتقييم وينبغي أن تهدف إلى كفالة تماusk السياسة العامة وتنسيق البرامج وكذلك إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيار المساعدة الإنمائية الرسمية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي أن تحتفظ خطة العمل هي الأخرى بالنهج السائد في الإعلان وهو التركيز على العنصر البشري. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستفيد خطة العمل من الهيكل الفريد للقمة، بأن تضع قائمة بالإجراءات التي يتعين اتخاذها بين مرحلتى القمة في جنيف وتونس وأن تحدد الأهداف للمرحلة الثانية في تونس.

**الاتحاد الروسي:** نقترح تغيير مفهوم "الحكومة" إلى "الدولة" في كل النص كما يرد في الفقرة 36. ففي نظام الدولة لا تقتصر المشاركة في إنشاء مجتمع المعلومات على الحكومة وحدها. **ساموا:** تؤيد ساموا بشدة تأكيد خطة العمل تأكيداً واضحاً على الإجراءات المحددة التي يتعين القيام بها وتوضيح من يقوم بها وطريقة ذلك وأين يتم ذلك، مع توضيح العمليات اللازمة لقياس إنجازات الإجراءات ووضع حد زمني. وكما قال أحد شيوخ الإدارة "إذا لم تتمكن من القياس فلن تتمكن من الإدارة".

**تونس:** تتضمن خطة العمل قائمة طويلة من المسائل التي تحتاج إلى المعالجة في القمة؛ ولكن العناوين التالية تتطلب مزيداً من التفصيل:

- الأهداف وترتيبها حسب الأولوية والأهمية.
- الاستراتيجيات والبرامج والوسائل اللازمة للتنفيذ وضرورة معالجة كل عنصر من هذه العناصر بشكل منفصل (ينبغي أن تشمل أساليب التنفيذ مسألة التمويل).
- التعاون الدولي.
- آليات المتابعة.

| مساهمات الحكومات  | مشروع خطة العمل (DT 2) -<br>القسم الأول   |  |
|---|---|--|
| <p>اليابان: "...وأن توضع وفقاً لأهداف إعلان التنمية في الألفية".</p> <p>المكسيك: إن مفهوم مجتمع المعلومات هو مفهوم ناشئ ومتطور يشمل الوسائط التقليدية مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون والبنية التحتية القائمة للاتصالات وكذلك الوسائط الجديدة التي ظهرت إلى حيز الوجود من خلال التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعمل على تحقيقه جميع المجتمعات، ويتعلم كل مجتمع من المجتمعات، الأخرى في هذه العملية. وقد وصل مجتمع المعلومات الآن إلى مستويات مختلفة من التطور عبر مناطق العالم وأقطاره. ولذلك من الضروري والعملية أن يتسم تصميم خطة العمل بالمرونة ولهذا السبب، فإن خطة العمل هذه هي إطار مرجعي ودليل مرن للاستعمال على الصعيدين الإقليمي والوطني وأن توضع وقد وضعت وفقاً لأهداف إعلان الألفية.</p> <p>الاتحاد الروسي: تعديل الجزء الأخير من الفقرة 1 ليكون نصه كما يلي: "...الصعيدين الإقليمي والوطني، وكذلك على صعيد المنظمات الدولية للأمم المتحدة، وأن توضع وفقاً لأهداف إعلان الألفية".</p> | <p>1. إن مفهوم مجتمع المعلومات هو مفهوم ناشئ ومتطور، تعمل على تحقيقه جميع المجتمعات، ويتعلم كل مجتمع من المجتمعات الأخرى في هذه العملية. وقد وصل مجتمع المعلومات الآن إلى مستويات مختلفة من التطور عبر مناطق العالم وأقطاره. ولذلك من الضروري والعملية أن يتسم تصميم خطة العمل بالمرونة لتكون إطاراً مرجعياً ودليلاً مرشداً وملهماً على الصعيدين الإقليمي والوطني، وأن توضع وفقاً لأهداف إعلان الألفية.</p> |  |
| <p>البرازيل: إضافة [1 ألف]: ظهرت تكنولوجيا المعلومات بوصفها إحدى القضايا في المناقشات الدولية منذ فترة جدّ قريبة. ولا يزال البعض يتعامل معها بنهج تقني صرف، مع اقتصار المناقشات على مسائل عرض النطاق والنفاذ والبنية التحتية للاتصالات وما إلى ذلك. ومن الواضح أن هذا ليس كافياً. فخطة العمل ينبغي أن تدور حول مجالات موضوعات عريضة تشمل السياسات العامة التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة مثل التعليم والصحة والعمالة وكفاءة الحكومة والمحتوى المحلي وتيسير المشاركة الاجتماعية وتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومع ذلك، فإن تحسين بنية التوصليل تمثل هدفاً أساسياً آخر.</p>   |   |  |

|  |  |  |
|--|--|--|
| <p><u>البرازيل: إضافة [1 باء]:</u> ينبغي أن تكون خطة العمل قابلة للتكيف مع السمات والاحتياجات والقيم الوطنية الخاصة بكل بلد. وينبغي أن تؤكد على الدور الرئيسي للدولة في صياغة وتنفيذ السياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الشراكات مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجب أن تركز خطة العمل على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لإعلان قمة الألفية.</p>  |  |  |
|  | ألف - قائمة المسائل المطروحة   |  |
| <p><u>المكسيك:</u> البنية التحتية للمعلومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التمويل والاستثمار والقدرة على تحمل التكاليف والتنمية والاستدامة.</p>   | <b>1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكاليف، والتنمية، والاستدامة</b>   |  |
| <p><u>كندا:</u> من النواحي الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية وفي التعليم والصحة والنفوذ إلى المعرفة. <u>المكسيك:</u> تلتزم بلداننا، من خلال آليات المشاركة الرقمية التي تشمل تبادل أفضل الممارسات بالعمل على التغلب على الفجوة الرقمية، كأساس تحقيق مجتمع المعلومات، وهي الفجوة التي تتمثل في الاختلافات الموجودة بين البلدان وفي داخلها من النواحي على الأصدمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التعليم والصحة والنفوذ إلى المعرفة. وتتمتع المكسيك إدخال هذا النص في مشروع الإعلان سواء في القسم الأول بعد الرقم 17 أو في الديباجة بعد الرقم 3 ب.</p> | <b>2. سد الفجوة الرقمية:</b> تلتزم بلداننا بالعمل على التغلب على الفجوة الرقمية التي تتمثل في الاختلافات الموجودة بين البلدان وفي داخلها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التعليم والصحة والنفوذ إلى المعرفة، والتي تعتبر عاملاً من عوامل هذه الاختلافات. |  |
| <p><u>البرازيل: إضافة [2 ألف]:</u> البنية التحتية هي محور الإشارك الرقمي وربما كانت هي أهم الخطوات في السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي تتطلب مشاركة الهيئات التنظيمية والقطاع الخاص.</p>  |  |  |
| <p><u>البرازيل: إضافة [2 باء]:</u> يتوقف على البنية التحتية نفاذ الجميع نفاذاً موثوقاً بتكلفة معقولة إلى المعلومات وكذلك تطوير خدمات مباشرة على الخط تهم الاقتصاد والبلد عموماً. وينبغي تعزيز الأبحاث والاستثمارات من خلال مشاركات القطاعين العام والخاص.</p>  |  |  |

|  |  |  |
|--|--|--|
| <p><u>البرازيل: إضافة [2 جيم]:</u> ينبغي أيضاً أن تعزز السياسات الوطنية التوصيلية في المناطق الفقيرة في الخدمات من خلال القواعد التنظيمية و/أو تقديم الحوافز للقطاع الخاص وبالتنسيق مع المجتمع المدني.</p>   |  |  |
| <p><u>البرازيل: إضافة [2 دال]:</u> من المرجح أن يعتمد تطوير البنية التحتية على وكالات تنظيم الاتصالات وعلى دعم القطاع الخاص.</p>   |  |  |
| <p><u>البرازيل: إضافة [2 هاء]:</u> يجب تطوير المشاريع وتكييف التكنولوجيات للوفاء بالاحتياجات والظروف المحلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للحكومات أن تنشئ شركات قائمة على التكنولوجيا من خلال خلق آليات مثل صناديق رأس المال المخاطر ومناطق حوافز التكنولوجيا وحاضنات الأعمال التجارية بمساهمة المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص مع العمل أيضاً على تشجيع إدماجها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية من خلال استعمال شبكات البحث والتطوير المتقدمة وتسهيلات التمويل الملائمة.</p>   |  |  |
| <p><u>البرازيل: إضافة نقطة فرعية بوصفها النقطة الفرعية الثانية:</u><br/>صياغة حلول منخفضة التكلفة يمكن أن تتحمل تكلفتها البلدان والمناطق ذات الدخل المنخفض.</p> <p><b>كندا:</b><br/>..."</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• توفير التوصيلية، بما في ذلك النفاذ إلى الإنترنت، للمؤسسات التي لها صلة بالجمهور مثل المدارس والمكتبات ومكاتب البريد، والمراكز المجتمعية والثقافية والأرشيفات والمتاحف، إلخ.</li><li>• دراسة وتشجيع وتقديم حلول تتلاءم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية والفقيرة.</li><li>• إنشاء نقاط نفاذ عمومية متعددة الأغراض لضمان النفاذ المتساوي إلى خدمات المعلومات والخدمات الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة.</li><li>• تطوير مفهوم النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة لكي يستوعب التقدم والفرص التي تتيحها التكنولوجيا بما يتلاءم مع الهياكل التحتية القائمة ولتطور السوق والتغيرات في متطلبات المستعملين.</li><li>• استحداث تعديلات تمكن كبار السن والأشخاص المعوقين والمحرومين من النفاذ إلى الشبكات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات "كولومبيا: (المعهد الوطني للمكفوفين):" تسهيل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس معايير النفاذ إلى شبكة الويب (W3C-WAI) ومن خلال تطوير برمجيات وأجهزة مصممة للذين يعانون من تلف حاسة البصر.</li></ul> <p><u>اليابان:</u> "عملاً على تحقيق النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية ومعدات المعلومات والاتصالات..."</p> <p>"استخدام التكنولوجيات الموجودة والجديدة لتحقيق التوصيلية للجميع لتحقيق تصميم عالمي لمعدات المعلومات والاتصالات حتى يمكن لكل فرد، بما في ذلك كبار السن والمعوقين، النفاذ إليها بسهولة."</p> | <p>3. <b>النفاذ الشامل:</b> عملاً على تحقيق النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية بتكلفة معقولة من الضروري:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• استخدام التكنولوجيات الموجودة والجديدة لتحقيق التوصيلية للجميع.</li><li>• توفير التوصيلية للمؤسسات التي لها صلة بالجمهور مثل المدارس والمكتبات ومكاتب البريد إلخ.</li><li>• دراسة وتشجيع وتقديم حلول تتلاءم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية.</li></ul> |  |

|   |  |
|---|--|
| <p><b>مالي: إضافة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• إجراء دراسات بشأن حلول الطاقة المكيفة بيئياً وتعزيزها لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في المناطق الريفية</li><li>• وضع سياسات واستراتيجيات للنفاذ الشامل الملائم يشجع تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في مناطق الضواحي والمناطق الريفية (تعريف المفهوم والمحتوى والتمويل والجدوى الاقتصادية وبرنامج التنفيذ)</li></ul> <p><b>المكسيك: "النفاذ الشامل إلى مجتمع المعلومات":</b> عملاً على تحقيق النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية إلى مجتمع المعلومات بتكلفة معقولة من الضروري:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• استخدام التكنولوجيات الموجودة والحديثة لتحقيق التوصيلية للجميع.</li><li>• توفير التوصيلية للمؤسسات التي لها صلة بالجمهور مثل المدارس والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية الرقمية، إلخ.</li><li>• دراسة وتشجيع وتقديم حلول تتلاءم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في المناطق الحضرية المهمشة وفي المناطق النائية والريفية.</li><li>• إنشاء نقاط نفاذ عمومية متعددة الأغراض لضمان النفاذ المتساوي إلى خدمات المعلومات والخدمات الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحرومة والمهمشة.</li><li>• تطوير مفهوم النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة لكي يستوعب التقدم والفرص التي تتيحها التكنولوجيا بما يتلاءم مع الهياكل التحتية القائمة وتطور السوق والتغيرات في متطلبات المستعملين.</li></ul> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> "... توفير التوصيلية للمؤسسات التي لها صلة بالجمهور مثل المدارس الأرشيفات والمكتبات ومكاتب البريد والمدارس والجامعات..."</p> <p><b>سري لانكا:</b> تضاف نقطة فرعية جديدة: "اعترافاً بالدور الحاسم للجامعات والمؤسسات البحثية في إنتاج المعرفة وفي التدريب، يستلزم الأمر بذل جهد عالمي لكفالة حصول هذه المؤسسات في البلدان النامية على توصيل عالي السرعة إلى الإنترنت بتكلفة معقولة."</p> | <ul style="list-style-type: none"><li>• إنشاء نقاط نفاذ عمومية متعددة الأغراض لضمان النفاذ المتساوي إلى خدمات المعلومات والخدمات الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية.</li><li>• تطوير مفهوم النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة لكي يستوعب التقدم والفرص التي تتيحها التكنولوجيا بما يتلاءم مع الهياكل التحتية القائمة وتطور السوق والتغيرات في متطلبات المستعملين.</li></ul> |
| <p><b>البرازيل:</b> "من المهم تقوية مرافق الشبكات عريضة النطاق الإقليمية والدولية من أجل توفير القدرة على تلبية احتياجات البلدان ومواطنيها وتقديم خدمات جديدة. تساعد تقوية مرافق الشبكات عريضة النطاق الإقليمية والدولية على توفير القدرة لتلبية احتياجات البلدان ومواطنيها وعلى تقديم خدمات جديدة."</p> <p><b>إسرائيل:</b> "من المهم تقوية مرافق أحدث الشبكات عريضة النطاق الإقليمية والدولية..."</p> <p><b>المكسيك:</b> من المهم تطوير وتقوية مرافق الشبكات عريضة النطاق الوطنية والإقليمية والدولية من أجل توفير القدرة على تلبية احتياجات البلدان ومواطنيها وتقديم خدمات جديدة.</p>   | <p>4. <b>النطاق العريض:</b> من المهم تقوية مرافق الشبكات عريضة النطاق الإقليمية والدولية من أجل توفير القدرة على تلبية احتياجات البلدان ومواطنيها وتقديم خدمات جديدة.</p>  |

|  |   |              |
|--|---|--------------|
| <p>البرازيل: "خفض تكلفة التجهيزات: لا بد أن يكون إيجاد وتوفير تجهيزات النفاذ بتكلفة منخفضة بتشجيع الصناعة المحلية جزءاً لا يتجزأ من العمل من أجل تقليص الفجوة الرقمية".</p> <p>المكسيك: "خفض تكلفة التجهيزات: لا بد أن يكون إيجاد وتوفير تجهيزات للنفاذ-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة منخفضة جزءاً لا يتجزأ من العمل من أجل تقليص الفجوة الرقمية وللتقدم نحو إنشاء مجتمع المعلومات".</p>   | <p>5. خفض تكلفة التجهيزات: لا بد أن يكون إيجاد وتوفير تجهيزات للنفاذ بتكلفة منخفضة جزءاً لا يتجزأ من العمل من أجل تقليص الفجوة الرقمية.</p>   |              |
| <p>كندا: "يجب ينبغي أن تعمل سياسات النفاذ الشامل على تعزيز أفضل مستويات التوصيلية الممكنة بتكلفة محتملة ومعقولة للجميع وبمبادرات خاصة للمناطق المحرومة".</p> <p>إسرائيل: "... وينبغي على وجه الخصوص الاستفادة من طاقة السوائل الطاقة الموجودة غير المستعملة في تحسين التوصيلية بتكلفة منخفضة في البلدان النامية".</p> <p>المكسيك: تخفيض تكلفة التوصيل: يجب أن تعمل سياسات النفاذ الشامل على تعزيز أفضل مستويات التوصيلية الممكنة بتكلفة معقولة خاصة للمناطق المحرومة. وينبغي على وجه الخصوص الاستفادة من طاقة السوائل غير المستعملة في تحسين التوصيلية بتكلفة منخفضة في البلدان النامية.</p> <p>المغرب: إضافة: "القيام، من خلال الاتحاد، بإجراء دراسات تقنية وتنظيمية ودراسات جدوى من أجل تعزيز تقديم الخدمات عالية السرعة بواسطة السوائل للمناطق المحرومة".</p> | <p>6. تخفيض تكلفة التوصيل: يجب أن تعمل سياسات النفاذ الشامل على تعزيز أفضل مستويات التوصيلية الممكنة بتكلفة معقولة للمناطق المحرومة. وينبغي على وجه الخصوص الاستفادة من طاقة السوائل في تحسين التوصيلية بتكلفة منخفضة في البلدان النامية.</p> |              |
| <p>المكسيك: يجب رصد التقارب التكنولوجي عملاً على تكامل التكنولوجيات التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل تهيئة أشكال بديلة للنفاذ تساعد على تضيق الفجوة الرقمية.</p>   | <p>7. التقارب: يجب رصد التقارب التكنولوجي عملاً على تكامل التكنولوجيات التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل تهيئة أشكال بديلة للنفاذ تساعد على تضيق الفجوة الرقمية.</p>   |              |
| <p>سويسرا: إضافة الفقرة الجديدة 7 ألف:</p> <p>التنظيم: ينبغي أن تضع الحكومات إطاراً تنظيمياً يتسم في آن واحد بالشفافية والقدرة على إقامة المنافسة داخل السوق الوطنية ليمح للدخول الجدد بفرص متساوية للعمل مع الشركات القائمة لتقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، ينبغي أن يقوم نشر النفاذ الشامل واستعماله على أساس قواعد تنافسية وعلى أساس منح الترخيصات. وينبغي توخي إنشاء صندوق وطني لتمويل النفاذ الشامل في المناطق والمجتمعات التي لا تستطيع أسواقها التنافسية أن تكفل نشر خدمات النفاذ الشامل.</p> <p>وينبغي أن تساعد الحكومات جميع شركات الأعمال على الازدهار من خلال توفير بيئة اقتصادية واجتماعية داعمة لتسهيل نجاحها. وينبغي صياغة القوانين والقواعد بطريقة تنطوي على الاعتراف بشرعية الوثائق والتوقعات الإلكترونية.</p>            |   | <p>7 ألف</p> |

|  |  |  |
|--|--|--|
| <p><b>البرازيل: التوصيل البيئي:</b> تتسم البنية التحتية للمعلومات والاتصالات بطابعها العالمي. ويجب تعزيز نمو البنية التحتية العالمية للمعلومات والاتصالات نموًا لا مركزيًا ومتناسبًا. ولا يقوم أي بلد ولا أي منطقة بتركيز تدفقات الحركة أو السيطرة على الأجزاء والمكونات المركزية للبنية التحتية العالمية للمعلومات والاتصالات، مثل مراكز توجيه الحركة والخدمات الجذرية. يجب تعزيز الربط بين شبكات المعلومات الكبرى على أكمل وجه ممكن عن طريق إنشاء مراكز إقليمية لتوجيه الحركة والربط بينها من أجل تخفيض تكلفة التوصيل البيئي والسماح بتوسيع تغلغل النفاذ إلى الشبكات.</p> <p><b>كندا:</b> يجب <u>ينبغي</u> وضع رسوم التوصيل البيئي لاستخدام الشبكات والمرافق على أساس من الموضوعية وعدم التمييز وبمراعاة معالم السوق.</p> <p><b>المكسيك: التوصيل البيئي:</b> المراكز الإقليمية لتوزيع الحركة: يجب تعزيز الربط بين شبكات المعلومات الكبرى على أكمل وجه ممكن عن طريق إنشاء مراكز إقليمية لتوزيع الحركة، وكذلك إنشاء مراكز وطنية لتوزيع الحركة حسب الاقتضاء، من أجل تخفيض تكلفة التوصيل البيئي والتوسيع تغلغل النفاذ إلى الشبكات.</p> | <p>8. <b>التوصيل البيئي:</b> يجب تعزيز الربط بين شبكات المعلومات الكبرى على أكمل وجه ممكن عن طريق إنشاء مراكز إقليمية لتوجيه الحركة من أجل تخفيض تكلفة التوصيل البيئي وتوسيع تغلغل النفاذ إلى الشبكات.</p> |  |
| <p><b>البرازيل: رسوم التوصيل البيئي:</b> ينبغي أن تتقاسم البلدان وشركات تشغيل الشبكات الأساسية تكاليف التوصيل البيئي. ويمكن أن يؤدي تقاسم تكاليف التوصيل البيئي إلى تخفيض سعر التوصيل على المستعملين النهائيين في البلدان النامية وتسهيل شمولية النفاذ. يجب وضع رسوم التوصيل البيئي لاستخدام الشبكات والمرافق على أساس الموضوعية وعدم التمييز وبمراعاة معالم السوق والتكلفة.</p> <p><b>كوبا:</b> يضاف ما يلي: "مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى هذه التسهيلات بما في ذلك نفاذ الأشخاص والمجموعات التي تعاني من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي."</p> <p><b>المكسيك: رسوم التوصيل البيئي:</b> يجب وضع رسوم التوصيل البيئي لاستخدام الشبكات والمرافق على أساس من <u>المعالم</u> الموضوعية وعدم التمييز وبمراعاة معالم السوق.</p>  | <p>9. <b>رسوم التوصيل البيئي:</b> يجب وضع رسوم التوصيل البيئي لاستخدام الشبكات والمرافق على أساس من الموضوعية وعدم التمييز وبمراعاة معالم السوق.</p>   |  |
| <p><b>مالي: إضافة:</b> "إعادة تنشيط مشروع تحديث وتوسيع شبكة اتصالات عموم إفريقيا (بانافتيلا) القائمة وإزالة كل العقبات التي تعترض تنفيذ مشروع الشبكة الإقليمية الإفريقية للاتصالات بالسواتل (راسكوم)."</p> <p><b>المكسيك: البنية التحتية الإقليمية والوطنية:</b> ينبغي <u>تنفيذ</u> تطوير الشبكات الفقيرة الإقليمية والوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل إقليمية ووطنية من أجل تيسير تبادل الحركة بين البلدان.</p>   | <p>10. <b>البنية التحتية الإقليمية:</b> ينبغي تنفيذ الشبكات الفقيرة الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل إقليمية من أجل تيسير تبادل الحركة بين البلدان.</p>                               |  |

|                                  |  |
|----------------------------------|--|
| 10 ألف                           | <p><b>فيجي: إضافة [10 ألف]:</b></p> <p>"الظروف الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة: يتطلب الأمر اهتماماً خاصاً ووضع حلول تراعي الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان التي تتسم ظروف أنظمتها البيئية الهشة بالضعف أمام الأخطار البيئية والتي تتسم بأسواق صغيرة متجانسة وبارتفاع تكاليف النفاذ والمعدات وضغوط الموارد البشرية التي تزيد مشكلتها "استنزاف الأدمغة" حدة، وضالة النفاذ إلى الشبكات ووجود بعض الأماكن في مناطق نائية."</p>   |
|                                  | <p><b>كندا: يجب ينبغي</b> أن تقوم الحكومات وأوساط الأعمال باتخاذ إجراءات ووضع برامج ومشاريع</p> <p><b>المكسيك: الحماية البيئية:</b> ينبغي أن تقوم الحكومات وأوساط الأعمال باتخاذ إجراءات ووضع وتنفيذ برامج ومشاريع للتصرف الآمن بيئياً (بما في ذلك إعادة التدوير) لحماية البيئة وسلامتها تشمل إعادة تدوير التجهيزات وقطع الغيار التي يستغنى عنها مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ هذه المشاريع والبرامج.</p> <p><b>رومانيا-IUP:</b> "الحكومات والبرلمانات وأوساط الأعمال..."</p> |
| 2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف | <p><b>المكسيك: النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف</b></p>  |
|                                  | <p><b>المكسيك:</b> يجب أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ المعزز إلى المعرفة والمعلومات الموثوقة.</p> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> الصياغة المقترحة أو ترجمتها إلى الروسية غير مقبولة حيث إن فكرة "الأفراد والمنظمات" تتطلب التوضيح. فليس من الواضح من "ينبغي" أن يستفيد من النفاذ المعزز إلى المعرفة والمعلومات، وعلى أي أساس يكون ذلك. وهذا النص بصياغته الحالية يمكن أن يولد آثاراً ذات طابع تمييزي.</p>  |
|                                  | <p><b>أستراليا: تعليقات المراقبين [12 ألف]</b> "وضع نماذج محتوى تتيح المحتوى في شكل رقمي ومتيسر للجميع، كما يمكن عرض نسخ مطبوعة أو منقولة على أقراص مدججة للبيع من قبل فنوات مؤسسية أو تجارية." ترى أستراليا أنه رغم أن هذا الحكم يستحق الثناء من ناحية المبدأ، فإن الأمر يتطلب أن تكون "نماذج المحتوى" هذه على أساس طوعي بحيث لكي لا تنتهك ظلماً حقوق مالكي بروتوكول الإنترنت</p>   |
|                                  | <p><b>البرازيل: إضافة [12 ألف]:</b> يظل النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معقولة واحداً من أكبر التحديات في سد الفجوة الرقمية. وينبغي أن يجري تصميم وتمويل وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى توفير النفاذ والتوصيل للفئات المستبعدة من سكان البلدان النامية تحت توجيه سلطات وطنية مختصة بالشراكة مع منظمات دولية ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني.</p>  |

|  |   |        |
|--|---|--------|
| <p><b>كنندا:</b> يجب أن تكون المعلومات المشاع من نوعية جيدة ويسهل الوصول إليها للجميع. بمن فيهم المعوقون. ينبغي أن يكون النفاذ إلى المعلومات المتاحة سهلاً أمام الجميع وينبغي أن يأخذ في الاعتبار معايير التصميم مراعاة الأشخاص المعوقين. وينبغي تشجيع المحتوى متعدد اللغات.</p> <p><b>المكسيك:</b> النفاذ إلى المعلومات المشاع: يجب أن تكون المعلومات المشاع من نوعية جيدة وأن يكون الوصول إليها سهلاً أمام الجميع. بمن فيهم المعوقون.</p> <p><b>تنزانيا:</b> يجب أن تكون المعلومات المشاع من نوعية جيدة ويسهل الوصول إليها للجميع. بمن فيهم المعوقون المجموعات المحرومة.</p>   | <p>13. <b>النفاذ إلى المعلومات المشاع:</b> يجب أن تكون المعلومات المشاع من نوعية جيدة ويسهل الوصول إليها للجميع. بمن فيهم المعوقون.</p> |        |
| <p><b>السلفادور:</b> إضافة [13 ألف]: "يجب وضع معايير لتحديد ما يشكل المعلومات المشاع والشروط التي يمكن بموجبها النفاذ إلى هذه المعلومات والمعايير التي يتعين احترامها من جانب القائمين بتجميع هذه المعلومات أو نشرها أو إدارتها على أساس ضمان حق الفرد في الخصوصية وتحديد نطاق استعمالها ومسؤوليات الذين يملكون النفاذ إليها."</p>   |   | 13 ألف |
| <p><b>سويسرا:</b> إضافة الفقرة 13 باء الجديدة:</p> <p><b>المكتبات:</b> ينبغي أن يدعم جميع أصحاب المصلحة الشبكة المتنوعة من المكتبات الحالية ودعم تلك البلدان التي تخطط لإقامة مكتباتها الخاصة. ويمكن، بفضل قدر متواضع من الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والتدريب، وفوق كل ذلك توفير المحتوى، إطلاق ثورة معلوماتية في كثير من المناطق من خلال توسيع النفاذ وتطوير المهارات.</p> <p>وينبغي أن تنشئ الحكومات نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض لإتاحة النفاذ إلى الإنترنت أمام المواطنين بتكلفة معقولة أو مجاناً ويكون لديها ما يكفي من الطاقة لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات والمؤسسات التعليمية والإدارات العمومية والأماكن العامة الأخرى. وينبغي تكييف خدمة المكتبة العامة لتواكب العصر الرقمي.</p> |   | 13 باء |
| <p><b>سويسرا:</b> إضافة الفقرة 13 جيم الجديدة:</p> <p><b>الأرشيفات:</b> ينبغي للحكومات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• أن تضع التشريعات الملائمة وأن تنفذ التدابير لكفالة نفاذ المواطنين إلى المعلومات العامة على قدم المساواة مع إيلاء المراعاة الواجبة لحماية الخصوصيات</li><li>• أن تقدم التدريب الملائم لمستعملي الأرشيفات والعاملين فيها في الوقت الحاضر وفي المستقبل</li><li>• تشجيع السياسات لزيادة الوعي العام بالأرشيفات والسجلات.</li></ul>   |   | 13 جيم |

أستراليا: تعليقات المراقبين [14] لا توافق أستراليا على الطابع الإلزامي للصياغة: "تعتمد جميع السلطات والهيئات العامة استعمال البرمجيات المجانية ذات المصدر المفتوح". وفي حين أن فتح المصدر يمكن أن يتيح في الظروف السليمة فوائد كبيرة للمستهلكين (بما فيهم السلطات العامة) فلن يكون هذا المصدر المفتوح أو خدمات الدعم المرتبطة به ملائماً أو متاحاً في كثير من الحالات للاستعمالات التي يتطلبها المستهلكون. والموقف الذي تتخذه حكومة أستراليا وفقاً لسياستها هو أنه ينبغي للسلطات العامة أن تحكم على جميع الخيارات (بما فيها البرمجيات مفتوحة المصدر) على أساس مزايا كل خيار. وتشير أستراليا بتغيير الصياغة إلى العبارة التالية:

"تنشط جميع السلطات والهيئات العامة للنظر في اعتماد برمجيات مفتوحة المصدر/مجانية."

البرازيل: "ينبغي التشجيع على تطوير ونشر برمجيات ومعايير مفتوحة المصدر لاستخدامها في شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة حرية الاختيار وتسهيل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام جميع المواطنين بتكلفة معقولة:

• ينبغي التشجيع على وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للتشغيل البيئي من أجل فتح الفرص أمام الجميع لاستخدام التكنولوجيا وما يتصل بها من محتوى وخدمات على النحو الأكمل.

• ينبغي الاستفادة، بشكل أوسع، من البرمجيات المفتوحة المصدر، بما فيها برمجيات اليونسكو CDS/ISIS والبرمجيات المتعددة المنصات والمفتوحة المنصة وكذلك المعايير القابلة للتشغيل البيئي من أجل إتاحة حرية الاختيار وتسهيل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معقولة.

• ينبغي تكثيف جهود التوحيد القياسي في مجال المصطلحات وسائر الموارد اللغوية.

• ينبغي تشجيع تطوير ونشر البرمجيات العمومية المتحررة من حقوق الملكية الفكرية.

• ينبغي إيجاد الوعي بالبرمجيات مفتوحة المصدر/المجانية المتحررة من حقوق الملكية الفكرية، وخاصة في البلدان النامية.

المكسيك: **معايير مفتوحة وبرمجيات مفتوحة المصدر:** ينبغي التشجيع على تطوير ونشر برمجيات ومعايير مفتوحة المصدر لاستخدامها في شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

• ينبغي التشجيع على وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للتشغيل البيئي من أجل فتح الفرص أمام الجميع لاستخدام التكنولوجيا وما يتصل بها من محتوى وخدمات على النحو الأكمل.

• ينبغي الاستفادة بشكل أوسع من البرمجيات المفتوحة المصدر، بما فيها برمجيات اليونسكو CDS/ISIS، والبرمجيات المتعددة المنصات والمفتوحة المنصة وكذلك المعايير القابلة للتشغيل البيئي من أجل إعطاء حرية الاختيار لجميع المواطنين وتسهيل النفاذ لهم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة يتحملونها.

• ينبغي تكثيف جهود التوحيد القياسي في مجال المصطلحات وسائر الموارد اللغوية.

14. **معايير مفتوحة وبرمجيات مفتوحة المصدر:** ينبغي التشجيع على تطوير ونشر برمجيات ومعايير مفتوحة المصدر لاستخدامها في شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

• ينبغي التشجيع على وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للتشغيل البيئي من أجل فتح الفرص أمام الجميع لاستخدام التكنولوجيا وما يتصل بها من محتوى وخدمات على النحو الأكمل.

• ينبغي الاستفادة بشكل أوسع من البرمجيات المفتوحة المصدر، بما فيها برمجيات اليونسكو CDS/ISIS، والبرمجيات المتعددة المنصات والمفتوحة المنصة وكذلك المعايير القابلة للتشغيل البيئي من أجل إعطاء حرية الاختيار لجميع المواطنين وتسهيل النفاذ لهم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة يتحملونها.

• ينبغي تكثيف جهود التوحيد القياسي في مجال المصطلحات وسائر الموارد اللغوية.

|   |   |        |
|---|---|--------|
| <p>الاتحاد الروسي: "ينبغي التشجيع على تطوير ونشر كل من المعايير المفتوحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرمجيات مفتوحة المصدر ومعايير مفتوحة المصدر لاستخدامها في شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ...</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• البرمجيات المفتوحة المصدر، بما فيها برمجيات اليونسكو CDS/ISIS والبرمجيات المتعددة المنصات ...".</li></ul> <p><b>سري لانكا:</b> إضافة نقطة فرعية جديدة:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تعزيز مبادئ التشغيل البيئي وتحويل البيانات لتيسير التعاون والاستعمال الفعال والكفاء للبيانات والمعلومات المجمعة.</li><li>• تعزيز النشر الإلكتروني ومخططات الأسعار المتميزة ومبادرات المصادر المفتوحة الملائمة لكي يمكن النفاذ إلى المعلومات العلمية بتكلفة معقولة على أساس منصف في جميع البلدان.</li></ul> <p><b>سويسرا:</b> يستعاض عن الفقرة 14 بالنص التالي:</p> <p><b>معايير دولية مفتوحة:</b> ينبغي تعزيز تطوير ونشر معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للتشغيل البيئي لأغراض الربط بين شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء ونشر خدمات المحتوى والشبكات وذلك لكفالة تمكين الجميع من استخدام التكنولوجيا وما يرتبط بها من محتوى وخدمات إلى أقصى إمكاناتها. وينبغي تكثيف جهود التوحيد القياسي في ميدان المصطلحات والموارد اللغوية الأخرى.</p> |   |        |
| <p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 14 ألف:</p> <p><b>البرمجيات مفتوحة المصدر:</b> تطوير ونشر برمجيات مفتوحة المصدر، بما في ذلك برمجيات اليونسكو CDS/ISIS واستعمالها على نطاق واسع لإتاحة حرية الاختيار وتسهيل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام جميع المواطنين بتكاليف معقولة.</p>   |   | 14 ألف |
| <p><b>أستراليا:</b> تتطلب هذه الفقرة بعض التوضيح.</p> <p><b>البرازيل:</b> ينبغي وضع خطوط توجيهية بشأن عقود الإنترنت وإعادة التفاوض على العقود الحالية لحركة الإنترنت لإتاحة نفاذ أكثر إنصافاً أمام جميع البلدان.</p> <p><b>كندا:</b> تحذف الفقرة بأكملها</p> <p><b>المكسيك:</b> تدفق المعلومات: ينبغي وضع خطوط توجيهية بشأن عقود الإنترنت وإعادة التفاوض على العقود الحالية لحركة الإنترنت، وفقاً للأحكام القانونية لكل بلد. وينبغي أن تشمل هذه العقود بعض القواعد الأخلاقية وأفضل الممارسات المتاحة.</p> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> "ينبغي وضع خطوط توجيهية بشأن عقود الإنترنت، وينبغي، عند اللزوم، إعادة التفاوض على العقود الحالية لحركة الإنترنت".</p> <p><b>الولايات المتحدة الأمريكية:</b> تعترض على عبارة "ينبغي وضع خطوط توجيهية بشأن عقود الإنترنت وإعادة التفاوض على العقود الحالية لحركة الإنترنت" (الفقرة 15 من مشروع خطة العمل).</p>  | 15. تدفق المعلومات: ينبغي وضع خطوط توجيهية بشأن عقود الإنترنت وإعادة التفاوض على العقود الحالية لحركة الإنترنت. |        |

|  |   |               |
|--|---|---------------|
| <p>رومانيا-IUP: "دور الحكومات والبرلمانات وقطاع الأعمال..."<br/>الاتحاد الروسي: "دور الحكومات الدول والمنظمات الدولية للأمم المتحدة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية".</p>   | <p>3) دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية</p>   |               |
| <p>كندا: "لا غنى عن المشاركة الكاملة والفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة بما فيهم المرأة في تطوير تطبيقات جديدة ومحتوى جديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح."<br/>المكسيك: لا غنى عن المشاركة الكاملة والفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.</p>  | <p>16. لا غنى عن المشاركة الكاملة والفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.</p>  |               |
| <p>البرازيل: إضافة [16 ألف] على الدول أن تقوم بدور هام في تعزيز النفاذ الشامل إلى مجتمع المعلومات وينبغي للبلدان النامية أن تقوم بصياغة واعتماد رؤية وطنية لمجتمع المعلومات مع تصميم وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تلائم ظروفها ومصالحها الوطنية.</p>   |   | <p>16 ألف</p> |
| <p>البرازيل: إضافة [16 باء] ينبغي إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، كل في مجال تخصصه، في تنفيذ السياسات الوطنية لاستكمال مبادرات الدولة وتقاسم عبء التكاليف والمسؤوليات الاجتماعية التي ينطوي عليها ذلك.</p>   |   | <p>16 باء</p> |
| <p>البرازيل:<br/>...<br/>• يجب أن يقوم القطاع العام باستكشاف سبل مبتكرة لإصلاح الخلل في السوق وتعزيز النهج المبتكرة بما فيها المنافسة من أجل تيسير النفاذ إلى مجتمع المعلومات أمام جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع، وخاصة منها الذين يعيشون في فقر.<br/>• يجب على الحكومات الوطنية والسلطات المحلية إعطاء الأولوية للمبادرات المحلية وتعزيزها لخدمة المجتمعات المحلية والوطنية والإقليمية.<br/>• ينبغي للقطاع الخاص أن يقوم بدور هام في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها.<br/>• ينبغي للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أن يعمل بتعاون وثيق مع المجتمعات المحلية من أجل تعزيز المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي لها أن تشارك مشاركة كاملة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة.<br/>...<br/>•</p> | <p>17. التعاون بين أصحاب المصلحة:<br/>• يحتاج الأمر إلى زيادة التعاون والشراكات بين المنظمات الحكومية والمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والإعلام وكذلك إلى تصميم مبادرات مختلفة وتنفيذها بشكل ناجح، مع إيلاء الأولوية إلى الموارد البشرية المحلية:</p> |               |

**كندا:**

..."

- ينبغي للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أن يعمل بالتعاون وثيق مع عن كذب في إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المحلية من أجل وفي تعزيز المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم التنمية.
- تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وسيلة هامة في نشر المعلومات العامة وفي تطوير المجتمع والتماسك الاجتماعي.
- (ترغب إدارة التراث الكندية في إدراج عبارة تعبر عن أهمية دور المؤسسات الثقافية والتأزر الذي تضفيه على تنمية المجتمع من خلال إنشاء المعلومات الثقافية والتاريخية وتقاسمها والحفاظ عليها. وستقدم إدارة التراث الكندية نص هذه الجملة فيما بعد.)
- ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية والإئتمانية، أن يكون لها دور هام في تساعد حكومات البلدان النامية في تكامل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية وتيسير الموارد اللازمة.
- ينبغي أن تكلف المنظمات الدولية بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سمة غالبية في برامج عملها ووضع خطة لمساعدة حكومات البلدان النامية في إعداد خطط عمل لدعم الوفاء بالأهداف الواردة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه."

**إيران: إضافة نقطتين فرعيتين جديدتين:**

- "استحداث مشاريع لتشجيع الحوار داخل الثقافات والحضارات وبينها من خلال الشبكات الإلكترونية.
  - تشجيع الاستمرار في البرامج البحثية بشأن القضايا المتصلة بالأهداف التي أقرتها جمعية الألفية للأمم المتحدة خاصة في البلدان النامية."
- المكسيك: التعاون بين أصحاب المصلحة:** يحتاج الأمر إلى زيادة التعاون والشراكات بين المنظمات الحكومية والمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والإعلام وكذلك إلى تصميم مبادرات مختلفة وتنفيذها بشكل ناجح، مع إيلاء الأولوية إلى الموارد البشرية المحلية:
- يجب أن يقوم القطاع العام باستكشاف سبل مبتكرة لإصلاح الخلل في السوق وتحرير المنافسة من أجل تيسير النفاذ إلى مجتمع المعلومات أمام جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع، وخاصة منها الذين يعيشون في فقر.
  - ينبغي للقطاع الخاص أن يقوم بدور هام في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها في جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع.
  - ينبغي للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أن يعمل بالتعاون وثيق مع المجتمعات المحلية من أجل تعزيز المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وسيلة مهمة في نشر المعلومات العامة وفي تطوير المجتمع والتماسك الاجتماعي.
  - ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية والإئتمانية، أن يكون لها دور هام في تكامل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية وتيسير الموارد اللازمة.

- يجب أن يقوم القطاع العام باستكشاف سبل مبتكرة لإصلاح الخلل في السوق وتعزيز المنافسة من أجل تيسير النفاذ إلى مجتمع المعلومات أمام جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع، وخاصة منها الذين يعيشون في فقر.
- ينبغي للقطاع العام أن يقوم بدور هام في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها.
- ينبغي للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أن يعمل بالتعاون وثيق مع المجتمعات المحلية من أجل تعزيز المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وسيلة مهمة في نشر المعلومات العامة وفي تطوير المجتمع والتماسك الاجتماعي.
- ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية والإئتمانية، أن يكون لها دور هام في تكامل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية وتيسير الموارد اللازمة.

|  |  |        |
|--|--|--------|
| <p>• ينبغي أن تكلف المنظمات الدولية بأن تجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سمة غالبة في صلب برامج عملها ووضع وأن تعد خطة لدعم الوفاء بالأهداف الواردة في الإعلانات والمبادئ التي تتضمنها خطة العمل.</p> <p><b>رومانيا-IUP:</b> "... يحتاج الأمر إلى زيادة التعاون والشراكات بين المنظمات الحكومية والمشاركة بين الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص..."</p> <p><u>إضافة نقطة فرعية جديدة:</u> ينبغي أن تمارس البرلمانات وظائفها التشريعية والإشرافية بفعالية أكبر بغية خلق الظروف المواتية بصفة خاصة لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وأن تسعى إلى تعزيز الديمقراطية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".</p> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> "يجب أن يقوم القطاع العام بتحسين التشريع الوطني المتصل ببناء مجتمع المعلومات، واستكشاف سبل مبتكرة لإصلاح الخلل في السوق وتعزيز المنافسة من أجل تيسير النفاذ إلى مجتمع المعلومات أمام جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع، وخاصة منها الذين يعيشون في فقر".</p> <p><b>سويسرا:</b> إضافة نقطتين فرعيتين جديدتين:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي للحكومات إنشاء واستعمال الأسواق الإلكترونية لشراء السلع والخدمات. وينبغي أن تساعد الحكومات شركات الأعمال المحلية على عقد صفقات الأعمال فيما بينها باستعمال هذه الأسواق.</li><li>• ينبغي للشركات متعددة الجنسيات أن تؤدي دوراً تسهيليّاً في إدخال الأعمال التجارية الإلكترونية من خلال دورها كطرف هام لشراء السلع والخدمات محلياً.</li></ul> | <p>• ينبغي أن تكلف المنظمات الدولية بأن تجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سمة غالبة في برامج عملها ووضع خطة عمل لدعم الوفاء بالأهداف الواردة في الإعلانات والمبادئ التي تتضمنها خطة العمل.</p>                                 |        |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [17 ألف] "ينبغي أن يتضح في تدابير التغلب على الفجوة الرقمية وجود توافق في الآراء كما ينبغي أن تبرز هذه التدابير المسؤولة الاجتماعية المتزايدة للمشاريع التجارية إلى جانب الطلب المتزايد على مزيد من مساءلة المنظمات غير الحكومية في المجتمعات الوطنية التي تعمل فيها هذه المنظمات".</p>  |  | 17 ألف |
| <p><b>كندا:</b><br/>"..."</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تطوير محتويات وتطبيقات تكون حساسة ملائمة للثقافة المحلية.</li></ul> <p><b>المكسيك:</b> حشد الموارد: ينبغي لجميع أصحاب المصلحة العامة على حشد الموارد اللازمة لتنمية مجتمع المعلومات، ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• زيادة الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات،</li></ul>  | <p>18. حشد الموارد: ينبغي لجميع أصحاب المصلحة العمل على حشد الموارد اللازمة لتنمية مجتمع المعلومات، ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• زيادة الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات،</li></ul> |        |

|  |  |  |
|--|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• بناء القدرات البشرية؛</li><li>• وضع أطر شاملة للسياسات العامة والأعمال التنظيمية ؛</li><li>• تطوير محتويات وتطبيقات تكون حساسة للثقافة المحلية.</li></ul> <p><b>السلفادور:</b> إضافة نقطة فرعية:</p> <p>• "إنشاء أسواق أعمال جديدة تستند إلى تقديم الخدمات في المناطق التي لا تتمتع بالتوصيل."</p> <p><b>مالي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تقديم الدعم القوي إلى إفريقيا لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الجانب المتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.</li></ul>   | <ul style="list-style-type: none"><li>• بناء القدرات البشرية،</li><li>• وضع أطر للسياسات العامة،</li><li>• تطوير محتويات وتطبيقات تكون حساسة للثقافة المحلية.</li></ul>  |  |
| <p><b>البرازيل:</b> "من الضروري أن تعمل الحكومات على تشجيع تنمية ونقل ...</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي للحكومات أن تقوم بتنفيذ سياسات مالية وضريبية هادفة تساند تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثلا، عن طريق تخفيض الرسوم والضرائب) وتشجيع إقامة صناديق استثمارية).</li></ul> <p><b>كندا:</b></p> <p>..."</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• إعطاء الأولوية ينبغي إعطاء الأولوية لتقوية المشاريع المحلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المشاريع التي تملكها المرأة، عن طريق إدماجها في المجتمع الرقمي. وينبغي وضع نماذج لآليات الشراكة وإقامة المشاريع من أجل العمل على تشجيع التمحوور والشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان الصناعية.</li><li>• يجب ينبغي أن تشجع السياسات العامة على الابتكار وروح العمل في المشاريع.</li><li>• ينبغي تشجيع إقامة الشركات التي تقوم على تطوير التكنولوجيا عن طريق الصناديق الرأسمالية للمشاريع ومعارض التكنولوجيا ومحاضن المشاريع وإقامة نوادي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط بينها مع مشاركة الأوساط الأكاديمية وشبكات الأبحاث.</li><li>• تضافر جهود أصحاب المصلحة في مواجهة العقبات المحلية والبحث عن حلول مستدامة للبنية التحتية في المناطق المحرومة وتشجيع هذه الجهود.</li><li>• ينبغي للحكومات أن تقوم بتنفيذ سياسات مالية وضريبية هادفة تساند تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثلا عن طريق تخفيض الرسوم والضرائب على الواردات وتشجيع إقامة صناديق استثمارية). وينبغي للحكومات أن تكفل استفادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تديرها المرأة بنفس القدر من هذه السياسات"</li></ul> | <p>19. <b>قدرات تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</b> من الضروري أن تعمل الحكومات على تشجيع نقل التكنولوجيا والاستثمارات بما في ذلك رأس المال الاستثماري، من أجل تهيئة مرافق إنتاج محلية وإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• إعطاء الأولوية لتقوية المشاريع المحلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إدماجها في المجتمع الرقمي. وينبغي وضع نماذج لآليات الشراكة وإقامة المشاريع من أجل العمل على تشجيع التمحوور والشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان الصناعية.</li><li>• يجب أن تشجع السياسات العامة على الابتكار وروح العمل في المشاريع.</li></ul> |  |

|   |  |
|---|--|
| <p>إثيوبيا: ينبغي تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية على الدخول في تنمية التطبيقات للحفاظ على الاستدامة وفعالية التكلفة. كما ينبغي تشجيع ودعم منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجهة نحو التصدير، مثل تعاقد الشركات في البلدان المتقدمة مع الشركات في البلدان النامية للقيام بمشاريع تنمية البرمجيات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع قدرات تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تقديم الدعم إلى شركات المعلومات والاتصالات العاملة في الأنشطة المبتكرة وتشجيع مفهوم إقامة معارض المعلومات والاتصالات في العواصم والمدن الإقليمية مع دعم النوادي والشبكات البحثية المدرسية في مجال المعلومات والاتصالات وتطبيق مخططات حوافز تفضيلية لتشجيع الاستثمار في المعلومات والاتصالات في المناطق المحرومة.</p> <p>إسرائيل: "إعطاء الأولوية-الحوافز لتقوية المشاريع المحلية المتناهية الصغر..."</p> <p>اليابان: ينبغي للحكومات أن تقوم بتنفيذ سياسات مالية وضريبية هادفة تساند تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثلاً عن طريق تخفيض الرسوم والضرائب على الواردات وتشجيع إقامة صناديق استثمارية).</p> <p>المكسيك: قدرات تصنيع بناء الطاقات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</p> <p>من الضروري أن تعمل الحكومات على تشجيع نقل التكنولوجيا والاستثمارات بما في ذلك رأس الاستثماري من أجل هيئة مرافق إنتاج محلية وإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• إعطاء الأولوية لتقوية المشاريع المحلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إدماجها في المجتمع الرقمي. وينبغي وضع نماذج لآليات الشراكة وإقامة المشاريع من أجل العمل على تشجيع التمحوور والشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان الصناعية.</li><li>• يجب أن تشجع السياسات العامة على الابتكار وروح العمل في المشاريع.</li><li>• ينبغي تشجيع إقامة الشركات التي تقوم على تطوير التكنولوجيا عن طريق الصناديق الرأسمالية للمشاريع، ومعارض التكنولوجيا ومحاضرات المشاريع، وإقامة نوادي تكنولوجيا المعلومات والربط بينها، مع مشاركة الأوساط الأكاديمية وشبكات الأبحاث.</li><li>• تضافر جهود أصحاب المصلحة في مواجهة العقبات المحلية والبحث عن حلول مستدامة للبنية التحتية في المناطق المحرومة وتشجيع هذه الجهود.</li><li>• ينبغي للحكومات أن تقوم بتنفيذ سياسات مالية وضريبية هادفة تساند تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثلاً عن طريق تخفيض الرسوم والضرائب على الواردات وتشجيع إقامة صناديق استثمارية).</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تشجيع إقامة الشركات التي تقوم على تطوير التكنولوجيا عن طريق الصناديق الرأسمالية للمشاريع، ومعارض التكنولوجيا ومحاضرات المشاريع، وإقامة نوادي تكنولوجيا المعلومات والربط بينها، مع مشاركة الأوساط الأكاديمية وشبكات الأبحاث.</li><li>• تضافر جهود أصحاب المصلحة في مواجهة العقبات المحلية والبحث عن حلول مستدامة للبنية التحتية في المناطق المحرومة وتشجيع هذه الجهود.</li><li>• ينبغي للحكومات أن تقوم بتنفيذ سياسات مالية وضريبية هادفة تساند تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثلاً عن طريق تخفيض الرسوم والضرائب على الواردات وتشجيع إقامة صناديق استثمارية).</li></ul> |
| <p>أستراليا: إضافة [19 ألف] التشغيل البيئي:</p> <p>"يتسم التشغيل البيئي بأهمية حاسمة لفاعلية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وينبغي أن تسعى القمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى إثارة الوعي بأهمية معايير التشغيل البيئي الدولي لأغراض التجارة الإلكترونية العالمية وإمكانية إقامة إطار من المعايير المرنة المفتوحة العالمية."</p> <p>تتشاور الحكومة الأسترالية حالياً مع الشركات الصناعية الأسترالية ومع مجموعات المعايير الدولية بشأن وضع إطار رائد من المعايير يستعمل المعايير ebXML التقنية منخفضة المستوى لأغراض إرسال الرسائل والقيام بوظائف التسجيل-التخزين. ويمكن أن يتيح ذلك الأساس لوضع معايير مفتوحة موثوقة يمكن قياسها من أجل استعمالها دولياً.</p>  | <p>19 ألف</p>  |

|        |   |  |
|--------|---|--|
| 19 باء |   | <p>البرازيل: إضافة [19 باء] يجب أن تدرك البلدان النامية أن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجرى سياساتها العامة، وهو أمر يدعمه الكثيرون نظرياً، يمكن أن يؤدي إلى طفرة في واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستهلاكها مما يولد ضغطاً على موازين مدفوعاتها ويؤدي إلى "التوقف عن التصنيع"، دون أن يؤدي بالضرورة إلى الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة. ويجب التماس السياسات الوطنية الملائمة لمنع حدوث ذلك.</p>  |
|        | 4) بناء القدرات: تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب  |  |
|        | 20. مطلوب نهج طموح وخلاق من أجل بناء القدرات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  | المكسيك: مطلوب نهج طموح وخلاق من أجل بناء القدرات يستفيد من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  |
|        | 21. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم: يمكن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يسهم في زيادة كفاءة الخدمات التعليمية وتحسين نوعيتها، وأن يسهم كذلك في الوصول إلى الفئات العريضة المستهدفة:<br>• يجب نشر المعلومات عن الإمكانات التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيات الجديدة في مجال التعليم، وذلك عن طريق تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، وحملات التوعية، والمشاريع الريادية، والعروض والمناقشات العامة. | <p>الأرجنتين:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "تيسير تطوير حلول محتملة التكلفة في مجالي الأجهزة والبرمجيات المصممة خصيصاً لاحتياجات جميع المستويات التعليمية والظروف المحلية مع تشجيع الجمع بين مختلف الوسائط التقليدية كانت أم جديدة.</li><li>• استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة معارف المرأة، وبالتالي السماح بإزالة الحواجز بين الجنسين."</li></ul> <p>البرازيل: "...</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تطوير حلول محتملة التكلفة في مجالي الأجهزة والبرمجيات المصممة خصيصاً لاحتياجات جميع المستويات التعليمية وللظروف المحلية مع تشجيع الجمع بين مختلف الوسائط التقليدية كانت أم جديدة.</li><li>• ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية.</li><li>• ....</li><li>• ينبغي النظر إلى تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه واحداً من طرق كثيرة لخلق فرص مثيرة وتوفير العمل خاصة لذوي الدخل المنخفض."</li></ul> |

- **كندا:** يمكن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يسهم في زيادة كفاءة الخدمات التعليمية وتحسين نوعيتها وكذلك في كفاءة نفاذ الفتيات والنساء نفاذاً متساوياً إلى التعليم.
- يجب نشر المعلومات عن الإمكانيات التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيات الجديدة في مجال التعليم، وذلك عن طريق تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وحملات التوعية والمشاريع الريادية والعروض والمناقشات العامة.
- ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية. وينبغي أن يتكون لدى جميع الطلبة الذين يستكملون الدراسة الثانوية الفهم الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ينبغي الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريب المدربين عملاً على وصول التعليم بشكل أفضل إلى جميع المستويات، بما في ذلك خارج الهيكل التعليمي في أماكن العمل وفي البيوت. وينبغي القيام بذلك مع الاعتراف بالحوجز التي تعترض الاستفادة النساء والفتيات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ينبغي توجيه دعم متزايد لتحسين مهارات المعلمين والبرامج التعليمية لكي يكون المعلمون بمثابة بوابة الدخول إلى مجتمع المعلومات.
- ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في التعليم الابتدائي من أجل إطلاق عملية دينامية نحو الأمية الإلكترونية، مع إتاحة النفاذ المتساوي أمام البنات والأولاد.
- يجب ينبغي توسيع وتعزيز قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال في التعليم، من خلال التعاون الإقليمي والدولي.
- **اليابان:** "ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في التعليم الابتدائي من أجل إطلاق عملية دينامية نحو الأمية الإلكترونية".
- **مالي:** إضافة فقرة فرعية:
- يجب توجيه اهتمام خاص إلى تنمية التدريب عن بعد من خلال تجميع الموارد المتاحة على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي أو العالمي ومع مراعاة الممارسات والتجارب المختبرة.
- **المكسيك:** تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم: يمكن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يسهم في زيادة كفاءة الخدمات التعليمية وتحسين نوعيتها. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلها مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون، يمكنها بالمشاركة مع هذه الوسائط أن تسهم في تعزيز نوعية التدريس والتعليم وتقاسم المعارف والمعلومات. وينبغي لهذا الاستخدام أن يسهم كذلك في الوصول إلى الفئات العريضة المستهدفة تحقيق ما يلي:
- يجب نشر المعلومات عن الإمكانيات التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيات الجديدة في مجال التعليم، وذلك عن طريق تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وحملات التوعية والمشاريع الريادية والعروض والمناقشات العامة.
- ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية.

- ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية.
- ينبغي الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريب المدربين عملاً على وصول التعليم بشكل أفضل إلى جميع المستويات، بما في ذلك خارج الهيكل التعليمي في أماكن العمل وفي البيوت.
- ينبغي توجيه دعم متزايد لتحسين مهارات المعلمين والبرامج التعليمية لكي يكون المعلمون بمثابة بوابة الدخول إلى مجتمع المعلومات.
- ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في التعليم الابتدائي من أجل إطلاق عملية دينامية نحو الأمية الإلكترونية.
- يجب توسيع وتعزيز قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال في التعليم، من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

|   |  |        |
|---|--|--------|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي الاستفادة من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريب المدربين عملاً على وصول التعليم بشكل أفضل إلى وإعطاء دفعة أكبر للتعليم على جميع المستويات، بما في ذلك خارج الهيكل التعليمي في أماكن العمل وفي البيوت.</li><li>• ينبغي توجيه دعم متزايد لتحسين مهارات المعلمين والبرامج التعليمية لكي يكون المعلمون بمثابة بوابة الدخول إلى مجتمع المعلومات.</li><li>• ينبغي تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في التعليم الابتدائي من أجل إطلاق عملية دينامية نحو الأمية الإلكترونية.</li><li>• يجب توسيع وتعزيز قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال في التعليم من خلال التعاون الإقليمي والدولي.</li><li>• ضمان التعليم المتواصل الذي يتيح للأفراد فرصة لا مجرد الاستفادة من التقدم التكنولوجي والحصول على المعلومات ولكن أيضاً للابتكار وتطوير المهارات المتصلة بالقدرة على خلق المعارف وتعديلها وتجميعها.</li><li>• تركيز الجهود على استعراض وإقرار المناهج الدراسية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثيلاً مع معايير النوعية من أجل المساهمة في تحسين التدريب حتى يمكن للمديرين الفنيين والتقنيين الوفاء بمتطلبات الصناعة.</li></ul> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> "... ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية وفي مناهج مؤسسات تدريب المعلمين".</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "يجب توسيع وتعزيز قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال في التعليم، من خلال التعاون الإقليمي الدولي".</li></ul> |  |        |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [21 ألف] تنمية رأس المال البشري عنصر أساسي في مجتمع المعلومات.</p>  |  | 21 ألف |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [21 باء] يتطلب التغيير التكنولوجي التدرج في إدماج المهارات والأفكار المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهج التعليم الأساسي وكذلك صياغة برامج محددة للتدريب في مقر العمل والتدريب عن بعد. وتواجه البلدان النامية مشاكل كبرى في الوقت الحاضر مثل النفاذ إلى التعليم وعدم كفاية المحتوى التعليمي وأساليب التعليم.</p>  |  | 21 باء |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة النص التالي بوصفه الفقرة الفرعية الأولى: "يمثل محو الأمية الحاسوبية والتعليم الحاسوبي عناصر حيوية في مجتمع المعلومات. ولن يكون للنفاذ إلى المعلومات أي معنى بدون استئصال الأمية في هذا المجال".</p>   | <p>22. بناء القدرات في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يجب أن يحصل الناس على معرفة من مستويات متقدمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى مهارات في هذه</p> |        |

|   |   |
|---|---|
| <p><b>كندا:</b><br/>"..."</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تعزيز التعليم والتدريب المكيفين للاحتياجات المحلية على جميع المستويات من المرحلة الابتدائية وحتى تعليم الكبار، خاصة المحرومين. <u>والتغلب على محو الأمية هو الخطوة الأساسية الأولى لتوفير النفاذ إلى المعلومات.</u></li><li>• ينبغي إعطاء النساء فرصاً متساوية للحصول على التدريب للتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• ينبغي تزويد الشباب بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.</li><li>• يجب أن تهدف برامج محو الأمية الإلكترونية إلى تدريب السكان على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً على إنتاج محتوى مفيد ومقبول اجتماعياً لصالح الجميع.</li><li>• ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية أن تقدم الموارد من أجل بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• ينبغي توفير التعليم للأشخاص الذين هم خارج النظام التعليمي الرسمي وتزويدهم بالمعلومات التي تتناسب مع احتياجاتهم وثقافتهم وخاصة النساء والفتيات اللاتي يشكلن أغلبية الذين يتوقفون عن الذهاب إلى المدارس.</li><li>• يجب استخدام وسائل الإعلام المجتمعية في برامج بناء القدرات.</li></ul> <p><b>كوبا:</b> إضافة فقرة فرعية جديدة:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "يمثل محو الأمية الحاسوبية والتعليم الحاسوبي للجميع متطلبات حيوية لمجتمع المعلومات. ولن يكون للنفاذ إلى المعلومات أي معنى بدون القضاء على الأمية. وتوفير التعليم عالي النوعية من خلال التعليم مدى الحياة ضرورة حيوية ليستطيع كل فرد تقييم وتقدير المعلومات بطريقة نقدية."</li></ul> <p><b>المكسيك:</b> بناء القدرات في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يجب أن يحصل الناس على معرفة من مستويات متقدمة بمستويات كافية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى المهارات في هذه التكنولوجيا من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مجتمع المعلومات. <u>وتحقيقاً لذلك:</u></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تعزيز التعليم والتدريب على جميع المستويات من المرحلة الابتدائية وحتى تعليم الكبار، عملاً على إتاحة الفرص أمام أكبر عدد من الناس وخاصة المحرومين.</li><li>• ينبغي إعطاء النساء فرصاً متساوية للحصول على التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• ينبغي تزويد الشباب بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.</li></ul> | <p>التكنولوجيا من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مجتمع المعلومات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تعزيز التعليم والتدريب على جميع المستويات من المرحلة الابتدائية وحتى تعليم الكبار، عملاً على إتاحة الفرص أمام أكبر عدد من الناس وخاصة المحرومين.</li><li>• ينبغي إعطاء النساء فرصاً متساوية للحصول على التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• ينبغي تزويد الشباب بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.</li><li>• يجب أن تهدف برامج محو الأمية الإلكترونية إلى تدريب السكان على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً على إنتاج محتوى مفيد ومقبول اجتماعياً لصالح الجميع.</li><li>• ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية أن تقدم الموارد من أجل بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li></ul> |
|---|---|

|  |  |  |
|--|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• يجب أن تهدف برامج محو الأمية الإلكترونية إلى تدريب السكان على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً على إنتاج محتوى مفيد ومقبول اجتماعياً لصالح الجميع.</li><li>• ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية أن تقدم الموارد من أجل بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• ينبغي توفير التعليم للأشخاص الذين هم خارج النظام التعليمي الرسمي وتزويدهم بالمعلومات التي تناسب مع احتياجاتهم وثقافتهم.</li><li>• يجب استخدام وسائل الإعلام المجتمعية التقليدية في برامج بناء القدرات.</li></ul> <p><b>سري لانكا:</b> إضافة فقرتين فرعيتين جديدتين:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تعزيز بناء الطاقات على أساس مستدام وتعزيز مبادرات التعليم لكفالة تحقيق الفرص الجديدة الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنتاج البيانات والمعلومات العلمية وتقاسمها في كل البلدان.</li><li>• تشجيع المبادرات لزيادة محو الأمية العلمية وزيادة وعي المستهلك بطريقة انتقاء وتفسير المعلومات العلمية المنشورة في شبكة الويب العالمية مع الاعتراف بالدور الرئيسي لوسائل الإعلام في تبليغ المعلومات العلمية.</li></ul> <p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة فرعية واحدة:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• التيسير الإلكتروني: ينبغي تعريف شركات الأعمال المحلية بمفاهيم وممارسات الأعمال التجارية الإلكترونية لمساعدتها على النجاح. وينبغي وضع أدلة توجيهية مكتوبة وإنشاء مراكز نشطة للتسهيل وتوزيعها على نطاق واسع لهذا الغرض.</li></ul> <p><b>تونس:</b> تغيير مصطلح "بناء الطاقات" إلى "تطوير الطاقات" لإبراز الحاجة إلى مزيد من تعزيز ما هو قائم فعلاً.</p> | <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي توفير التعليم للأشخاص الذين هم خارج النظام التعليمي الرسمي وتزويدهم بالمعلومات التي تناسب مع احتياجاتهم وثقافتهم.</li><li>• يجب استخدام وسائل الإعلام المجتمعية في برامج بناء القدرات.</li></ul>   |  |
| <p><b>كندا:</b></p> <p>ينبغي تحسين التعليم الأساسي والمتقدم وفتحه أمام الفتيات والنساء من أجل المساعدة على تهيئة كتلة حرجة من المهنيين والخبراء على مستوى عالٍ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• التعليم في مجال إقامة وتشغيل البنية التحتية للشبكات هو أمر حيوي من أجل إتاحة خدمات شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كفاء ويعتمد عليه وتنافسي وآمن.</li><li>• ينبغي تكوين قوة عاملة وتطويرها لكي تكون العمود الفقري لمجتمع المعلومات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل عام.</li><li>• ينبغي تشجيع المرأة على الدخول في هذا الميدان والاستمرار فيه من خلال تدابير وبرامج محددة (الحملات الإعلامية والمنح الدراسية).</li><li>• يجب وقف نزيف الأدمغة من الجنوب إلى الشمال خاصة من خلال قيام الحكومات بتهيئة بيئة مناسبة للاحتفاظ بالأشخاص المدربين.</li></ul>  | <p>23. تدريب المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ينبغي تحسين التعليم الأساسي والمتقدم من أجل المساعدة على تهيئة كتلة حرجة من المهنيين والخبراء على مستوى عالٍ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• التعليم في مجال إقامة وتشغيل البنية التحتية للشبكات هو أمر حيوي من أجل إتاحة خدمات شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كفاء ويعتمد عليه وتنافسي وآمن.</li></ul> |  |

|  |   |  |
|--|---|--|
| <p><b>اليابان:</b> "يجب وقف نزيف الأدمغة من الجنوب إلى الشمال خاصة من خلال قيام الحكومات القيام بتهيئة بيئة مناسبة للاحتفاظ بالأشخاص المدربين."</p> <p><b>مالي: إضافة:</b> ينبغي تشجيع تبادل الخبرات بين المتخصصين في مختلف المجالات من أجل المساهمة بطريقة فعالة في نقل الخبرات والمعارف.</p> <p><b>المكسيك: تدريب المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</b> ينبغي تحسين التعليم الأساسي والمتقدم من أجل المساعدة على تهيئة كتلة حرجة من المهنيين والخبراء على مستوى عال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• التعليم في مجال إقامة وتشغيل البنية التحتية للشبكات هو أمر حيوي من أجل إتاحة خدمات شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كفاء ويعتمد عليه وتنافسي وآمن.</li><li>• تكوين قوة عاملة وتطويرها لكي تكون العمود الفقري لمجتمع المعلومات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل عام.</li><li>• <u>يجب وقف نزيف الأدمغة من الجنوب إلى الشمال خاصة من خلال قيام الحكومات بتهيئة ينبغي أن تهيئ الحكومات بيئة مناسبة للاحتفاظ بالأشخاص المدربين لوقف نزيف الأدمغة من الجنوب إلى الشمال.</u></li></ul> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> "... يجب وقف نزيف الأدمغة من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب من خلال قيام الحكومات بتهيئة بيئة مناسبة للاحتفاظ بالأشخاص المدربين."</p> | <ul style="list-style-type: none"><li>• تكوين قوة عاملة وتطويرها لكي تكون العمود الفقري لمجتمع المعلومات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل عام.</li><li>• يجب وقف نزيف الأدمغة من الجنوب إلى الشمال خاصة من خلال قيام الحكومات بتهيئة بيئة مناسبة للاحتفاظ بالأشخاص المدربين.</li></ul> |  |
|  | <b>(5) الأمن</b>  |  |
| <p><b>البرازيل:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "يجب وضع آليات خاصة لتمكين القطاع المصرفي وقطاع الأعمال من تطوير تطبيقات آمنة يعتمد عليها من أجل تأمين المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية."</li></ul> <p><b>كندا:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• <u>يجب ينبغي وضع آليات خاصة لتمكين القطاع المصرفي وقطاع الخدمات المالية من تطوير تطبيقات آمنة يُعتمد عليها من أجل تأمين المعاملات الإلكترونية.</u></li><li>• <u>ينبغي أن تتاح الآليات اللازمة لكل أصحاب المصلحة لكفالة حماية أنظمتهم الحاسوبية وقدرة أنظمتهم على اكتشاف أي نشاط غير مسموح به وتمكينهم من التعامل مع مثل هذا النشاط غير المسموح به والتغلب بسرعة على أي ضرر يصيب أنظمتهم بعد نشاط من هذا القبيل.</u></li></ul>  | <p>24. بنية تحتية آمنة يعتمد عليها: أصبح أمن الشبكات من المسائل الحاسمة في استمرار نمو التجارة الإلكترونية واستخدام التكنولوجيات الحديثة بشكل عام:</p>  |  |

**اليابان:** تحذف النقطة الفرعية: "يجب وضع آليات خاصة لتمكين القطاع المصرفي من تطوير تطبيقات آمنة يُعتمد عليها من أجل تأمين المعاملات الإلكترونية."

**المكسيك:** بنية تحتية آمنة يُعتمد عليها: أصبح أمن الشبكات من المسائل الحاسمة في استمرار نمو التجارة الإلكترونية واستخدام التكنولوجيات-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بشكل عام. ولذلك فمن الضروري:

- ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تعزيز أمن الشبكات وثقة المستخدمين وسائر جوانب المعلومات وتكامل الأنظمة والشبكات عملاً على تفادي خطر حدوث خلل عام وتخريب للشبكات والأنظمة التي يعتمدون عليها بشكل متزايد؛
- وهذا يتطلب وجود إنشاء أو تعزيز أطر تشريعية وطنية مناسبة تضمن المصلحة العامة والمصلحة العمومية، خاصة مصلحة المستهلكين ، وتساعد على تشجيع الاتصالات الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية؛
- ويتطلب الأمر أيضاً النهوض بالوعي في مجال المسائل المتعلقة بأمن المعلومات والتعقيدات التي تتزايد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدراتها وتوصيلها، والسرية التي توفرها هذه التكنولوجيات وطبيعة أطر الاتصالات التي تتخطى حدود البلدان.
- يجب وضع آليات خاصة لتمكين القطاع المصرفي من تطوير تطبيقات آمنة يُعتمد عليها من أجل تأمين المعاملات الإلكترونية.

- ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تعزيز أمن الشبكات وثقة المستخدمين وسائر جوانب المعلومات وتكامل الأنظمة والشبكات عملاً على تفادي خطر حدوث خلل عام وتخريب للشبكات والأنظمة التي يعتمدون عليها بشكل متزايد.
- وهذا يتطلب وجود أطر تشريعية وطنية مناسبة تضمن المصلحة العامة والعمومية وتساعد على تشجيع الاتصالات الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية.
- ويتطلب الأمر أيضاً النهوض بالوعي في مجال المسائل المتعلقة بأمن المعلومات والتعقيدات التي تتزايد في مجال تكنولوجيا المعلومات وقدراتها وتوصيلها، والسرية التي توفرها هذه التكنولوجيات وطبيعة أطر الاتصالات التي تتخطى حدود البلدان.
- يجب وضع آليات خاصة لتمكين القطاع المصرفي من تطوير تطبيقات آمنة يُعتمد عليها من أجل تأمين المعاملات الإلكترونية.

|   |   |
|---|---|
| <p>البرازيل: "...</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• دراسة إمكانية وضع اتفاقية دولية على الأمد البعيد بشأن إدارة الإنترنت وأمن المعلومات وشبكات الاتصالات.</li><li>• ...</li><li>• ينبغي تطوير التعاون الدولي لمكافحة جميع أشكال أنظمة المراقبة والرصد التي تنتهك قيم حقوق الإنسان والديمقراطية.</li><li>• يجب كفالة الحماية من الرصد غير المشروع للمعلومات الخاصة لدى المجتمع المدني والقطاع الخاص.</li><li>• ينبغي إجراء تقييم متعقل لكل المشاريع الوطنية الإلزامية التي تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مبادرة بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية ومبادرات بطاقات الرعاية الصحية الإلكترونية لمراعاة مسائل الخصوصية.</li></ul> <p>اليابان: ويجب دعم الأمم المتحدة في جهودها التي تهدف إلى ما يلي وينبغي تعزيز التعاون الدولي من خلال ما يلي على سبيل المثال:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "دراسة إمكانية وضع اتفاقية دولية على الأمد البعيد بشأن أمن المعلومات وشبكات الاتصالات دراسة إمكانية القيام في الأجل الطويل بمتابعة الجهود الدولية بشأن أمن المعلومات وشبكات الاتصالات."</li><li>• المكسيك: أمن المعلومات: لا يمكن ضمان أمن المعلومات بشكل فعال بالتكنولوجيا وحدها، ولكن لا بد أن يكون هناك دور للتعليم والتدريب والسياسة والقانون والتعاون الدولي. وبناء على ذلك ويجب دعم الأمم المتحدة في جهودها التي تهدف إلى ما يلي:</li><li>• تقييم وضع أمن المعلومات بما في ذلك التداخل الضار أو إساءة الاستعمال عن طريق استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد المعلومات.</li><li>• وضع أساليب لحماية المعلومات والاتصالات وتطوير نظام للرد السريع للتصدي لانتهاكات الأمن، وتبادل المعلومات والتكنولوجيات بغرض القضاء على الانتهاكات.</li><li>• دراسة إمكانية وضع اتفاقية دولية على الأمد البعيد بشأن أمن المعلومات وشبكات الاتصالات.</li></ul> <p>ومع الاعتراف بمبدأ النفاذ المنصف والعاقل والملائم لجميع البلدان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي توجيه الانتباه إلى إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تتعارض مع أهداف المحافظة على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر تأثيراً معاكساً على سلامة البنية التحتية داخل الدول بما يؤثر على أمنها في المجالين المدني والعسكري.</p> | <p>25. أمن المعلومات: لا يمكن ضمان أمن المعلومات بشكل فعال بالتكنولوجيا وحدها، ولكن لا بد أن يكون هناك دور للتعليم والتدريب والسياسة والقانون والتعاون الدولي. ويجب دعم الأمم المتحدة في جهودها التي تهدف إلى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تقييم وضع أمن المعلومات بما في ذلك التداخل الضار أو إساءة الاستعمال عن طريق استخدام أنظمة الاتصالات والمعلومات وموارد المعلومات.</li><li>• وضع أساليب لحماية المعلومات وتطوير نظام للرد السريع للتصدي لانتهاكات الأمن، وتبادل المعلومات والتكنولوجيات بغرض القضاء على الانتهاكات.</li><li>• دراسة إمكانية وضع اتفاقية دولية على الأمد البعيد بشأن أمن المعلومات وشبكات الاتصالات.</li></ul> |
|---|---|

|   |   |
|---|---|
| <p>نيوزيلندا: تعترف نيوزيلندا بالحاجة إلى أمن المعلومات الفعال (المادة 25 من مشروع خطة العمل) ولكنها تحاذر من "إنشاء منظمة كاملة جديدة - إذا كان هذا هو المتوخى من عبارة "تطوير نظام للرد السريع للتصدي لانتهاكات الأمن". وستطالب نيوزيلندا قبل ذلك بإثبات وجود حاجة إلى اتفاقية جديدة محتملة قبل أن تعطي تأييدها للإشارة إلى إمكانية عقد اتفاقية دولية بشأن أمن المعلومات وشبكات الاتصالات.</p> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> دراسة إمكانية وضع اتفاقية دولية على الأمد البعيد بشأن أمن المعلومات وشبكات الاتصالات.</p>  | <p>• ومع الاعتراف بمبدأ النفاذ المنصف والعاقل والملائم لجميع البلدان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي توجيه الانتباه إلى إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تتعارض مع أهداف المحافظة على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر تأثيراً معاكساً على سلامة البنية التحتية داخل الدول بما يؤثر على أمنها في المجالين المدني والعسكري.</p>   |
| <p><b>أستراليا:</b> إضافة "دعم إنشاء آليات للاكتشاف والتحذير في مرحلة مبكرة ضد فيروسات الحاسوب والفيروسات المختبئة والفيروسات المتسللة وغيرها من الهجمات الشريرة على شبكات الحاسوب سواء في الشبكات العامة أو الخاصة. ويمكن أن يستند ذلك إلى المنهجيات والأنظمة باستخدام أنظمة فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية التي أنشئت في مجموعة متنوعة من البلدان. ويمكن أن تستند منهجية تطوير هذا الاقتراح أيضاً إلى أعمال الأمن الإلكتروني في فريق العمل المعني بالاتصالات في اللجنة الاقتصادية لآسيا-المحيط الهادئ، مثل إنشاء حلقات دراسية إعلامية ووضع خطوط توجيهية بشأن فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية وما يتصل بها من التدريب."</p> <p><b>كندا:</b> "ينبغي، على المدى الطويل، تهيئة ثقافة عالمية في مجال الأمن السيبراني" على أساس فهم مشترك لقواعد تبادل المعلومات والتكنولوجيا والآليات المناسبة لها، والتعاون الدولي في هذا المجال. ومن المهم إيجاد توازن بين تدابير تعزيز الأمن والحاجة إلى ضمان حماية البيانات والمحافظة على السرية وتفاذي إقامة حواجز جديدة أمام التجارة. ويجب إيلاء أهمية خاصة لمبدأ حيادية التكنولوجيا."</p> <p><b>اليابان:</b> ينبغي، على المدى الطويل، تهيئة ثقافة عالمية في مجال الأمن السيبراني على أساس فهم مشترك لقواعد تبادل المعلومات والتكنولوجيا والآليات المناسبة لها، والتعاون الدولي في هذا المجال. ومن المهم إيجاد توازن بين تدابير تعزيز الأمن والحاجة إلى ضمان حماية البيانات والمحافظة على السرية وتفاذي إقامة حواجز جديدة أمام التجارة. ويجب إيلاء أهمية خاصة لمبدأ حيادية التكنولوجيا.</p> | <p>26. <b>إيجاد ثقافة عالمية في مجال الأمن السيبراني:</b> ينبغي، على المدى الطويل، تهيئة "ثقافة عالمية في مجال الأمن السيبراني" على أساس فهم مشترك لقواعد تبادل المعلومات والتكنولوجيا والآليات المناسبة لها، والتعاون الدولي في هذا المجال. ومن المهم إيجاد توازن بين تدابير تعزيز الأمن والحاجة إلى ضمان حماية البيانات والمحافظة على السرية وتفاذي إقامة حواجز جديدة أمام التجارة. ويجب إيلاء أهمية خاصة لمبدأ حيادية التكنولوجيا.</p> |

|  |   |        |
|--|---|--------|
| <p><b>المكسيك:</b> إيجاد ثقافة عالمية في مجال الأمن السيبراني: ينبغي، على المدى الطويل، تهيئة "ثقافة عالمية في مجال الأمن السيبراني" على أساس فهم مشترك لقواعد تبادل المعلومات والتكنولوجيا والآليات المناسبة لها، والتعاون الدولي في هذا المجال. ومن المهم إيجاد توازن بين تدابير تعزيز الأمن والحاجة إلى ضمان حماية البيانات والمحافظة على السرية وتفاذي إقامة حواجز جديدة أمام التجارة. ويجب إيلاء أهمية خاصة لمبدأ حيادية التكنولوجيا.</p>                           |   |        |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [26 ألف] يتم خلق ثقافة عالمية للأمن السيبراني مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الاتصال وحرية التعبير والخصوصية.</p>   |   | 26 ألف |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [26 باء] يشكل وجود آلية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية لإدارة الإنترنت أساس استحداث ثقافة عالمية للأمن السيبراني.</p>  |   | 26 باء |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [26 جيم] يجب أن تتقاسم جميع البلدان المسؤولية عن أمن الفضاء السيبراني كل حسب مستوى تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ولا يجب أن يطغى الانشغال بالأمن السيبراني على تركيز مجتمع المعلومات في اتجاه التنمية مع مراعاة البلدان النامية التي تواجه نقصاً في الموارد البشرية والمالية اللازمة لصياغة تطبيقات اجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التعلم عن بُعد والطب عن بُعد والعمل عن بُعد.</p>   |   | 26 جيم |
| <p><b>كندا:</b><br/>...<br/>• يحتاج الأمر إلى نهج متعدد الاتجاهات في معالجة الجرائم السيبرانية بجميع أشكالها مع التركيز على النهج الوقائية والخطوط التوجيهية الوطنية والتعاون الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يراعى في الإجراءات المتخذة لمعالجة الجرائم السيبرانية وكفالة سلامة وأمن مجتمع المعلومات احترام سيادة الدول واحترام الحقوق الدستورية وغيرها من الحقوق لجميع الأشخاص بما في ذلك حرية التعبير]]".<br/>تقترح كندا زيادة تفصيل هذه النقطة الفرعية.</p> | <p>27. محاربة الجرائم السيبرانية: من الضروري تأمين الحماية من الجرائم المدنية والجنائية (الجرائم السيبرانية) من أجل بناء الثقة في شبكة المعلومات:</p> |        |

|   |  |
|---|--|
| <p>إيران: إضافة ثلاث نقاط فرعية جديدة:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "تضطلع المنظمات الدولية، كل في مجال تخصصها، وخاصة اليونسكو، بدور محدد ومسؤولية محددة في العمل. وينبغي بالتحديد إنشاء مقاصة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين المجموعات المعنية بسوء استغلال الأطفال.</li><li>• نشر المعلومات بين الباحثين وتشجيع تبادل المعلومات بين منظمات رعاية الطفل وحماية الطفل ومقدمي خدمات الإنترنت وأصحاب المواقع في شبكة الويب والشرطة والمؤسسات القضائية والعاملين في الوسائط الإعلامية والمواطنين والمجموعات المدنية وغيرها من المجموعات المعنية.</li><li>• إنشاء إطار قانوني دولي لحظر إنتاج وتوزيع المحتوى الإباحي والمواد الضارة في كل شبكة الإنترنت برعاية اليونسكو.</li></ul> <p><b>المكسيك:</b> محاربة الجرائم السيبرانية: من الضروري تأمين الحماية من الجرائم المدنية والجنائية (الجرائم السيبرانية) من أجل بناء الثقة في شبكة المعلومات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• يحتاج الأمر إلى نهج متعدد الاتجاهات في معالجة الجرائم السيبرانية بجميع أشكالها مع التركيز على النهج الوقائية والخطوط التوجيهية الوطنية والتعاون الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يراعى في الإجراءات المتخذة لمعالجة الجرائم السيبرانية وتهدف هذه الخطوط التوجيهية إلى وكفالة سلامة وأمن مجتمع المعلومات مع احترام سيادة الدول واحترام الحقوق الدستورية وغيرها من الحقوق لجميع وحقوق الأشخاص بما في ذلك حرية التعبير.</li><li>• توفر الصكوك القانونية الموجودة حالياً، مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم السيبرانية، أساساً يمكن للمجتمع الدولي أن يبني عليه في جهوده لمكافحة هذه الجرائم.</li></ul> <p><b>رومانيا-IUP:</b> "... وفي الوقت نفسه، يجب أن يراعى في الإجراءات المتخذة لمعالجة الجرائم السيبرانية والتمييز السيبراني وكفالة سلامة وأمن مجتمع المعلومات احترام سيادة الدول ..."</p> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> "... مع التركيز على النهج الوقائية، بما في ذلك تطوير وتحسين التشريع الوطني الهادف إلى منع ومكافحة الجريمة السيبرانية، والخطوط التوجيهية الوطنية ..."</p> <p>وينبغي أيضاً توسيع نطاق الفقرة 27 ليشمل ضرورة مكافحة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض الإرهابية.</p> <p>تونس: تغيير عبارة "بما في ذلك حرية التعبير" إلى "وخاصة حرية التعبير".</p> <p>تغيير عبارة "الصكوك القانونية" إلى "الآليات القانونية".</p> | <ul style="list-style-type: none"><li>• يحتاج الأمر إلى نهج متعدد الاتجاهات في معالجة الجرائم السيبرانية بجميع أشكالها مع التركيز على النهج الوقائية والخطوط التوجيهية الوطنية والتعاون الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يراعى في الإجراءات المتخذة لمعالجة الجرائم السيبرانية وكفالة سلامة وأمن مجتمع المعلومات احترام سيادة الدول واحترام الحقوق الدستورية وغيرها من الحقوق لجميع الأشخاص بما في ذلك حرية التعبير.</li><li>• توفر الصكوك القانونية الموجودة حالياً، مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم السيبرانية، أساساً يمكن للمجتمع الدولي أن يبني عليه في جهوده لمكافحة هذه الجرائم.</li></ul> |
| <p><b>الاتحاد الروسي: إضافة</b></p> <p>"نظراً للمخاوف الجارية من إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تتعارض مع جهود تحقيق الاستقرار والأمن الدوليين ويمكن أن تؤثر تأثيراً سلباً على أمن الدولة مدنياً وعسكرياً على السواء، ونظراً لضرورة منع استعمال موارد أو تكنولوجيات المعلومات لأهداف إجرامية أو إرهابية يتطلب الأمر اتخاذ التدابير التالية:</p>  | <p>27 ألف</p>  |

|   |               |
|---|---------------|
| <p>(1) إنشاء آليات ملائمة لزيادة مستوى الوعي بأهمية كفالة الأمن في مجال شبكات المعلومات والاتصالات؛</p> <p>(2) فحص الأخطار القائمة والمحتملة على أمن شبكات المعلومات والاتصالات وطرق وأساليب مكافحة هذه التهديدات؛</p> <p>(3) توسيع نطاق تبادل المعلومات والتعاون الدولي بهدف تعزيز أمن شبكات المعلومات والاتصالات؛</p> <p>(4) المساهمة في الجهود الجارية في إطار منظومة الأمم المتحدة لتحقيق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تقييم حالة أمن المعلومات، بما في ذلك التداخل الضار في أنظمة المعلومات والاتصالات وموارد المعلومات أو سوء استعمالها؛</li><li>• صياغة أساليب لمكافحة انتهاك الأمن وإنشاء منظمات تتيح الاستجابة الفعالة في حالة حدوث مثل هذه الانتهاكات وكذلك تبادل المعلومات والتسهيلات التقنية تحقيقاً لهذا الغرض؛</li><li>• دراسة إمكانية وضع اتفاقية دولية في الأجل الطويل بشأن الأمن في ميدان شبكات المعلومات وشبكات الاتصالات."</li></ul>  |               |
| <p>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 27 باء:</p> <p>"وينبغي أن تستحدث الحكومات مبادئ وقواعد في تشريعاتها وسياساتها وممارستها الوطنية بشأن الأمن والخصوصية وحماية المستهلك من أجل إقامة الثقة وإشاعة الطمأنينة بين مستعملي الإنترنت. وتوفر الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن هذه الموضوعات الحد الأدنى من المعايير (الخطوط التوجيهية لحماية الخصوصية والخطوط التوجيهية لأمن أنظمة المعلومات والخطوط التوجيهية لحماية المستهلك في سياق التجارة الإلكترونية والسياسة الجديدة والتوجيه العملي لتنفيذ الخطوط التوجيهية للخصوصية بشأن الشبكات العالمية الصادرة في عام 1980) ويمكن أن تستعمل كأساس لجدول الأعمال العالمي بشأن الثقة.</p> <p>وينبغي للقمة العالمية أن تضع وتعتمد صكاً يتضمن مبادئ وقواعد تستند إلى هذه الخطوط التوجيهية. وينبغي أن تعتمد الحكومات، بالتعاون مع قطاع الأعمال، سياسة مشتركة محددة ضد خطر الجرائم المرتكبة باستخدام تكنولوجيا المعلومات - أي الجريمة السيبرانية - وهو خطر عالمي بطبيعته، من خلال التشريع والتعاون الدولي. وترسي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية معايير متوازنة وتنشئ عملية للتعاون مفتوحة أمام جميع الدول.</p> <p>وينبغي أن تضع الحكومات قوانين لحماية البيانات الوطنية تقييم توازناً منصفاً بين الحق في الخصوصية الذي يتمتع به الأفراد وحرية تدفق المعلومات بين الشعوب. وهذا التوازن هو جوهر اتفاقية حماية البيانات وهي أيضاً مفتوحة أمام جميع الدول.</p> <p>وينبغي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تضع وتعتمد صكاً يتضمن المبادئ والقواعد التي تستند إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية وبروتوكولها الإضافي وكذلك اتفاقية مجلس أوروبا لحماية البيانات وبروتوكولها الإضافي.</p> | <p>27 باء</p> |

| (6) بيئة تمكينية   |  |
|--|--|
| <p>28. <b>الحكم السديد:</b> ينبغي للحكومات من أجل تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية يوثق بها وتتسم بالشفافية وعدم التمييز وتكون قادرة على تشجيع الابتكارات التكنولوجية والمنافسة مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية خاصة من القطاع الخاص في إقامة البنية التحتية وتهيئة خدمات جديدة:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تحديد الالتزامات والمسؤوليات على المستويات الوطنية والإقليمية.</li><li>• ينبغي بالمشاركة النشطة من جميع أصحاب المصلحة تهيئة بيئة تمكينية تولى الاعتبار الواجب لحقوق أصحاب المصلحة في هذا المجال ومنها حرية التعبير وحماية المستهلك والخصوصية والأمن وحقوق الملكية الفكرية والحلول المفتوحة المصدر وإدارة العناوين وأسماء الميادين على الإنترنت مع تقديم الحوافز الاقتصادية اللازمة وتأمين الثقة والأمان لأنشطة المشروعات.</li></ul> | <p>أستراليا: <b>تقترح اختصار الفقرة إلى ما يلي:</b> "العمل بالمشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة على تهيئة بيئة تمكينية تولى الاعتبار الواجب لحقوق والتزامات جميع أصحاب المصلحة".</p> <p><b>كندا:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "ينبغي بالمشاركة النشطة من جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المرأة، تهيئة بيئة تمكينية تولى الاعتبار الواجب لحقوق والتزامات جميع أصحاب المصلحة في مجالات مثل حرية التعبير..."</li></ul> <p><b>كوبا:</b> "ينبغي تعريف الالتزام والمسؤولية على الأصعدة الدولية والوطنية والإقليمية والعالمية."</p> <p><b>المكسيك:</b> <b>الحكم السديد:</b> ينبغي للحكومات من أجل تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، تهيئة تطوير بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية يوثق بها وتتسم بالشفافية وعدم التمييز وتكون قادرة، في آن واحد على تشجيع الابتكارات التكنولوجية والمنافسة مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات وتوفير الحوافز الصحيحة للاستثمارات الضرورية خاصة من القطاع الخاص في إقامة البنية التحتية وتهيئة خدمات جديدة. ولهذا الغرض:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تحديد الالتزامات والمسؤوليات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.</li><li>• ينبغي بالمشاركة النشطة من جميع أصحاب المصلحة تهيئة بيئة تمكينية تولى الاعتبار الواجب لحقوق والتزامات جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال ومنها حرية التعبير وحماية المستهلك والخصوصية والأمن وحقوق الملكية الفكرية والحلول المفتوحة المصدر وإدارة العناوين وأسماء الميادين على الإنترنت مع تقديم الحوافز الاقتصادية اللازمة وتأمين الثقة والأمان لأنشطة المشروعات.</li></ul> <p><b>سري لانكا:</b> تضاف النقطة الفرعية الجديدة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• الاعتراف بأن العلم يؤدي دوراً هاماً في تهيئة وتنفيذ آليات الحكم الجديدة اللازمة في مجتمع المعلومات.</li></ul> |

|        |  |
|--------|--|
| 28 ألف | <p><u>البرازيل: إضافة [28 ألف] من أجل تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن "مجتمع المعلومات" تحتاج البلدان النامية إلى خلق بيئة واضحة وفعالة في المجالات القانونية والتنظيمية والسياسية لتلائم خصائصها واحتياجاتها الوطنية. وينبغي أن يوضع تعزيز التنمية التكنولوجية المحلية والإشراك الرقمي كعوامل في السياسات الوطنية.</u></p>  |
| 28 باء | <p><u>البرازيل: إضافة [28 باء] ينبغي عند تصميم وتنفيذ سياسات التنمية على أساس الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاسترشاد بمبادئ الإنصاف والعالمية مثل النفاذ للجميع وفي كل مكان بتكلفة تكون حقاً في متناول الجمهور.</u></p>   |
| 28 جيم | <p><u>البرازيل: إضافة [28 جيم] ينبغي توحى وتنفيذ السياسات بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص مع أخذ المصلحة العامة في الاعتبار.</u></p>  |
| 28 دال | <p><u>سويسرا: إضافة فقرة جديدة:</u><br/><u>"الإحصاءات العامة: ينبغي أن تطور جميع البلدان بنيتها التحتية في مجال الإحصاءات وأن تضمن ارتفاع نوعية النفاذ إلى المعلومات الإحصائية واستقلال هذا النفاذ وحرية. وينبغي أن تقدم مؤشرات وتحليلات إحصائية أساسية بشأن التطورات في المجالات الرئيسية لمجتمع المعلومات. وينبغي إعطاء الأولوية إلى إنشاء أنظمة مؤشرات متماسكة يمكن مقارنتها دولياً."</u></p>   |
|        | <p><b>البرازيل:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تشجيع المنافسة منجى مبتكرة مثل المنافسة، بما في ذلك تحسين استعمال شبكة النفاذ المحلية عملاً على خفض الأسعار وضمان التحديث المستمر للشبكات والخدمات.</li><li>• تشجيع الاستثمار في الاتصالات الريفية من خلال إتاحة حلول اقتصادية وإطار قانوني جذاب.</li><li>• إلغاء تحديد الرسوم على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها بحيث تتاح خدمات الاتصالات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة.</li><li>• تحاشي الاحتكار في خدمات الاتصال الجماهيرية وتشجيع التنوع في مصادر المعلومات.</li></ul> |
|        | <p>29. بيئة السوق: من المستلزمات الضرورية للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها توفر البنية التحتية للاتصالات وخدمات الاتصالات بأسعار في متناول الجميع وكذلك تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تشجيع المنافسة، بما في ذلك شبكة النفاذ المحلية، عملاً على خفض الأسعار وضمان التحديث المستمر للشبكات والخدمات.</li></ul>  |

- ينبغي النظر في وسائل بديلة لحل المنازعات إلى جانب إجراءات التقاضي العادية من أجل الإسراع في تسوية المنازعات، طالما كانت هذه الوسائل تحترم سيادة الدول وتحافظ على احترام حقوق الإنسان والحقوق الدستورية لجميع الأشخاص، بما في ذلك حرية التعبير.
- ينبغي تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية.
- **كندا:**
- "ينبغي تشجيع الاستثمار في الاتصالات الريفية من خلال أطر قانونية وضريبية جذابة.
- **كوبا:** إضافة نقطة فرعية:
- "ومع ذلك فإن المنافسة ما هي إلا واحداً من طرق كثيرة تعمل على خفض الأسعار وتضمن التحديث المستمر للشبكات والخدمات. وفي العديد من الحالات قد تكون المشاركة النشطة من الحكومة من خلال الاستثمارات والبرامج العامة للتنمية ذات أهمية استراتيجية. والتعاون الدولي ضروري بالإضافة إلى ذلك من أجل مساعدة البلدان التي تواجه صعوبات خاصة في تحقيق أهدافها".
- **مالي:**
- ينبغي تشجيع الاستثمار في الاتصالات الريفية من خلال إطار قانوني جذاب.
- **المكسيك:** من المستلزمات الضرورية للنفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها توفر البنية التحتية للاتصالات والخدمات الاتصالات بأسعار في متناول الجميع وكذلك تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الخدمات والمعدات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي، فمن الضروري، العمل وفقاً للأحكام القانونية لكل بلد تشجيع ما يلي:
- ينبغي تشجيع المنافسة الصحية، بما في ذلك شبكات النفاذ المحلية، عملاً على خفض الأسعار وضمان التحديث المستمر للشبكات والخدمات وخدماتها.
- تشجيع الاستثمار في الاتصالات الريفية من خلال إطار قانوني جذاب.
- إلغاء الرسوم على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها.
- تحاشي الاحتكار في خدمات الاتصال الجماهيرية وتشجيع التنوع في مصادر المعلومات.
- ينبغي النظر في وسائل بديلة لحل المنازعات إلى جانب إجراءات التسوية العادية، من أجل الإسراع في تسوية المنازعات من خلال وسائل بديلة لحل المنازعات.
- **جمهورية كوريا:** تعديل صياغة الوسائل البديلة لحل المنازعات في الفقرة 29 لزيادة توضيحها أو إدراج فقرة جديدة عن هذه الوسائل بعد الفقرة 32 يكون نصها كما يلي: "إنشاء نظام فعال لتسوية المنازعات: من الجوهرى بناء الثقة في تطوير مجتمع المعلومات. وينبغي النظر في وسائل بديلة لحل المنازعات إلى جانب إجراءات التقاضي العادية حتى يمكن مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حل المنازعات حلاً فعالاً وفورياً.
- وينبغي أن تستند الوسائل البديلة لحل المنازعات إلى الاستقلال والإنصاف والشفافية لمراعاة قدرة المستعملين على تحمل التكلفة وقدرتهم على النفاذ ومبدأ تسوية المنازعات بين الأطراف المعنية."

- تشجيع الاستثمار في الاتصالات الريفية من خلال إطار قانوني جذاب.
- إلغاء الرسوم على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها.
- تحاشي الاحتكار في خدمات الاتصال الجماهيرية وتشجيع التنوع في مصادر المعلومات.
- ينبغي النظر في وسائل بديلة لحل المنازعات إلى جانب إجراءات التقاضي العادية، من أجل الإسراع في تسوية المنازعات.

|        |  |
|--------|--|
| 29 ألف | <p>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 29 ألف:</p> <p>"تخفيف الفقر: ينبغي للعاملين في المجالات العامة والخاصة توخي الإجراءات غير التمييزية التالية (إذا أخفق السوق التنافسي في كفالتها) لكي يصبح تمكين الفقراء من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها استعمالاً فعالاً أحد موضوعات التيار العام:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• خلق بيئة تنظيمية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفقراء وذلك بإعفاء مقدمي الخدمات في المناطق الريفية من رسوم التشغيل وتطبيق رسوم توصيل لا تماثلية لتشجيع التوصيل بين المناطق الريفية والحضرية في الحركة بينهما وإعفاء معدات الاتصالات للمناطق الريفية من الضرائب، إلخ.</li><li>• اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح الفقراء، وخاصة إنشاء صناديق وطنية شفافة للنفاذ الشامل أو اتخاذ تدابير معادلة لدعم النفاذ الفعال إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق النائية ولصالح الأشخاص المهمشين.</li><li>• تعزيز إنشاء ونشر وتبادل المحتوى المحلي المطلوب وفقاً للاحتياجات المحلية.</li><li>• تشجيع التمثيل المباشر والمتوازن بين الجنسين عند الفقراء (خاصة المنظمات التي تعمل في المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية) على المسرح الدولي والوطني (المفاوضات المتعددة الأطراف والقضايا التي تدافع عنها المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام) وتمكين المؤسسات والشبكات المحلية من أجل مكافحة الفقر.</li><li>• كفاءة الخدمات المتوازنة بين الجنسين، خاصة باتباع سياسة تدريبية لا تستبعد المرأة واحترام التوازن بين الجنسين في الاستخدام في الوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• إدخال الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجرى أعمال صياغة وتنفيذ الورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر.</li></ul> |
| 29 باء | <p>سويسرا: تضاف فقرة جديدة 29 باء:</p> <p>"خلق فرص العمل: يتعين على العاملين في المجال العام والخاص العمل على إنشاء بيئة تمكينية لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الإنتاجي من أجل خلق فرص العمل وخاصة من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الشركات الجديدة لتوليد إيرادات إضافية."</p>   |
| 29 جيم | <p>سويسرا: تضاف فقرة جديدة 29 جيم:</p> <p>الأبحاث: ينبغي أن تشجع الحكومة الأبحاث لتنمية فهم أكبر لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ولتعيين أفضل الممارسات التي توضح أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو والتنمية وعوامل التمكين فيها. ويساعد وجود قاعدة تحليلية صحيحة على صياغة الحجج المقنعة للأخذ بالإصلاحات والاستراتيجيات السياسية المطلوبة التي يرجح أن تولد مكاسب اقتصادية ومزايا اجتماعية. وينبغي بحلول عام 2005 صياغة الخطوط التوجيهية اللازمة للسياسات المطلوب إقامتها.</p>   |

|   |   |  |
|---|---|--|
| <p><b>كندا:</b> يجب ينبغي أن يقوم تطوير مجتمع المعلومات على أساس قواعد من المعايير التقنية الدولية القابلة للتشغيل البيئي، يمكن للجميع النفاذ إليها ، وعلى أساس الابتكارات التكنولوجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية من خلال أي نوع من أنواع الاتصال.</p> <p><b>الجمهورية التشيكية:</b> يتعين ذكر أهمية المعايير والتوحيد القياسي لفاعلية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتعين النظر في إنشاء منظمة دولية لتقييس تبادل البيانات عبر الحدود.</p> <p><b>المكسيك:</b> التوحيد القياسي: ينبغي أن يقوم تطوير مجتمع المعلومات على أساس قواعد من المعايير التقنية الدولية القابلة للتشغيل البيئي، يمكن للجميع النفاذ إليها، وعلى أساس الابتكارات التكنولوجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية من خلال أي نوع من أنواع الاتصال.</p> | <p>30. <b>التوحيد القياسي:</b> ينبغي أن يقوم تطوير مجتمع المعلومات على أساس قواعد من المعايير التقنية الدولية القابلة للتشغيل البيئي، يمكن للجميع النفاذ إليها، وعلى أساس الابتكارات التكنولوجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية من خلال أي نوع من أنواع الاتصال.</p> |  |
| <p><b>المكسيك:</b> إدارة الطيف: ينبغي العمل على إدارة الطيف الراديوي بما يحقق المصلحة العامة والعمومية وفقاً لمبدأ الشرعية الأساسي، مع المراعاة الكاملة للقوانين والقواعد الوطنية والاتفاقات الدولية التي تحكم إدارة الترددات.</p>  | <p>31. <b>إدارة الطيف:</b> ينبغي العمل على إدارة الطيف الراديوي بما يحقق المصلحة العامة والعمومية وفقاً لمبدأ الشرعية الأساسي، مع المراعاة الكاملة للقوانين والقواعد الوطنية والاتفاقات الدولية التي تحكم إدارة الترددات.</p>   |  |
| <p><b>أستراليا:</b></p> <p>هناك جانب حيوي للحصول على ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية وهو كفاءة إتمام الصفقات الاستهلاكية في حدود إطار قانوني سليم. وتعتقد أستراليا أنه ينبغي تزويد المستهلكين الذين يستعملون التجارة الإلكترونية بالحماية التي تعادل على الأقل الحماية المقدمة للمستهلكين الذين يستعملون الأشكال الأخرى من التجارة.</p> <p><b>كندا:</b> هناك خوف حقيقي لدى المستهلكين من ناحية ضياع السرية وضياع حقوق المستهلك أثناء الصفقات التجارية وكذلك القلق من فيما يتعلق بمكافحة المحتوى غير القانوني والضرر وحماية صغار السن. ويعتبر ضمان سرية المعلومات الشخصية أمراً أساسياً في بناء مجتمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد أهمية السياسات والمدونات اللازمة للتعامل مع عمليات الاحتيال من أجل حماية المستهلك.</p>  | <p>32. <b>حماية المستهلك:</b> هناك خوف حقيقي لدى المستهلكين من ناحية ضياع السرية وكذلك من ناحية حماية صغار السن من المحتوى غير القانوني والضرر. ويعتبر ضمان سرية المعلومات الشخصية أمراً أساسياً في بناء مجتمع المعلومات.</p>   |  |

**كوريا: تعديل الفقرة:** "هناك خوف حقيقي لدى المستهلكين من ناحية ضياع السرية وكذلك من ناحية حماية صغار السن من المحتوى غير القانوني والضار ويعتبر ضمان سرية المعلومات الشخصية أمراً أساسياً في بناء مجتمع المعلومات. **حماية المستهلك:** من العناصر الجوهرية في بناء مجتمع المعلومات تقديم مزايا واسعة إلى المستهلكين الذين ينفذون إلى المعلومات والمعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك تخفيض المخاطر الكبرى دون تدمير المزايا. وهناك خوف حقيقي لدى المستهلكين من ناحية ضياع السرية ومن ممارسات الغش ومن ناحية حماية صغار السن.

- ينبغي الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية،
- ينبغي تجنب الغش وتزييف المعلومات وعدم النزاهة من جانب الموردين،
- ينبغي الحصول على تعويضات في حالة العطب الناتج عن عدم العمل والناتج عن المنتجات المعيبة،
- ينبغي تجنب إنشاء وتقديم المحتوى غير القانوني والضار."

**المكسيك: حماية المستهلك:** هناك خوف حقيقي لدى المستهلكين من ناحية ضياع السرية وكذلك من ناحية حماية صغار السن من المحتوى غير القانوني والضار. ويعتبر ضمان سرية المعلومات الشخصية أمراً أساسياً في بناء مجتمع المعلومات، نظراً لوجود خوف حقيقي لدى المستهلكين من ضياع السرية وكذلك في صدد مكافحة المحتوى غير القانوني والضار وحماية صغار السن.

**تنزانيا:** وجود مصلحة واضحة في عزل المحتويات غير الملائمة لصغار السن أو المحتويات التي تدفع إلى السلوك الذي قد يعرض صغار السن والمجتمع للخطر.

**أستراليا: إضافة [32 ألف]:** "الاحتيال (Spam): أصبح الاحتيال مشكلة هامة ومتزايدة. وهناك ضرورة لفحص الخيارات للمساعدة على معالجة هذه المشكلة مثل اتباع نهج شامل لتقييد أنشطة المحتالين وتقليل الضرر الذي يسببونه وفي الوقت نفسه استيعاب الأنشطة التسويقية المباشرة المشروعة والمسؤولة ويعني ذلك قيام مقدمي خدمات الإنترنت بأداء دورهم، سواء في تعليم المستخدمين أو في التعامل مع المحتالين وأنشطة الاحتيال. وتحتاج البلدان إلى التعاون من أجل المساعدة على اكتشاف أو ملاحقة أو ردع عمليات التديليس الدولية التي تستعمل الاحتيال. ويستلزم الأمر القيام بمزيد من الأعمال لمواجهة المشكلة ويتطلب ذلك قدراً واسعاً من الالتزام والتعاون والموارد على الصعيد الدولي."

32 ألف

|  |   |
|--|---|
| <p>أستراليا: تعتقد أستراليا للأسباب المعروضة في الفقرة 44 من مشروع إعلان القمة العالمية أنه من الملائم أن تظل الأنشطة الإدارية والتنسيقية المتصلة بالإنترنت في نطاق مسؤولية منظمة يشارك فيها أصحاب المصلحة مشاركة واسعة. انظر العبارات المقترحة في إعلان المبادئ.</p> <p>البرازيل: "إدارة الإنترنت: أصبح من الواضح أن إدارة الإنترنت هي قضية أساسية في مجتمع المعلومات. ويجب أن تكون الإدارة الشفافة ومتعددة الأطراف والديمقراطية للإنترنت..."</p> <p>كندا: يجب أن تكون الإدارة الشفافة والديمقراطية للإنترنت هي الأساس في بناء ثقافة عالمية تتصل بالأمن السيبراني. ويجب أن تقوم منظمة [دولية] [دولية حكومية] بإدارة الخدمات الأساسية وتخصيص أسماء الميادين والعناوين ضمن بروتوكول الإنترنت، على أساس متعدد الأطراف وديمقراطي وشفاف. ينبغي أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وأن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني وأن تحترم التعدد اللغوي. وينبغي أن تظل عملية التنسيق المسؤولة عن إدارة الخدمات الأساسية وتخصيص أسماء الميادين والعناوين ضمن بروتوكول الإنترنت في يد منظمة مناسبة.</p> <p>المكسيك: إدارة الإنترنت: يجب أن تكون الإدارة الشفافة والديمقراطية للإنترنت هي الأساس في بناء ثقافة عالمية تتصل بالأمن السيبراني. ويجب أن تقوم منظمة [دولية] [دولية حكومية] بإدارة الخدمات الأساسية وتخصيص أسماء الميادين والعناوين ضمن بروتوكول الإنترنت، على أساس متعدد الأطراف وديمقراطي وشفاف.</p> <p>نيوزيلندا: توافق على أن السلطة السياسية عن أسماء ميادين المستوى الأعلى في رموز البلدان ينبغي أن تظل حقاً سيادياً للبلدان كما جاء في إعلان المبادئ (المادة 44). ولكن تشعر نيوزيلندا بالقلق من أن المادة 33 من خطة العمل قد تعني إنشاء هيئة جديدة لإدارة الإنترنت لتحل محل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) التي تضطلع حالياً بهذه المسؤولية، أو أن هذا العمل ينبغي أن يدخل في صلب أعمال هيئة من هيئات الأمم المتحدة في الوقت الحاضر، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات. والأفضل أن تطالب خطة العمل بالبلدان بدعم تنسيق أعمال التقييم والتطوير الجارية حالياً في هذا الميدان في إطار الاتحاد وغيره من المنظمات الدولية الحكومية ودعم أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية للشركة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة.</p> | <p>33. إدارة الإنترنت: يجب أن تكون الإدارة الشفافة والديمقراطية للإنترنت هي الأساس في بناء ثقافة عالمية تتصل بالأمن السيبراني. ويجب أن تقوم منظمة [دولية] [دولية حكومية] بإدارة الخدمات الأساسية وتخصيص أسماء الميادين والعناوين ضمن بروتوكول الإنترنت، على أساس متعدد الأطراف وديمقراطي وشفاف.</p> |
| <p>البرازيل: إضافة [33 ألف] الإنترنت هي القاعدة التي يقوم عليها مجتمع المعلومات. ويجب اعتبار الإنترنت ميداناً دولياً عاماً. ويتمتع كل بلد وكل شخص بالحق في التوصيل بالإنترنت والتمتع بالمزايا الكاملة للفوائد التي تتيحها الإنترنت. ويجب أن تظل إدارة الخدمات الأساسية وتخصيص أسماء الميادين والعناوين ضمن بروتوكول الإنترنت تحت مسؤولية منظمة دولية متعددة الأطراف ديمقراطية وشفافة. ويجب منح البلدان النامية النفاذ الشامل إلى آليات إدارة الإنترنت.</p> <p>اليابان: "يجب أن تقوم منظمة [دولية] [دولية حكومية]..."</p>   |   |

أستراليا: تكفل التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات تكفل التوازن المنصف بين مصالح أصحاب الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات".

تعتقد أستراليا أن الصياغة الأصلية تطوي على أنه ليس للمستعملين حقوق ملكية فكرية -وهي مسألة تجري بشأنها مناقشات حامية في دوائر بروتوكول الإنترنت.

تعليقات المراقبين [34] الفقرة الفرعية الثالثة: تقترح أستراليا استعمال لغة أكثر حياداً تجاه التكنولوجيا عند الإشارة إلى تعزيز استعمال التكنولوجيا بين القرناء. وسيكفل ذلك ألا يتحول الإعلان إلى وثيقة عتيقة بعد فترة قصيرة من الوقت بسبب التغيرات في التكنولوجيا كما يكفل تجنب إعطاء الانطباع بمحابة تكنولوجيايات بعينها. وتقترح أستراليا شكلاً بديلاً لصياغة هذه الفقرة مثل: "يتم تشجيع استعمال تكنولوجيا ملائمة من أجل تقاسم المعارف العلمية الشخصية والطباعات الأولية والطبعات التالية لكتابات المؤلفين العلميين الذين تنازلوا عن حقوقهم في الحصول على أية مدفوعات".

تعليقات المراقبين [34] عن قواعد البيانات: لا يتسم مصطلح "أعمال التجميع" بالوضوح وهو ينطوي على تفسيرات واسعة ولذلك تعتقد أستراليا أنه بدلاً من الاستبعاد التلقائي لكل الأعمال التي يمكن تعريفها بأنها "أعمال تجميع" من حماية حقوق الطبع فسيكون من الأوفق النص بالتحديد على أن الأعمال يجب أن تنطوي على جهد خلاق لكي تستحق الحماية.

وترى أستراليا أيضاً أن المطالبة بأن تكون الرسوم (على النفاذ إلى قواعد البيانات) متناسبة مع متوسط الدخل في بلد العميل" هي مطالبة تقييدية بأكثر مما تدعو الحاجة. وفي حين أننا نوافق على أنه لا ينبغي أن تفرض سوى رسوم معقولة فإن تطور الإنترنت والسوق العالمية يجعل من غير العملي وضع تقييدات على أسعار المواد حسب المناطق وربما يكون ذلك مناهضاً للمنافسة. ويمكن أن يؤدي هذا الاشتراط إلى تضخم الرسوم في الدول المتقدمة مثل أستراليا دون تخفيض الرسوم في الدول النامية بالأسعار المطلقة.

#### كندا:

• فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من مبادلات واستثمارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع المبادرات التي تكفل التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح الاعتراف بمصالح مستعملي المعلومات، وفي نفس الوقت عدم تجاهل التوافق العالمي الذي تحقق بشأن مسائل حقوق الملكية الفكرية في المنظمات المتعددة الأطراف.

• ينبغي وضع إطار قانوني مناسب لإنشاء مجال مشاع للمعارف والتكنولوجيا. توجد إشارة مشابهة لذلك في الإعلان؛ وتريد كندا الحصول على توضيح لهذه الإشارة. فهل يشير هذا النص إلى الأعمال في المجال المشاع أم أنه يلتزم تحسين النفاذ إليها؟

• ينبغي توفير الحماية من الاستخدام غير العادل للمعارف المتصلة بالشعوب الأصلية. يمكن استكشاف تدابير ملائمة للحماية من الاستعمال غير العادل للمعارف التقليدية. وتلتزم كندا الحصول على توضيح لهذه المسألة.

34. حقوق الملكية الفكرية: من المهم وجود توازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة:

• فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من مبادلات واستثمارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع المبادرات التي تكفل التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات، وفي نفس الوقت عدم تجاهل التوافق العالمي الذي تحقق بشأن مسائل حقوق الملكية الفكرية في المنظمات المتعددة الأطراف.

• ينبغي وضع إطار قانوني مناسب لإنشاء مجال مشاع للمعارف والتكنولوجيا.

• ينبغي توفير الحماية من الاستخدام غير العادل للمعارف المتصلة بالشعوب الأصلية.

**المكسيك: حقوق الملكية الفكرية:** من المهم وجود توازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة:

- فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من مبادلات واستثمارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع المبادرات التي تكفل التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات، وفي نفس الوقت عدم تجاهل التوافق العالمي الذي تحقق بشأن مسائل حقوق الملكية الفكرية في المنظمات المتعددة الأطراف.
- ينبغي إنهاء توسيع مصطلح حماية الملكية الفكرية وما يسمى "الميدان العام المدفوع" ("domaine public payant") لتحقيق التوازن.
- ينبغي وضع إطار قانوني مناسب لإنشاء مجال مشاع للمعلومات والمعارف.
- ينبغي توفير الحماية من الاستخدام غير العادل وغير الضروري للمعارف المتصلة بالشعوب الأصلية.

**نيوزيلندا:** تتضمن المادة 34 من مشروع خطة العمل عدداً من العبارات عن حقوق الملكية الفكرية التي تثير صعوبات في إطار حقوق الملكية الفكرية في نيوزيلندا:

- فقوانين حقوق الملكية الفكرية القائمة تقيم فعلاً التوازن بين حقوق مالكي الملكية الفكرية ومصالح مستعمليها. وتضع المعاهدات الدولية معايير دنيا سواء من ناحية ما يجب حمايته أو معايير الاستثناء من حقوق الملكية الفكرية. وبعد ذلك تتمتع الدول بحرية تحديد نطاق التوازن الذي تقيمه لكي يناسب أهدافها الاقتصادية وغيرها من أهداف سياستها العامة. ويبدو من غير الملائم ومن غير الضروري تشجيع مبادرات تنص على المواضيع التي يتم فيها إقامة هذا التوازن. إذ ينبغي أن يظل ذلك مسألة من مسائل القرار المحلي مع مراعاة الظروف الاقتصادية بما فيها على سبيل المثال ما إن كانت الدولة مستورداً صافياً أو مصدرراً للملكية الفكرية. وسيكون من الأنسب أن تقتصر العبارة على ملاحظة أن تشريعات حقوق الملكية الفكرية توازن بين حقوق مالكي الملكية الفكرية ومصالح المستعملين.
  - تمثل الإشارة إلى إطار قانوني مناسب لإنشاء مجال مشاع للمعارف والتكنولوجيا تكراراً لا طائل منه. فقانون الملكية الفكرية يوضح تماماً أن حقوق الملكية الفكرية لا تنطبق على معلومات المجال المشاع (أي المعلومات التي لا تنطبق عليها حقوق الملكية الفكرية أو التي انقضت أجل انطباق هذه الحقوق عليها أو تم التنازل عن انطباقها عليها). ويمكن استعمال المواد الموجودة في المجال المشاع بحرية ولذلك فليس ثمة حاجة إلى وجود إطار لذلك. وينبغي أن يلاحظ أيضاً أن حقوق الملكية الفكرية لا تنطبق على المعلومات بحد ذاتها (فحقوق الطبع مثلاً تنطبق على التعبير فقط ولا تنطبق على المعلومات).
  - ربما كان التعبير عن هذه الإشارة غير واضح، أي ربما كان القصد هو الإشارة إلى المعلومات غير الموجودة في المجال المشاع وتعني أن هذه المعلومات ينبغي أن تكون في هذا المجال. ولكن ذلك سيخترق أطر حقوق الملكية الفكرية القائمة (المحلية والدولية على السواء) ويخفف الحوافز التي تدفع إلى الخلق والابتكار. ولن تؤيد نيوزيلندا مثل هذه الإشارة.
- وتوصي نيوزيلندا أيضاً بشدة أن تتضمن الوثيقة إشارة محددة إلى الأعمال الجارية بشأن مسائل بروتوكول الإنترنت في سياقات أخرى منها المنظمة العالمية للملكية الفكرية لكي يتضح إلى أي مدى تجري فعلاً مناقشة المسائل المثارة في هذه الوثيقة في محافل أخرى في المنظومة الدولية.

|   |   |  |
|---|---|--|
| <p><u>سري لانكا: إضافة بند جديد: ينبغي التأكد من أن أي نظام قانوني بشأن حماية قواعد المعلومات يضمن النفاذ الكامل والمفتوح إلى البيانات الناشئة بفضل تمويل عام. وينبغي أيضا تصميم القيود على البيانات المشمولة بحقوق الملكية لتعظيم إتاحتها لأغراض البحث الأكاديمي والتعليم.</u></p>   |   |  |
|   | <p>7) ترويج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجة الإنمائية للجميع</p>   |  |
| <p><u>المكسيك:</u> يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن من المهم ضمان الاعتراف بالنماذج التقليدية واحترامها حتى لا يتعرض الذين لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتهميش. وتوضح النماذج التالية إمكانات ذلك.</p> <p><u>سري لانكا:</u> دعم الأبحاث المطلوبة على سبيل الاستعجال بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات الموجودة والجديدة في المجالات الرئيسية مثل الطب عن بعد والتعليم والقيمة الاجتماعية الاقتصادية لمعلومات المشاع المناهضة لأنظمة النفاذ المفتوح.</p>  | <p>35. يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن من المهم ضمان الاعتراف بالنماذج التقليدية واحترامها حتى لا يتعرض الذين لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتهميش. وتوضح النماذج التالية إمكانات ذلك.</p>  |  |
| <p><u>البرازيل: الحكومة الإلكترونية:</u> تستطيع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير خدمات أفضل لمواطنيها ولتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في جميع المستويات الحكومية وخاصة على المستوى المحلي:</p> <p><u>المكسيك: الحكومة الإلكترونية:</u> تستطيع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في جميع المستويات الحكومية وخاصة على المستوى المحلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين والمؤسسات.</li><li>• في تصميم الخدمات الإلكترونية، بما يتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال.</li><li>• في تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية والعمومية والسلع.</li></ul> <p><u>رومانيا-IUP:</u> "...في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين والمؤسسات، بما في ذلك النفاذ المباشر على الخط إلى التشريع".</p> <p><u>سري لانكا: إضافة نقطة فرعية جديدة:</u> تقديم دعم طويل الأجل لتحقيق المنهجية والفعالية في جمع وصون وتقديم البيانات الرقمية الجوهرية مثل البيانات السكانية وبيانات الأرصاد الجوية في جميع البلدان.</p> | <p>36. الحكومة الإلكترونية: تستطيع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في جميع المستويات الحكومية وخاصة على المستوى المحلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين والمؤسسات.</li><li>• في تصميم الخدمات الإلكترونية، بما يتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال.</li></ul> |  |

|   |   |
|---|---|
| <p>سويسرا: يستعاض عن الفقرة 36 بالنص التالي:</p> <p>"ينبغي للحكومات في إطار استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية أن تقوم بصياغة استراتيجيات للحكومة الإلكترونية كأداة لتعزيز الكفاءة والفعالية داخل الحكومة ولزيادة الشفافية في سير الأعمال العمومية (مثل المحاسبة والمشتريات)".</p> <p>ينبغي صياغة خطوط توجيهية للسياسة العامة بشأن الحكم الإلكتروني على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية بحلول عام 2005. وينبغي أن تركز هذه الخطوط التوجيهية على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>المشاركات الضرورية بين مختلف مستويات الإدارة العامة وكيفية التعاون بفعالية أكبر عبر الوكالات من أجل التعامل مع المشاكل المعقدة والمشاركة.</li><li>طريقة بناء العلاقات مع الشركاء من القطاع الخاص</li><li>طريقة تعزيز التركيز على مصالح العملاء</li><li>زيادة المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</li><li>النفوذ بواسطة الأدوات الإلكترونية إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة وإلى الخدمات الاجتماعية والعدالة.</li><li>صياغة استراتيجيات ثقافية شاملة وسياسات للتخطيط المكاني المستدام لأغراض مجتمع المعلومات.</li></ul>                            | <ul style="list-style-type: none"><li>في تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية والعمومية والسلع.</li></ul>   |
| <p>البرازيل: "...</p> <ul style="list-style-type: none"><li>ينبغي للحكومات أن تسعى إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتطوير تطبيقات جديدة ومحتوى جديد وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال هيئة بيئة تمكينية وعلى أساس النفاذ إلى الإنترنت وبنية تحتية للنطاق العريض متاحة على نطاق واسع.</li><li>...</li><li>يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تقوي دور المؤسسات في تشجيع إقامة المشاريع وتحرير التجارة وفي تراكم المعرفة..."</li></ul> <p>كندا:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>الثقافة الإلكترونية. يمكن لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تزود المؤسسات الثقافية والوطنية بوسائل توسيع النفاذ العام إلى تراثها الثقافي.</li><li>ينبغي تعيين التدابير الملائمة للحماية من الاستعمال غير العادل للمعرفة التقليدية.</li></ul> <p>اليابان: "بوسع المنشآت التجارية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية ومحاربة الفقر وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات. ومن المهم التعاون مع المحافل القائمة مثل مبادرات تنمية الأعمال التجارية العالمية لتعزيز التجارة الإلكترونية."</p> | <p>37. الأعمال الإلكترونية:</p> <p>بوسع المنشآت التجارية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية ومحاربة الفقر وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>ينبغي للحكومات أن تسعى إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتطوير تطبيقات جديدة ومحتوى جديد وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال هيئة</li></ul> |

**المكسيك: الأعمال الإلكترونية:** بوسع المنشآت التجارية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية ومحاربة الفقر وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات:

- ينبغي للحكومات أن تسعى إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتطوير تطبيقات جديدة ومحتوى جديد وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال هيئة بيئة تمكينية وعلى أساس بنية تحتية للنطاق العريض متاحة على نطاق واسع.
- ينبغي للحكومات أن تتبع نهجاً مزدوجاً: من حيث وضع القواعد، واستخدام الأعمال الإلكترونية في تعاملاتها مع مجتمع الأعمال.
- يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق مزايا للمستهلكين وتأمين رضاهم عن طريق توسيع الخيارات أمامهم من حيث اختيار الموردين دون التقييد بقيود الموقع. وينبغي للقطاع الخاص أن يعمل على زيادة التوعية بالمسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتأمين التدريب في هذا المجال.
- يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تقوي دور المؤسسات في تشجيع إقامة المشاريع وتحرير التجارة وفي تراكم المعرفة والرقمي بالمهارات مما يساعد على زيادة الإنتاجية والدخول وفرص العمل ويشجع على إدخال تحسينات نوعية في جو العمل ويولد الإيرادات وفرص العمل الكريم.

**سويسرا: إضافة نقطة فرعية جديدة:**

"ينبغي للمنظمات الدولية أن تسعى بدعم من القطاعين العام والخاص إلى تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال الإلكترونية. وتشمل العناصر الأساسية التعليم وفهم استعمال هذه التجارة لزيادة النمو والثروة. وينبغي أن تحث المنظمات الدولية وهيئات التجارة الإقليمية البلدان على اعتماد سياسات تحريرية في مجال التعريفات والحصص وأن تطبق معاملة منصفة وفعالة على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة. وينبغي تشجيع الحكومات في البلدان النامية على الاضطلاع بالإصلاحات السياسية الأساسية وفهم ما يؤدي إليه تحرير عملياتها وسياساتها من مساعدة الأعمال الإلكترونية على الازدهار دولياً ومحلياً على السواء.

**البرازيل:** يمكن أن تسهم الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية إلى حد بعيد في تنمية المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة التي تؤدي وظيفة اجتماعية هامة جداً في إنشاء فرص العمل خاصة في البلدان النامية. ويجب على الحكومات أن تعمل بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من انتهاز الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية.

بيئة تمكينية وعلى أساس بنية تحتية للنطاق العريض متاحة على نطاق واسع.

- ينبغي للحكومات أن تتبع نهجاً مزدوجاً: من حيث وضع القواعد، واستخدام الأعمال الإلكترونية في تعاملاتها مع مجتمع الأعمال.
- يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق مزايا للمستهلكين وتأمين رضاهم عن طريق توسيع الخيارات أمامهم من حيث اختيار الموردين دون التقييد بقيود الموقع. وينبغي للقطاع الخاص أن يعمل على زيادة التوعية بالمسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتأمين التدريب في هذا المجال.
- يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تقوي دور المؤسسات في تشجيع إقامة المشاريع وتحرير التجارة وفي تراكم المعرفة والرقمي بالمهارات مما يساعد على زيادة الإنتاجية والدخول وفرص العمل ويشجع على إدخال تحسينات نوعية في جو العمل.

الأرجنتين: التعلم الإلكتروني طريقة للتزويد بمهارات وكفاءات جديدة من خلال وسيط تفاعلي ثوري لا يذهب الشخص من خلاله إلى التعليم ولكن التعليم يأتي إليه وتتركز المعارف على القضايا الإقليمية بدلاً من تركيز الشخص على معرفة غريبة عن السياق الذي يعيش فيه ولا تتصل به . والتعلم الإلكتروني ليس مجرد طريقة جديدة لأخذ الأشخاص إلى التعليم بما يؤدي إلى ذلك من دفع عملية الديمقراطية ولكنه أيضاً، وهو الأهم، يحمل في طياته رسالة يؤدي تنفيذها بطريقة مستدامة إلى تضيق الفجوة الرقمية والمساعدة على احتوائها وزيادة التنافس بين الأشخاص.

ولا نستطيع بناء المعرفة المستدامة إلا من خلال التعليم الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بالقضايا المحلية وبناء مجتمعات التعلم المحلية التي يعتنقها أفراد هذه المجتمعات. وبكلمات أخرى فإن مفتاح العمل هو كفاءة اتصال المحتوى بعالم الحياة اليومية الذي يعيش فيه المتعلم.

ويجب أن توفر حكومات جميع الدول الحوافز الدافعة للعلاقات بين القطاعين العام والخاص وأن تسهل هذه العلاقات.

وينبغي وضع سياسات للآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة والاتفاق عليها مع جميع القطاعات بما يسمح بخلق الظروف اللازمة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها وتشجيعها.

ولما كان التعلم الإلكتروني هو أحد وسائل الاتصال فيجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن نتائجه تمثل جوهر المعرفة المستدامة والغرض منها في آن واحد. ولا نستطيع أن نترك التعلم الإلكتروني ليصدر عن مجموعة قليلة من البلدان وأنظمة القوة الغربية عن المعنيين مباشرة بهذا التعليم أو نجعل المتعلمين مجرد مستعملين بدلاً من تزويدهم بالمهارات للخلق والابتكار، لأن مثل هذا النهج لن تكون له إلا نتيجة واحدة هي توسيع الفجوة الرقمية وتجريد دول أمريكا اللاتينية من أي ميزة تنافسية.

ويجب أن تسعى السياسات في هذا المجال إلى عوامة المعرفة وفي الوقت نفسه عدم نسيان ضرورة أن تكون المعرفة متميزة: وبكلمات أخرى يجب أن تنشأ عن الثقافات المحلية والإقليمية لكي تعزز منها وتمكن من تقاربها أكثر فأكثر مع الثقافات المشاهدة في أماكن أخرى من العالم. وسيؤدي ذلك بدوره إلى إنشاء مجتمعات محلية يمكن فيها تقاسم الخبرات والمشاريع والمبادرات وتتيح دون شك أداة مستدامة لخلق القيمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولكفاءة النجاح في هذه الطموحات ينبغي ألا يغيب عن البال أن النقاط التالية تشكل الأسس الجوهرية لتعزيزها:

• البنية التحتية التكنولوجية الكافية: التوصيل والنفاد إلى المعدات التكنولوجية والمدخلات إلخ.

• تطوير المحتويات والخدمات والبرمجيات ذات الصلة بمجموعات المستعملين والمهارات المطلوب تعليمها.

• تدريب المسؤولين عن تدريب مجتمعات المستعملين على استعمال التكنولوجيات الجديدة.

وسيسمح بناء هذه الأسس بظهور مشاريع اجتماعية واقتصادية وسياسية تتجدد بنفسها وتخلق الظروف لتحسين فرص العمل وتعزيز نوعية الحياة والتعليم المستمر وتنمية الاقتصاد الإقليمي بمنظور عالمي.

38. **التعلم الإلكتروني: النفاذ**

إلى التعليم والمعرفة هو أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكوسيلة للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وكفاءة إجراء الأعمال التجارية. وتتمتع شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية لجميع الفئات في جميع المجالات وتوصيل التعليم على نطاق واسع، مع عدم تجاهل برامج التعليم التقليدية:

• يجب أن يسهم التعلم الإلكتروني في تحقيق التعليم الأولي للجميع على نطاق العالم عن طريق توصيل التعليم بشكل أفضل وتدريب المعلمين بشكل أحسن وتهيئة ظروف أفضل لمواصلة التعليم طوال الحياة، بما يشمل الأشخاص الذين لا يزالون خارج عملية التعليم "الرسمي" وتحسين المهارات المهنية.

• تنفيذ برامج تعليمية شاملة وقليلة التكلفة وتعزيز المحتوى والشبكات عريضة النطاق والتجهيزات التي تعمل عليها هذه الشبكات.

ويجب ألا نتخلى عن الاستثمار في أعمال البحث والتطوير وتنميتها في القطاعين العام والخاص. ويجب القيام بأعمال البحث والتطوير بطريقة منسقة ومستدامة وذاتية التجدد وخلق حلقة حميدة يمكن في إطارها إنشاء مشاريع يمكن قياسها وتعزيز نماذج الحالات الرائدة التي يمكن تنفيذها بعد تجربتها واختبارها على نطاق أوسع وبدرجة عالية من الثقة.

وهذا هو نوع المبادرات التي ينبغي أن تدعمها وتعززها وكالات الائتمان الدولية لدعم المشاريع المحلية وإدماجها في السياقات الدولية. وينبغي أن يؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى تضيق الفجوة الرقمية وأن يسمح لأعداد أكبر من الأفراد والمجتمعات بالنفاذ إلى اقتصاد المعرفة، وهو ما يعزز نوعية الحياة.

البرازيل: "...

• تنفيذ برامج تعليمية شاملة وقليلة التكلفة وتعزيز المحتوى والشبكات العادية وعريضة النطاق للنفاذ والتجهيزات التي تعمل عليها هذه الشبكات.

كندا: "... وتتمتع شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية لجميع الفئات في جميع المجالات وتوصيل التعليم على نطاق واسع خاصة لقطاعات السكان الذين تقل فرص نفاذهم إلى التعليم."

• يجب أن يسهم التعلم الإلكتروني في تحقيق التعليم الأولي للجميع على نطاق العالم عن طريق توصيل التعليم بشكل أفضل وتدريب المعلمين بشكل أحسن وتهيئة ظروف أفضل لمواصلة التعليم طوال الحياة، بما يشمل الأشخاص الذين لا يزالون خارج عملية التعليم "الرسمي" وتحسين المهارات المهنية. وينبغي استهداف النساء والفتيات للاستفادة من التعلم الإلكتروني بسبب انخفاض معدلات تسجيلهن في المدارس وارتفاع معدلات خروجهن منها.

• تنفيذ برامج تعليمية شاملة وقليلة التكلفة وتعزيز المحتوى والشبكات عريضة النطاق والتجهيزات التي تعمل عليها هذه الشبكات.  
• يجب دعم وتطوير إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المدارس وسائر المؤسسات التعليمية من خلال إنشاء شبكة للموارد البشرية وتحديثها باستمرار يكون من شأنها إطفاء إطار مؤسسي على عمليات التدريب المستمرة للمعلمين والمدرسين، الذين هم العمود الفقري للابتكارات.

• يجب ينبغي الاستفادة من أفضل الممارسات ووضع مواد تعليمية من مستوى عالٍ تراعي الجنسين من جميع أنحاء العالم يسهل النفاذ إليها، عملاً على تسهيل تبادل المعرفة ونقلها إلى المستويات المحلية.

• يجب ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدريب المتعدد اللغات وتطوير برمجيات لغوية تشمل برمجيات للترجمة وتحديثها.

• يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكفل، في المجتمعات المحلية الصغيرة والنائية، تمتع الشباب بالنفاذ إلى البرامج التدريبية الشاملة والمتنوعة التي تمكن استمرار المؤسسات التعليمية المحلية في العمل رغم صغر عدد الطلبة فيها.

• يجب دعم إدخال تكنولوجيا المعلومات وتطويرها في مختلف المدارس وسائر المؤسسات التعليمية من خلال إنشاء شبكة للموارد البشرية وتحديثها باستمرار يكون من شأنها إضفاء إطار مؤسسي على عمليات التدريب المستمرة للمعلمين والمدرسين، الذين هم العمود الفقري للابتكارات.

• يجب الاستفادة من أفضل الممارسات ووضع مواد تعليمية من مستوى عالٍ من جميع أنحاء العالم يسهل النفاذ إليها، عملاً على تسهيل تبادل المعرفة ونقلها إلى المستويات المحلية.

• ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدريب المتعدد اللغات وتطوير برمجيات للترجمة وتحديثها.

|  |  |        |
|--|--|--------|
| <p><b>اليابان:</b> "يجب دعم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في مختلف المدارس وسائر المؤسسات التعليمية من خلال إنشاء استخدام شبكة للموارد البشرية..."</p> <p><b>المكسيك: التعلم الإلكتروني:</b> النفاذ إلى التعليم والمعرفة هو أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكوسيلة للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وكفاءة إجراء الأعمال التجارية. وتمتص شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية لجميع الفئات في جميع المجالات وتوصيل التعليم على نطاق واسع، مع عدم تجاهل برامج التعليم التقليدية:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• يجب أن يسهم التعلم الإلكتروني في تحقيق التعليم الأولي للجميع على نطاق العالم عن طريق توصيل التعليم بشكل أفضل وتدريب المعلمين بشكل أحسن وتهيئة ظروف أفضل لمواصلة التعليم طوال الحياة، بما يشمل الأشخاص الذين لا يزالون خارج عملية التعليم "الرسمي" وتحسين المهارات المهنية.</li><li>• تنفيذ برامج تعليمية شاملة وقليلة التكلفة وتعزيز المحتوى والشبكات عريضة النطاق والتجهيزات التي تعمل عليها هذه الشبكات.</li><li>• يجب دعم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في مختلف المدارس وسائر المؤسسات التعليمية من خلال إنشاء شبكة للموارد البشرية وتحديثها باستمرار يكون من شأنها إضفاء إطار مؤسسي على عمليات التدريب المستمرة للمعلمين والمدرسين، الذين هم العمود الفقري للابتكارات.</li><li>• يجب الاستفادة من أفضل الممارسات ووضع مواد تعليمية من مستوى عالٍ من جميع أنحاء العالم يسهل النفاذ إليها من جميع أنحاء العالم عملاً على من أجل تسهيل تبادل المعرفة ونقلها إلى المستويات المحلية.</li><li>• ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدريب المتعدد اللغات وتطوير برمجيات للترجمة وتحديثها.</li></ul> <p><b>تونس:</b> تغيير عبارة "كفاءة إجراء الأعمال التجارية" إلى "فعالية النشاط الاقتصادي"</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تغيير عبارة "توصيل التعليم" إلى عبارة "توصيل التدريب".</li><li>• ينبغي إدراج البرمجيات ضمن الآليات المعدة في الفقرة الفرعية الثانية.</li></ul> |  |        |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [38 ألف] ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال ووسائل تحسين آفاق مستقبلهم من خلال التعليم المعزز أو المدعوم بالتكنولوجيا وتكثيف المناهج الدراسية مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل وبرامج المهارات للقضاء على الأمية الرقمية والتزويد بالقدرات التقنية.</p>  |  | 38 ألف |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [38 باء] ينبغي أن تهدف الإجراءات إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى المعرفة عن طريق التعليم من نوعية جيدة بما في ذلك التعلم عن بعد في المناطق الفقيرة في الخدمات والتعليم غير الرسمي وتدريب المدرسين تدريباً مكيفاً للسمات الخاصة بكل منطقة. وتشمل المبادرات الهامة جداً أيضاً إنشاء مشاريع خاصة للمواطنين الذين يستعملون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالاً نشطاً ولتحقيق محور الأمية الرقمية على نطاق أوسع وإنشاء ثقافة التعلم طوال الحياة في إطار نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p>  |  | 38 باء |

|                        |  |
|------------------------|--|
| 38 جيم                 | <p>البرازيل: إضافة [38 جيم] يجب وضع استراتيجيات واضحة في كل البلدان بمراعاة مختلف الهياكل الإقليمية بهدف كفالة حصول جميع المواطنين على المعرفة اللازمة للعيش والعمل وتنمية إمكاناتهم في المجتمع الجديد الذي يستند إلى المعارف على أن يكون مفهوماً في الوقت نفسه أن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إلى الإنترنت خاصة ليست من الكماليات كما أنها ليست طريقاً أكثر فعالية إلى الاستهلاك ولكنها أدوات وقنوات لزيادة النفاذ إلى التعليم من نوعية عالية وإلى الرفاه وإلى المواطنة.</p>   |
| 38 دال                 | <p>البرازيل: إضافة [38 دال] يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعجيل بتعليم المجموعات السكانية المهمشة وتلك التي تعيش في فقر مدقع، على أن يتم ذلك بدعم من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص مما يحفز على إنشاء فرص محلية.</p>  |
| 39. الصحة الإلكترونية: | <p>النفوذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي. ويفتقر كثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كاف خاصة في المناطق الريفية والنائية. وينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع جداً في مجال الرعاية الصحية من أجل تحسين استخدام الموارد وتلبية احتياجات المرضى وتقديم الرعاية الصحية على أساس كل حالة فردية، والتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي.</p> <p><b>كندا:</b> "النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي أمر جوهري.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاندماج الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع عن طريق تمكينهم من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية على أساس تساوي الفرص، خاصة بالنسبة للمرأة التي تعتبر المصدر الرئيسي للرعاية الصحية في أسرتها، وكذلك تمكين المواطنين من إدارة شؤونهم الصحية على نحو أفضل والمشاركة على نحو أفضل في عملية الرعاية الصحية.</li><li>• يجب <u>ينبغي</u> العمل على إيجاد حلول وخيارات مبتكرة لتوصيل الخدمات الصحية للمناطق المحرومة.</li><li>• وينبغي أن يكون من الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية العمل على الوقاية من الأمراض الخطرة والمعدية ومعالجتها ورصدها واحتوائها - وخصوصاً الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا - خاصة من خلال إقامة نظام معلومات مشترك يشمل <u>الاحتياجات الخاصة للمرأة</u>.</li><li>• ينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإعداد ونشر معلومات يسهل النفاذ إليها وتعزز برامج الوقاية وتنهض بصحة الرجال <u>والنساء...</u></li></ul> <p><b>اليابان:</b> "...وينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع جداً في مجال الرعاية الصحية والنظافة الصحية من أجل تحسين...".</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ومن الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية العمل على الوقاية من الأمراض المعدية المسببة للعدوى ومعالجتها ورصدها واحتوائها - وخصوصاً منها الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا - خاصة من خلال إقامة نظام معلومات مشترك.</li></ul> |

**المكسيك: الصحة الإلكترونية:** النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي. ويفتقر كثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كاف خاصة في المناطق الريفية والنائية. وينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع جدا في مجال الرعاية الصحية من أجل تحسين استخدام الموارد وتلبية احتياجات المرضى وتقديم الرعاية الصحية على أساس كل حالة فردية، والتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي:

• ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاندماج الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع عن طريق تمكينهم من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الطب الوقائي على أساس تساوي الفرص، وكذلك تمكين المواطنين من إدارة شؤونهم الصحية على نحو أفضل والمشاركة على نحو أفضل في عملية الرعاية الصحية.

• ينبغي العمل على إيجاد حلول وخيارات مبتكرة لتوصيل الخدمات الصحية للمناطق المحرومة.

• ومن الأولويات الأخرى في مجال وتشمّل أولويات الصحة الإلكترونية العمل على الوقاية من الأمراض الخطرة والمعدية ومعالجتها ورصدها واحتوائها - وخصوصاً منها الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية، والسل والملاريا- خاصة من خلال إقامة نظام معلومات مشترك.

• يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأمين الرعاية الصحية لمجموعات معينة (مثل كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة والأطفال).

• ينبغي إقامة شبكة من الخدمات الصحية الإلكترونية تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم المساعدة الطبية في أعقاب الكوارث الإنسانية والطوارئ.

• ينبغي إقامة نظام لتقديم الخدمات الصحية الإلكترونية إلى السكان في المناطق النائية من الكرة الأرضية.

• ومن الأهداف العاجلة التي لا يمكن تجاهلها استحداث أداة لحمل المعلومات التي تشمل الملفات الطبية الإلكترونية. وينبغي أن يكون لكل فرد سجل طبي إلكتروني وحيد يغطي حياته من مولده إلى وفاته ولهذا الغرض تتعهد حكومات البلدان الموقعة في القمة على تكييف تشريعاتها ومعاييرها بغية إضفاء الشرعية القانونية على الملفات الطبية الإلكترونية. وتتعهد الحكومات أيضا بمتابعة اعتماد معيار تقني عالمي لتبادل البيانات بين أنظمة معلومات جميع المؤسسات الصحية العامة والخاصة.

**نيوزيلندا:** تتساءل نيوزيلندا إن كانت الإشارة إلى "إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع جداً" في صدد تعزيز الصحة الإلكترونية (المادة 39 من خطة العمل) هي إشارة ملائمة لاحتياجات جميع البلدان النامية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك نقاش واسع مثلاً بين المتبرعين وأصحاب المصلحة في منطقة المحيط الهادئ عن الحجم المطلوب من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقوم عدد من المتبرعين في الوقت الحاضر بعمليات تقييم للاحتياجات/قدرات تكنولوجيا المعلومات في منطقة المحيط الهادئ. وتشير الدلائل الصادرة عن الخبراء حتى الآن إلى أن الحجم الصغير هو الأوفق في سياق منطقة المحيط الهادئ.

**الاتحاد الروسي:** "... ينبغي إقامة نظام لتقديم الخدمات الصحية الإلكترونية إلى السكان في المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها من الكرة الأرضية".

• ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاندماج الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع عن طريق تمكينهم من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية على أساس تساوي الفرص، وكذلك تمكين المواطنين من إدارة شؤونهم الصحية على نحو أفضل والمشاركة على نحو أفضل في عملية الرعاية الصحية.

• ينبغي العمل على إيجاد حلول وخيارات مبتكرة لتوصيل الخدمات الصحية للمناطق المحرومة.

• ومن الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية العمل على الوقاية من الأمراض الخطرة والمعدية ومعالجتها ورصدها واحتوائها - وخصوصاً منها الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية، والسل والملاريا- خاصة من خلال إقامة نظام معلومات مشترك.

• يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأمين الرعاية الصحية لمجموعات معينة (مثل كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة والأطفال).

• ينبغي إقامة شبكة من الخدمات الصحية الإلكترونية تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم المساعدة الطبية في أعقاب الكوارث الإنسانية والطوارئ.

|  |  |
|--|--|
| <p>• ينبغي إقامة نظام لتقديم الخدمات الصحية الإلكترونية إلى السكان في المناطق النائية من الكرة الأرضية.</p>  | <p>الولايات المتحدة الأمريكية: ربما تساعد خدمات الصحة الإلكترونية على تسهيل النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية. ونحن نلاحظ أن المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقول: "لكل شخص الحق في مستوى معيشة لائق لصحته ورفاهيته ولأسرته، بما في ذلك ... الرعاية الطبية ...". ونحن نؤيد حرية كل فرد في التماس خدمات ومعلومات الرعاية الصحية. ولكن الولايات المتحدة لا توافق على القول بأن "النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي"، حيث إن ذلك يتجاوز نطاق الحقوق الراسخة بموجب معاهدات حقوق الإنسان القائمة.</p>  |
| <p>39 ألف</p>  | <p>البرازيل: إضافة [39 ألف] يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تتيح المعلومات العلمية والتقنية الصحيحة للعاملين الصحيين. ويمكن أن تؤدي الصحة عن بعد إلى ربط سكان المناطق النائية والمحرومة بخدمات أفضل وبذلك يتم استكمال الأشكال التقليدية من الرعاية الصحية العمومية.</p>  |
| <p>39 باء</p>  | <p>البرازيل: إضافة [39 باء] تتركز الخدمات الصحية في معظم البلدان النامية في المناطق الحضرية ولكن هذه الخدمات متباعدة وقليلة في المناطق الريفية أو النائية أو الفقيرة. ويمثل ذلك اختلالاً عميقاً بين المناطق الحضرية والريفية وبين المناطق الغنية والفقيرة من حيث توفر ونوعية الأخصائيين والتسهيلات وأساليب العلاج الأكثر تقدماً.</p>   |
| <p>39 جيم</p>  | <p>البرازيل: إضافة [39 جيم] يتيح التقارب التكنولوجي الدعم للخدمات بتكلفة معقولة وينطوي ذلك على إمكانية تحسين الرعاية الصحية وتوزيعها بطريقة غير مركزية وتوسيع نطاقها لتشمل السكان المحرومين من قبل من النفاذ إليها بسبب معيشتهم في مناطق نائية لا يتوفر فيها العاملون في المهن الطبية ولا تتوفر فيها التسهيلات الطبية.</p>   |
| <p>39 دال</p>  | <p>البرازيل: إضافة [39 دال] ينبغي تشجيع النفاذ الأكبر إلى شبكات المعلومات أمام الحكومات والعاملين الصحيين والمؤسسات الصحية وجهات الصناعة والمجتمع المدني وذلك من خلال مبادرات التعاون الدولي وإنشاء صناديق مخصصة لهذا الغرض.</p>   |
| <p>40. <b>تهيئة فرص العمل إلكترونياً:</b> يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تهيئ الأدوات اللازمة لخلق فرص عمل جديدة وزيادة المنافسة والإنتاجية من خلال العمل من بعد والربط الشبكي للمؤسسات وكذلك الربط بين</p> | <p>كندا: "... وينبغي العمل على الصعيد الدولي على الاستفادة من أفضل الممارسات ووضع قوانين عمل جديدة تربط بين أصحاب العمل والعمال إلكترونياً وتقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. وتقوم منظمة العمل الدولية بدور أساسي في هذا المجال. كما ينبغي تشجيع العمل عن طريق الاتصال عن بعد من أجل تمكين أفضل العقول في العالم النامي من الاستمرار في الإقامة في مجتمعاتهم والعمل في أي مكان في العالم. وينبغي دعم فرص زيادة عمل المرأة من خلال العمل والانتقال إلى العمل عن بعد."</p> <p>المكسيك: <b>تهيئة فرص العمل إلكترونياً:</b> يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تهيئ الأدوات اللازمة لخلق فرص عمل جديدة وزيادة المنافسة والإنتاجية من خلال العمل عن بعد والربط الشبكي للمؤسسات وكذلك الربط بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل في شكل</p> |

|  |   |  |
|--|---|--|
| <p>فعال. وينبغي العمل على الصعيد الدولي على الاستفادة من أفضل الممارسات ووضع قوانين عمل جديدة تربط بين أصحاب العمل والعمال إلكترونياً. وتقوم منظمة العمل الدولية بدور أساسي في هذا المجال. كما ينبغي تشجيع العمل عن طريق الاتصال عن بعد من أجل تمكين أفضل العقول في العالم النامي من الاستمرار في الإقامة في مجتمعاتهم والعمل في أي مكان في العالم.</p>  | <p>الباحثين عن العمل وأصحاب العمل في شكل فعال. وينبغي العمل على الصعيد الدولي على الاستفادة من أفضل الممارسات ووضع قوانين عمل جديدة تربط بين أصحاب العمل والعمال إلكترونياً. وتقوم منظمة العمل الدولية بدور أساسي في هذا المجال. كما ينبغي تشجيع العمل عن طريق الاتصال عن بعد من أجل تمكين أفضل العقول في العالم النامي من الاستمرار في الإقامة في مجتمعاتهم والعمل في أي مكان في العالم.</p> |  |
| <p>أستراليا: إضافة [40 ألف] مساهمات المراقبين: تؤيد أستراليا إدراج العبارة التالية: "توفير ظروف عمل تتسم بالسلامة والصحة والأمن والعدالة مبنية على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين لجميع العاملين في مجتمع المعلومات".</p>   | 40 ألف  |  |
| <p>البرازيل: إضافة [40 ألف] تنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانية تشجيع النمو الاقتصادي وتنشيط خلق فرص العمل. وتنهض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالابتكار والتحديث في الشركات خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير النفاذ إلى فرص الأعمال الجديدة وبالتالي تسهيل إنشاء عمالة جديدة وتحسين فرصها.</p>   |   |  |
| <p>البرازيل: إضافة [40 باء] تنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانات إتاحة فوائد عظيمة لتلك الشريحة من سكان البلد التي لا تتمتع بإمكانات الدخول في عداد الناشطين اقتصادياً وخاصة ذلك الجانب من السكان الذين تضيق فرص نفاذهم إلى سوق العمل بسبب البطالة أو قلة العمالة أو السن أو الصحة أو المركز الاجتماعي. ويتسم تشغيل الشباب بأهمية خاصة في البلدان النامية بسبب طابع ديناميته السكانية.</p> |   |  |
| <p>البرازيل: إضافة [40 جيم] غير أن التحولات التي يحتمل أن تنشأ عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تسبب ضياع كثير من فرص العمل وخاصة تلك المرتبطة بالأساليب التقليدية لإدارة المعلومات. ويمثل تزويد العمال العاطلين بالأدوات التعليمية والاقتصادية اللازمة لإدماجهم في مجتمع المعلومات مهمة يتعين أن تضطلع بها الحكومات بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية.</p>               |   |  |

|  |  |        |
|--|--|--------|
| <p><u>البرازيل: إضافة [40 دال] تنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إعادة هيكلة وهندسة المشاريع وتعديل مفاهيم العمالة من خلال تسهيل وتبسيط آليات الترابط بين أصحاب العمل والعاملين أو بين الباحثين عن الخدمات الشخصية والعرضين لها. وتحتاج البلدان، وخاصة البلدان النامية، إلى تحديث بيئتها القانونية والتنظيمية والسياسية لتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مجتمع المعلومات مع الحفاظ على الحقوق والضمانات الأساسية لقوة العمل.</u></p>  |  |        |
| <p><u>اليابان: "ينبغي وضع أنظمة تساعد في منع الكوارث التي من صنع الإنسان واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمراقبة مشغلي أنظمة الإنتاج الأثر البيئي الناجم عن أنظمة الإنتاج والنقل...".</u></p> <p><u>المكسيك: البيئة الإلكترونية: ينبغي وضع أنظمة تساعد في منع الكوارث التي من صنع الإنسان، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمراقبة مشغلي أنظمة الإنتاج والنقل التي تمثل أكثر الأخطار المحتملة على البيئة.</u></p> <p><u>الاتحاد الروسي: "... الأخطار المحتملة على البيئة، وكذلك مراقبة تنبؤات الكوارث الطبيعية".</u></p>   | <p>41. <u>البيئة الإلكترونية: ينبغي وضع أنظمة تساعد في منع الكوارث التي من صنع الإنسان، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمراقبة مشغلي أنظمة الإنتاج والنقل التي تمثل أكثر الأخطار المحتملة على البيئة.</u></p> |        |
| <p><u>المكسيك: تقترح المكسيك إدخال الجملة التالية في القسم الأول: "تقوم الحاجة إلى إعطاء الأولوية إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في الزراعة وأنظمة الإنذار المبكر، على سبيل المثال، وتطوير هذا الاستعمال".</u></p>  |  | 41 ألف |
| <p><u>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 41 باء:</u></p> <p><u>41ب - ينبغي تعزيز الرصد البيئي الناجم عن جمع المعلومات وتحديدتها لتمكين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني من مواجهة حالة بيئتهم الخاصة [ال محلية] والأضطلاع بإجراءات تستند إلى المعلومات من أجل منع مزيد من التدهور البيئي. ولتحقيق الكفاءة يتعين القيام بذلك على أساس منتظم وأن يكون هذا الرصد مفتوحاً أمام أصحاب المصلحة، أي الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.</u></p>   |  | 41 باء |
| <p><u>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 41 جيم:</u></p> <p><u>نشر البيانات البيئية: يشمل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجية حماية البيئة المستدامة استخلاص نتائج البيانات البيئية وتحليلها والرصد البيئي.</u></p> <p><u>وتتيح أعمال استخلاص نتائج البيانات البيئية وتحليلها ورصدها للمجتمع العالمي نفاذاً أفضل إلى البيانات والمعلومات المفيدة وتساعد على زيادة طاقة الحكومات على استعمال المعلومات البيئية في صنع القرارات واتخاذ الإجراءات لأغراض التنمية البشرية المستدامة.</u></p> <p><u>ولذلك ينبغي للمؤسسات الدولية ذات الصلة أن تضع استراتيجية لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة ولتكون أداة فعالة تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية في الألفية الجديدة وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية جاهزة بحلول عام 2005.</u></p> |  | 41 جيم |

|  |   |  |
|--|---|--|
| <p>وينبغي أن تقوم الحكومات والقطاع الخاص بصياغة أدوات مختلفة يمكن أن تساعد في الحصول على أعظم قدر من الفوائد البيئية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإسراع بتنمية حلول الاستدامة في كل أنحاء المجتمع. وينبغي أن تكون هذه الأدوات جاهزة للتنفيذ بحلول عام 2005.</p>  |   |  |
| <p>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 41 دال:</p> <p>"الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج: تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً في تخفيف الآثار البيئية وينبغي استعمالها للتغلب على الأنماط غير القابلة للاستدامة في مجالي الاستهلاك والإنتاج. ويتعين القيام بذلك من خلال التخلص من الأساليب المادية وبالتالي تخفيض استعمال وهدر الموارد الطبيعية والقضاء على الخسائر غير الضرورية نتيجة وضع معدات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وضع الانتظار كما يؤدي إلى تحسين دور عمر هذه التجهيزات والأنظمة".</p>   | 41 دال  |  |
| <p>المكسيك: الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط</p>  | 8) الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط  |  |
| <p>البرازيل: إضافة نقطة فرعية:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي استحداث أدوات لتقييم الأثر الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللمساعدة على استئصال الفقر. وينبغي القيام بذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة بما فيهم الفقراء أنفسهم في بلدان الشمال والجنوب على السواء.</li></ul> <p>كندا:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تقديم المعلومات والتطبيقات باللغة وفي السياق الثقافي الأكثر اعتياداً لدى المستخدمين، الأمر الذي يساعد على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• ينبغي تكيف التكنولوجيات لتناسب مختلف الثقافات.</li></ul> <p>المكسيك: التنوع الثقافي واللغوي: إن التنوع اللغوي والثقافي يساعد في الإسراع في عملية النهوض بالمجتمع باعتباره يعبر عن مجموعة من القيم والأفكار المختلفة. ولهذا الغرض وبناء على ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تقديم المعلومات بوضوح ودقة وفي السياق الثقافي الأكثر اعتياداً لدى المستخدمين، الأمر الذي يساعد على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• ومن أجل تعزيز التفاهم المتبادل، ينبغي الحفاظ على تنوع التعبير الثقافي وتشجيعه، عن طريق هيئة محتوى متنوع من المعلومات ورقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.</li></ul> | 42. التنوع الثقافي واللغوي: إن التنوع اللغوي والثقافي يساعد في الإسراع بعملية النهوض بالمجتمع باعتباره يعبر عن مجموعة من القيم والأفكار المختلفة. ولهذا الغرض: <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي تقديم المعلومات باللغة وفي السياق الثقافي الأكثر اعتياداً لدى المستخدمين، الأمر الذي يساعد على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• ومن أجل تعزيز التفاهم المتبادل، ينبغي الحفاظ على تنوع التعبير الثقافي وتشجيعه، عن طريق هيئة محتوى متنوع من المعلومات ورقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.</li></ul> |  |

|  |   |  |
|--|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي أن يتمتع جميع الأشخاص بالنفاذ إلى الخدمات المقدمة عن طريق محطات الإذاعة الصوتية والتلفزيونية والتي يفي محتواها بحاجتهم إلى الإذاعات ذات الصلة بثقافتهم ولغاتهم وفقاً لقانون كل بلد.</li><li>• ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدة على حفظ التنوع الإثني والثقافي والمعارف التقليدية والحفاظ على المعارف والتقاليد المتصلة بالسكان الأصليين.</li><li>• ينبغي اكتشاف وسائل تسمح بالنفاذ إلى مصادر المعلومات بمختلف اللغات وخاصة أدوات الترجمة على الشبكة.</li><li>• ينبغي إيجاد السبل التي تمكن من النفاذ إلى المعلومات بلغات مختلفة، وخاصة باستخدام أدوات الترجمة على الشبكة.</li><li>• ينبغي إيجاد السبل التي تمكن من تجهيز المعلومات باللغات المحلية: مثلاً عن طريق مجموعات حروف قياسية ورموز لغوية وقواميس وبرمجيات عامة وتطبيقية.</li><li>• يجب الحفاظ على اللغات غير المكتوبة باستعمال وسائل دعم سمعية.</li></ul> <p>سويسرا: تضاف النقاط الفرعية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "ينبغي أن تضع الحكومات سياسات ثقافية تقترن بإطار قانوني وكذلك بدعم مالي عند اللزوم لحماية وتشجيع وتعزيز التنوع الثقافي والتراث الثقافي داخل مجتمع المعلومات.</li><li>• ينبغي للحكومات أن تشجع التكنولوجيات المتاحة في مجالات الترجمة والرسوم الوصفية والخدمات المقدمة بمساعدة الصوت من أجل السماح بامتزاج مختلف الثقافات في مجتمع المعلومات وبذلك تتطور هوية كل ثقافة دون الاضطرار إلى التخلي عنها.</li><li>• ينبغي أن تكفل الحكومات حماية التراث الثقافي بوصفه ثروة مشتركة وأن تحافظ على النفاذ إليه بوصفه جزءاً حياً من ثقافة العصر.</li><li>• وينبغي وضع معايير للحفاظ على التراث الثقافي وتعزيزه واستغلاله من خلال الاستعمال الكامل لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2005.</li><li>• ينبغي للحكومات أن تعزز تحسين وتوسيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة أكثر إنصافاً وعلى جميع مستويات التعلم طوال الحياة وأن تضع سياسات لدعم استعمال المواد الرقمية في الأغراض التعليمية وغيرها من الأغراض الاجتماعية.</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدة على حفظ التنوع والحفاظ على المعارف والتقاليد المتصلة بالسكان الأصليين.</li><li>• ينبغي إيجاد السبل التي تمكن من النفاذ إلى المعلومات بلغات مختلفة، وخاصة باستخدام أدوات الترجمة على الشبكة.</li><li>• ينبغي إيجاد السبل التي تمكن من تجهيز المعلومات باللغات المحلية: مثلاً عن طريق مجموعات حروف قياسية ورموز لغوية وقواميس وبرمجيات عامة وتطبيقية.</li><li>• يجب الحفاظ على اللغات غير المكتوبة باستعمال وسائل دعم سمعية.</li></ul> |  |
| <p>البرازيل: "ينبغي للسياسة العامة أن تشجع استحداث محتوى معلوماتي متنوع يساعد على حماية ونشر الثقافة واللغة والتراث على الصعيد المحلي والوطني والحفاظ على التلاحم الأسري والاجتماعي".</p> <p>كندا:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• يجب ينبغي أن تتاح للبلدان النامية القدرة على تطوير التجهيزات والبرمجيات وكذلك المحتوى الذي يناسب مختلف قطاعات السكان فيها.</li><li>• ...</li><li>• ينبغي دعم المكتبات ودور التوثيق والمتاحف وغيرها من المؤسسات الثقافية باعتبارها الأمانة على المحتوى والقائمة بتوزيعه وتخزينه.</li><li>• ينبغي إتاحة المحتوى في أشكال يسهل لغير المتعلمين النفاذ إليها.</li></ul>  | <p>43. المحتوى: يجب دعم تطوير المحتوى المحلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي للسياسة العامة أن تشجع استحداث محتوى معلوماتي متنوع يساعد على حماية ونشر الثقافة واللغة والتراث على الصعيد المحلي والوطني والحفاظ على التلاحم الأسري والاجتماعي.</li></ul>  |  |

|  |   |
|--|---|
| <p><b>اليابان:</b> "ينبغي للسياسة العامة والخاصة أن تشجع استحداث محتوى معلوماتي متنوع يساعد..."</p> <p><b>المكسيك:</b> المحتوى : يجب دعم تطوير المحتوى المحلي من خلال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي للسياسة تشجع السياسة العامة أن تشجع استحداث محتوى معلوماتي متنوع يساعد على حماية ونشر الثقافة واللغة والتراث على الصعيد المحلي والوطني والحفاظ على التلاحم الأسري والمجتمعي وكذلك تلاحم المجتمع الوطني والمجتمع المحلي.</li><li>• القدرات الخلاقة المحلية وذلك أساساً عن طريق تشجيع المحتوى المحلي والاستجابة للاحتياجات والخصائص المحلية.</li><li>• من الأمور الحيوية إنتاج محتوى محلي مناسب باللغة الأم وتبادل هذه المحتويات وهو ما يتسم بالأهمية الحيوية.</li><li>• يجب أن تتاح للبلدان النامية القدرة على إنشاء وتطوير التجهيزات والبرمجيات وكذلك المحتوى الذي يناسب مختلف قطاعات السكان فيها.</li><li>• ينبغي تشجيع تعزيز توثيق المحتوى على أساس شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إتاحة النفاذ إلى مستوى الإنترنت بشكل أفضل.</li><li>• للسلطات المحلية دور هام يجب أن تقوم به لأنها تمثل المستوى الأول من الاتصال بالإدارات بالنسبة لمواطنيها، كما أنها تستطيع أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية: ينبغي دعم تطوير المحتوى المحلي والأرشفة الرقمية ومختلف أشكال الإعلام الرقمية وترجمة المحتوى وتكيفه مع المجتمع المحلي من خلال السلطات المحلية التي تقوم بدور هام بوصفها المستوى الأول لاتصال المواطنين بالإدارة.</li><li>• ينبغي إنتاج البرمجيات الخاصة بمحو الأمية باللغات المحلية.</li><li>• ينبغي حفظ السجلات باعتبارها الذاكرة الإنسانية وينبغي تطوير أنظمة تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المخزنة والمحتوى المتعدد الوسائط.</li><li>• ينبغي دعم المكتبات ودور التوثيق باعتبارها الأمانة على المحتوى محتوى المعارف التقليدية.</li></ul> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> "يجب أن تتاح للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية القدرة على تطوير التجهيزات والبرمجيات وكذلك المحتوى الذي يناسب مختلف قطاعات السكان فيها"</p> <p><b>تنزانيا:</b> إضافة نقطة فرعية جديدة: "يتم منح الوسائط القائمة في المجتمعات المحلية الاعتراف والدعم بما يسهم في إنشاء المحتوى المحلي والحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي وتطويره"</p> | <ul style="list-style-type: none"><li>• من الأمور الحيوية إنتاج محتوى محلي مناسب باللغة الأم وتبادل هذه المحتويات.</li><li>• يجب أن تتاح للبلدان النامية القدرة على تطوير التجهيزات والبرمجيات وكذلك المحتوى الذي يناسب مختلف قطاعات السكان فيها.</li><li>• ينبغي تشجيع توثيق المحتوى على أساس شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إتاحة النفاذ إلى محتوى الإنترنت بشكل أفضل.</li><li>• للسلطات المحلية دور هام يجب أن تقوم به لأنها تمثل المستوى الأول من الاتصال بالإدارات بالنسبة لمواطنيها، كما أنها تستطيع أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية: ينبغي دعم تطوير المحتوى المحلي والأرشفة الرقمية ومختلف أشكال الإعلام الرقمية وترجمة المحتوى وتكيفه مع المجتمع المحلي.</li><li>• ينبغي إنتاج البرمجيات الخاصة بمحو الأمية باللغات المحلية.</li><li>• ينبغي حفظ السجلات باعتبارها الذاكرة الإنسانية، وينبغي تطوير</li></ul> |
|--|---|

|  |  |        |
|--|--|--------|
|  | <p>أنظمة تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المخزنة والمحتوى المتعدد الوسائط.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي دعم المكتبات ودور التوثيق باعتبارها الأمانة على المحتوى.</li></ul>  |        |
| <p><u>البرازيل: إضافة [43 ألف]</u> يمكن أن تؤدي الحوافز المقدمة لتطوير محتوى وطني وإقليمي دوراً هاماً في تعزيز ونشر وحماية الهويات الثقافية.</p>   |  | 43 ألف |
| <p><b>كندا:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "ينبغي الاستثمار في المحتوى الإعلامي الإقليمي والمجتمعي وكذلك في التكنولوجيات الجديدة"</li></ul> <p><b>كوبا: إضافة نقطة فرعية جديدة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "ينبغي اتخاذ تدابير قانونية وإدارية لحظر الإفراط في تركيز الملكية الخاصة والسيطرة على الوسائط"</li></ul> <p><b>المكسيك: وسائط الإعلام:</b> ينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولسائط الإعلام في مجملها أن تحفز على التنوع اللغوي والثقافي، بمختلف السبل بما في ذلك تسهيل تبادل المحتوى المحلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي الاستثمار في المحتوى الإعلامي والإقليمي والمحلي وكذلك في تكنولوجيات الجديدة.</li><li>• ينبغي دعم الإنتاج المستقل والمشاركة في إنتاج المواد الإعلامية بطريقة لا تتعارض مع قانون كل بلد.</li><li>• ينبغي تشجيع شبكات التلفزيون المتعددة الأطراف.</li></ul> <p><b>سويسرا: إضافة ست نقاط فرعية إلى الفقرة 44:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "البنية التحتية: تدعم الحكومات تخصيص ترددات وافرة لمحطات الإذاعة المحلية بأسعار معقولة. وينبغي في هذا السياق استعمال مفهوم شبكة إرسال تأخذ في الاعتبار المتطلبات الاتحادية والتعددية والديمقراطية والثقافية للبلد.</li><li>• الإطار المؤسسي: ينبغي للحكومات أن تصون أو تستحدث تشريعات تكفل استقلال وتعددية الوسائط وتحويل وسائط الدولة (الإذاعة والتلفزيون) إلى خدمات عامة تتمتع بالاستقلال على الصعيد التحريري.</li></ul> <p>ينبغي للحكومات أن تتخذ تدابير قانونية تحدّ من تركيز وسائط الإعلام لضمان تنوع وتعدد مصادر المعلومات.</p> | <p>44. <b>وسائط الإعلام:</b> ينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولسائط الإعلام في مجملها أن تحفز على التنوع اللغوي والثقافي، بمختلف السبل بما في ذلك تسهيل تبادل المحتوى المحلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي الاستثمار في المحتوى الإعلامي الإقليمي وكذلك في التكنولوجيات الجديدة.</li><li>• ينبغي دعم الإنتاج المستقل والمشاركة في إنتاج المواد الإعلامية.</li><li>• ينبغي تشجيع شبكات التلفزيون المتعددة الأطراف.</li></ul> |        |

|   |  |  |
|---|--|--|
| <p>ينبغي للحكومات أن تتيح حرية النفاذ إلى المعلومات ذات الطابع العام في الإنترنت. وينبغي أن تضع تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومات وحماية البيانات العامة وخاصة في مجال التكنولوجيا الجديدة ونشرها في صفحة المدخل إلى موقعها في شبكة الويب.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي للوسائط أن تعمل على تكييف المعايير المنطبقة على وسائط الإذاعة لكي تناسب الأشكال الأحدث من تقديم المحتوى، ويشمل ذلك:<ul style="list-style-type: none"><li>- فصل المحتوى التحريري عن المحتوى الإعلاني</li><li>- حماية صغار السن من المحتوى غير القانوني والضار</li><li>- حظر بعض أنواع الإعلانات</li></ul></li><li>• <b>حماية العاملين:</b> تتخذ الدولة تدابير واضحة تكفل تطبيق المعايير الدولية بشأن ظروف العمل وحق العمال في تنظيم أنفسهم وفي وجود ممثلين عنهم على جميع الوسائط، القديمة منها والحديثة.</li><li>• <b>التضامن:</b> يلتزم محترفو الوسائط (أصحاب العمل والعاملين) بإنشاء شراكات مع الوسائط في المناطق والمجتمعات المحرومة ويشمل ذلك على سبيل المثال:<ul style="list-style-type: none"><li>- إنشاء علاقات التوأمة بين هيئات التحرير</li><li>- تطوير تبادل العاملين،</li><li>- تشجيع إنشاء اتحادات المستمعين/المشاهدين/مستعملي الإنترنت من بين المواطنين لإجراء حوار حاسم مع الوسائط التي تعينهم.</li><li>- دعم التدريب المهني للصحافيين في شكل دورات تدريبية وحلقات دراسية على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكييف أدوارهم في بيئة متغيرة تتسم بزيادة المنافسة من مقدمي المعلومات غير المحترفين.</li></ul></li></ul> |  |  |
| <p><b>المكسيك:</b> تحديد معوقات تحقيق مجتمع المعلومات من منظور إنساني والتغلب عليها</p>   | <p>9) تحديد معوقات تحقيق مجتمع المعلومات من منظور إنساني والتغلب عليها</p> |  |
| <p><b>السلفادور:</b> إضافة [44 ألف]: ينبغي أن يؤدي التخطيط والتنفيذ الدقيقان وكذلك المتابعة الدينامية بمشاركة جميع الأطراف إلى تعيين العوائق والتغلب عليها كلما نشأت من أجل تحقيق مجتمع المعلومات.</p> <p><b>مالي:</b> إضافة [44 باء]: "القيام على الصعيدين الوطني والدولي بتعيين العقبات الرئيسية التي تعترض إقامة مجتمع المعلومات".</p>   |  |  |

| باء - الأهداف  | 45. فيما يلي بعض الأمثلة لإجراءات ملموسة وشاملة يمكن اتخاذها: |
|--|---|
| <p>الجمهورية التشيكية: ينبغي أن تكون أهداف "خطة العمل" واقعية ويمكن تنفيذ الأهداف في المواعيد المحددة فيها. ولكن الفقرة 45 من مشروع خطة العمل" لا تفي بهذا المطلب.</p> <p><b>مالي - باماكو 2000:</b> لقد ثبت أن البلدان النامية عموماً والبلدان النامية في القارة خاصة تحتاج وتتوقع برامج و/أو مشاريع رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتصف بأنها عملية وذات قيمة كبيرة لتمكين سكانها من مواجهة مهام الحياة اليومية ومشاكلها. وتحتاج بلداننا برامج و/أو مشاريع رائدة إقليمية ودون إقليمية ووطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والتوصيل والحكم والإصحاح والمشاريع الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة والزراعة والبيئة وينبغي تنفيذها جميعاً واستكمالها في فترة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات.</p> <p>ويقترح مكتب باماكو 2000 تعيين هيئات في الأمم المتحدة لمساعدة هذه البلدان على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع الرائدة في مناطقنا دون الإقليمية الخمس.</p> <p>ويمكن أيضاً تعيين الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وإشراكها في إعداد وإطلاق وتنفيذ هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة.</p> <p>ويقترح مكتب باماكو 2000 إنشاء صندوق التضامن الرقمي الذي اقترحه الرئيس عبد الله واد لتمويل هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة.</p> <p>ويقترح مكتب باماكو 2000 إشراك البنوك المحلية والإقليمية في تعبئة التمويل لبرامج و/أو مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.</p> <p>ويمكن التفاوض على البرامج و/أو المشاريع بشأن البنية التحتية وتطوير هذه البرامج و/أو المشاريع على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لتخفيض التكاليف إلى أدنى حد.</p> <p>ويؤكد مكتب باماكو 2000 من جديد أن هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تضم جميع الأطراف، أي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.</p> <p>ويجب توخي الشفافية والإنصاف عند تحديد الآليات والمعايير اللازمة لاختيار اقتراحات مختلف برامج ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية).</p> <p>ويجب بالمثل أن تكون آليات النفاذ إلى الأموال لهذه المبادرات محددة على أساس شفاف ومنصف وديموقراطي.</p> <p>ويجب أن تتولى إدارة صندوق التضامن الرقمي لجنة من الأعضاء تتألف على النحو التالي: 50 في المائة من البلدان النامية و50 في المائة من البلدان الصناعية. وتتألف أمانة هذه اللجنة بنفس الطريقة.</p> <p>ويجب أن يتوفر ما يلي في البرامج و/أو المشاريع الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• معايير اختيار واضحة</li><li>• أهداف واضحة وواقعية</li></ul> |   |

|  |   |  |
|--|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• فترات محددة بوضوح لأعمال التصميم والإعداد والتنفيذ والتقييم</li><li>• مؤشرات واضحة يمكن قياسها لتسهيل تقييمها فيما بعد وقياس أثرها الحقيقي</li><li>• توزيع واضح للمسؤوليات على الموظفين المكلفين بتنفيذها.</li></ul> <p>ويجب أن تكون لجنة إدارة صندوق التضامن الرقمي مسؤولة أمام أمانة اللجنة التحضيرية للقممة العالمية لمجتمع المعلومات. وينبغي وضع جدول زمني لأعمال تدقيق صندوق التضامن الرقمي وغير ذلك من التقييمات.</p> <p><b>المكسيك:</b> فيما يلي بعض الأمثلة لإجراءات ملموسة وشاملة يمكن اتخاذها:</p> <p><b>نيوزيلندا:</b> تشعر نيوزيلندا بالقلق إزاء الإشارات الواردة في مشروع خطة العمل التي تنطوي على تقديم المساعدة الإنمائية وراء البحار. وتشمل نقاط القلق المحددة معايير الأساس المقترحة والميثاق الرقمي العالمي وصندوق التضامن الرقمي ومؤشرات المستوى القطري ورصد الأداء والتقارير. وعموماً ينبغي أن يترك للبلدان النامية القيام بالشراكة مع البلدان المانحة بوضع الأولويات الخاصة بها لأغراض التنمية وفقاً للحالات واحتياجات كل منها. ونلاحظ أيضاً أن الاقتراحات التي تنطوي على أعباء ثقيلة من التزامات تقديم التقارير أو رصد الأداء لن تقبلها البلدان النامية على الأرجح.</p> <p><b>تونس:</b> تطوير "الأمثلة" إلى أهداف طموحة يتعين متابعتها للاتفاق عليها.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تغيير عبارة "قصص النجاح" إلى "نماذج النجاح"</li><li>• تغيير العنوان "جيم - برامج الاستراتيجيات وطرق التنفيذ" إلى "جيم - الاستراتيجيات والبرامج وطرق التنفيذ"</li><li>• تضاف نقطة جديدة: اعتماد مبادرة عالمية لإعادة تدوير أجهزة الحاسوب المستعملة من خلال استبدال بعض مكوناتها بمكونات أحدث وإعادة بيعها بأسعار متواضعة.</li></ul> |   |  |
| <p><b>أستراليا:</b> تعتقد أستراليا أن المجتمعات تستطيع تحديد الأهداف ومعايير الأساس الخاصة بها وفقاً لما يلائم مرحلة تنميتها وطاقاتها في الوقت الحاضر بدلاً من فرض مجموعة عالمية من معايير الأساس.</p> <p><b>البرازيل:</b> إضافة:<br/><u>الحلول الاقتصادية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• بذل جهود دولية لإتاحة معدات كافية لتنفيذ المجتمع إلى الإنترنت بأقل من 100 دولار أمريكي بحلول عام 2010 وأقل من 50 دولاراً أمريكياً بحلول عام 2015.</li><li>• بذل جهود دولية لإتاحة بنية تحتية كافية واقتصادية للغاية - سلكية أو لا سلكية (بما في ذلك هواتف خلوية) - لإتاحة تغطية واسعة لأجزاء كبيرة من سكان البلدان.</li></ul>  | <p>أ ( <b>معايير الأساس:</b> يمكن اعتبار ما يلي معايير أساس للعمل المطلوب:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• توصيل جميع القرى بحلول عام 2010 مع إقامة نقاط نفاذ مجتمعية بحلول 2015؛</li><li>• توصيل جميع الجامعات بحلول 2005، وجميع المدارس الثانوية بحلول 2010، وجميع المدارس الابتدائية بحلول 2015؛</li></ul> |  |

|   |  |
|---|--|
| <p><b>كندا:</b><br/>هذا النص ليس واقعياً. وهذه الأهداف تمدر مصداقية هذا الجهد في مجموعته. ومن أمثلة ذلك توصيل جميع الجامعات والمستشفيات بحلول 2005؛<br/>• زيادة نسبة محتوى الإنترنت المتاح بأكثر من لغة واحدة؛<br/>• زيادة عدد اللغات المستعملة بالاقتران بتكنولوجيات المعلومات الجديدة.</p> <p><b>اليابان:</b> ينبغي أن تكون السنوات المستهدفة أكثر واقعية. ولذلك فإن إمكانية إحراز معايير الأساس المذكورة ينبغي فحصها قبل القيام بمناقشة تفصيلية.</p> <p><b>مالي:</b> إضافة: "</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• صياغة سياسات واستراتيجيات ملائمة للنفذ الشامل لجميع البلدان المهتمة خلال سنتين.</li><li>• القيام بحلول عام 2005 على الأكثر بتنظيم مائدة مستديرة للمانحين من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الجانب المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا.</li><li>• تقديم المساعدة التقنية الملائمة إلى جميع البلدان المهتمة لصياغة خطط تنمية الشبكات عريضة النطاق للاتصال بالإنترنت وشبكة بروتوكول الإنترنت.</li><li>• تنفيذ (وتقييم) مشاريع رائدة في أقل البلدان نمواً بشأن الخدمات/التطبيقات الإلكترونية وبروتوكول الإنترنت في غضون ثلاث سنوات.</li><li>• إنشاء صندوق تمويل دولي لإطلاق ودراسة وتنفيذ مشاريع رائدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية وخاصة في أقل البلدان نمواً في غضون ثلاث سنوات.</li><li>• تقديم الدعم التقني والمالي لمدة ثلاث سنوات من أجل تعزيز ودعم مراكز التفوق دون الإقليمية ومراكز التدريب على الإنترنت التي يمكن أن تصبح محاور للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• إقامة نقاط نفاذ متعددة الأغراض، خاصة في أقل البلدان نمواً، لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات/التطبيقات الإلكترونية في المناطق الريفية.</li><li>• القيام خلال سنة واحدة بإنشاء لجان وطنية متعددة الاختصاصات لتضطلع بصياغة استراتيجيات إقامة مجتمع المعلومات والإشراف على التنفيذ.</li><li>• دعم البلدان، وخاصة البلدان النامية، في صياغة استراتيجياتها الإلكترونية وتوفير الإرشادات والخطوط التوجيهية لهذا الغرض.</li><li>• إدخال حوافز ضريبية وجمركية لتسهيل تجهيز المدارس والمراكز الصحية والمراكز التعاونية المحلية بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li></ul> | <p>الابتدائية بحلول 2015؛</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• توصيل جميع المستشفيات بحلول 2005 والمراكز الصحية بحلول 2010؛</li><li>• دخول 90% من سكان العالم في إطار التغطية اللاسلكية بحلول 2010 ودخول مائة في المائة من السكان في هذه التغطية بحلول 2015؛</li><li>• وجود موقع على شبكة الويب وعنوان بريد إلكتروني لكل دائرة من دوائر الحكومة المركزية بحلول 2005 ولكل دائرة من دوائر الحكومة المحلية بحلول 2010.</li></ul> |
|---|--|

- إنشاء آلية برعاية الاتحاد الدولي للاتصالات لتنسيق أعمال وأنشطة الهيئات الدولية لتسهيل تعزيز وتنمية مجتمع المعلومات.
  - إقامة آلية لاستعادة الحواسيب و/أو دعم الآليات القائمة من أجل تجهيز المدارس والمراكز الصحية والمراكز التعاونية المحلية.
  - صياغة وتشغيل آلية لدعم تطوير تطبيقات الصوت واللمس التي تسمح بتوسيع مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل جزءاً كبيراً من السكان في البلدان النامية.
  - القيام بحلول عام 2005 بإعداد خطة مرجعية وخطوط توجيهية لتحقيق أمن المعلومات/أو الشبكات.
  - بدء وتنفيذ برنامج للمساعدة التقنية في غضون ثلاث سنوات لصالح البلدان النامية لتمكينها من صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الأمن.
  - القيام سنوياً بوضع قائمة بأفضل تكنولوجيا النفاذ لصالح المناطق الريفية والمعزولة لتحديد التكلفة المثلى للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
  - إنشاء مراكز للتدريب عن بعد في أقل البلدان نمواً في غضون ثلاث سنوات
  - تقديم الدعم والمساعدة اللازمين لتنفيذ برنامج الأكاديمية الإفريقية للغات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المكسيك: أ ) معايير الأساس:** يمكن اعتبار ما يلي معايير أساس للعمل المطلوب:
- توصيل جميع القرى بحلول عام 2010 مع إقامة نقاط نفاذ مجتمعية بحلول 2015؛
  - توصيل جميع الجامعات بحلول 2005، وجميع المدارس الثانوية بحلول 2010، وجميع المدارس الابتدائية بحلول 2015؛
  - توصيل جميع المستشفيات بحلول 2005 والمراكز الصحية بحلول 2010؛
  - دخول 90% من سكان العالم في إطار التغطية اللاسلكية بحلول 2010 ودخول مائة في المائة من السكان في هذه التغطية بحلول 2015؛
  - وجود موقع على شبكة الويب وعنوان بريد إلكتروني لكل دائرة من دوائر الحكومة المركزية بحلول 2005 ولكل دائرة من دوائر الحكومة المحلية بحلول 2010.
- نيوزيلندا:** معايير الأساس (المادة 45 أ) من خطة العمل): تتساءل نيوزيلندا عن قيمة إدخال أهداف محددة موجهة نحو التنمية في سياق القمة العالمية لمجتمع المعلومات. فأهداف الألفية تتضمن عنصراً كبيراً يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولما كان إعلان الألفية يمثل فعلاً نقطة مرجعية أساسية في مشروع نصي القمة العالمية فليس من الضروري إدراج أهداف إنمائية إضافية في سياق القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وكقاعدة عامة تحاذر نيوزيلندا من إدخال أهداف جديدة محددة زمنياً في حين أن المجتمع الدولي لم يتمكن من الوفاء بالأهداف القائمة. ونحن نتساءل إن كان هناك أي تحليل واقعي لإمكانية إحراز الأهداف في الأطر الزمنية المذكورة. وتتساءل عن إمكانية تطبيق بعض الأهداف أو أهميتها بالنسبة مثلاً لبعض البلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ. وحتى إذا كان لدى هذه البلدان الطاقة اللازمة فإن إدارتها لن تخصص أية أولوية على الأرجح لكفالة حصول الحكومات المحلية والمركزية على مواقع في شبكة الويب أو قدرات البريد الإلكتروني في الوقت الذي لم يتم فيه بعد الوفاء باحتياجاتها من البنية التحتية أو احتياجاتها الإنمائية الأخرى.

سويسرا: إضافة:

"ينبغي أن تهدف الحكومات إلى التأكد من أن كل المعلومات المتاحة للمواطنين في شكل إلكتروني تتوفر في أنساق بيانية وفقاً للمعايير الدولية المفتوحة والمرنة والقابلة للتشغيل البيئي بحلول عام 2005.

- ينبغي أن تشجع الحكومات الأبحاث عن مزايا وعيوب برمجيات المصدر المفتوح وخاصة بشأن استعمالها من قبل الوكالات الحكومية. وينبغي نشر نتائج هذا البحث بحلول عام 2005.
- لكفالة الشفافية والنفوذ إلى المعلومات ينبغي أن تضع الحكومات استراتيجيات لإدارة معلوماتها وسجلاتها على المستويين الوطني والمحلي بحلول عام 2005.
- ينبغي بحلول عام 2005 صياغة مفاهيم وتعريفات ومؤشرات نموذجية منسقة دولياً للاسترشاد بها في قياسات المقارنات الدولية.

ينبغي أن تشجع الحكومات على إجراء مزيد من الأبحاث بشأن ما يلي:

- أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والآثار الكبرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التدابير الإجمالية وخاصة على الإنتاجية.
- النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها فعلاً للحصول على صورة واضحة عن الفجوة الرقمية.
- ينبغي أن تتاح نتائج هذه الأبحاث بحلول عام 2005.
- ينبغي أن تعتمد القمة العالمية لمجتمع المعلومات خطوطاً توجيهية تساعد على وضع مقياس إحصائي متوافق دولياً.

**التماسك الاجتماعي:** للتغلب على العقبات التي تنشأ كثيراً عن التكنولوجيات الجديدة وكفالة إدماج المجموعات الضعيفة في مجتمع المعلومات ينبغي للحكومات أن تتوخى الإجراءات التالية:

- تقديم الدعم طوال السنوات العشر القادمة لبرامج البحث والتطوير التي تعزز إنتاج وتوزيع التكنولوجيا المساعدة (البرمجيات والأجهزة وأساليب العمل) وتساعد ذوي العاهات من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها أفضل استفادة.
- فتح جميع مواقع شبكة الويب في الإنترنت للنفاذ أمام فاقد البصر وضعاف البصر بوضع معايير ملائمة لتصميم الصفحات ومن خلال الوصف السمعي للعناصر المصورة وذلك بحلول 2005.
- ضم مندوب من أعلى المستويات إلى الهيئات الوطنية لإدارة/تنظيم تكنولوجيا المعلومات بحلول 2005 وتكليفه بإقامة الاتصال المنتظم مع منظمات المعوقين وخاصة منظمات الصم والعمي والتأكد من الاعتراف بالمتطلبات الخاصة للمعوقين وتنفيذها في القوانين واللوائح الوطنية.

|  |  |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• وجود خدمة ترحيل هاتفية في كل البلدان في إطار النفاذ الشامل لتمكين الاتصالات الحية على مدار الساعة بين المتمتعين بحاسة السمع من ناحية والصم/عسيري السمع/الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في النطق، من ناحية أخرى. وينبغي أن تدخل خدمة الترحيل الهاتفية في الخدمة لأنظمة الاتصال النصية في موعد لا يتجاوز عام 2005 وأن تدخل في الخدمة بالنسبة لأنظمة الاتصال الفيديوية في موعد لا يتجاوز 2010.</li><li>• تأخذ محطات التلفزيون بعين الاعتبار متطلبات المعلومات لدى الصم وذوي العاهات السمعية بأن تدخل في برامجها نسبة ملائمة من البرامج التي تتضمن كتابات أو رموز تنقل معنى الحوار.</li><li>• تأخذ محطات التلفزيون بعين الاعتبار متطلبات المعلومات لدى العمي وذوي العاهات البصرية بإدراج نسبة ملائمة في برامجها تستكمل بوصف فيديوي.</li><li>• وينبغي أن تضع المنظمات الدولية بحلول عام 2005 الاستراتيجيات الخاصة بما لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة وكأداة فعالة للمساعدة على إنجاز أهداف التنمية في الألفية.</li></ul> <p>تنزانيا: إقامة إطار قانوني وتنظيمي يساعد على النهوض بمجتمع المعلومات وذلك بحلول عام 2005.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تحصل جميع الإدارات الحكومية المركزية على موقع في شبكة الويب وعنوان بريد إلكتروني بحلول عام 2005 في حين تحصل الحكومات المحلية عليهما بحلول 2010. وبناء الوعي باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين جميع شرائح المجتمع بحلول عام 2020.</li></ul> <p>تونس: عند مناقشة الأهداف تم إبراز معايير الأساس. ولكي تصبح معايير الأساس هذه أكثر اتصالاً ينبغي مراعاة مختلف مستويات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية نفسها. ويتطلب ذلك ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي وضع معايير أساس للمناطق النائية في أقل البلدان نمواً.</li><li>• ينبغي وضع خطط لتحقيق ما يلي:<ul style="list-style-type: none"><li>- إنشاء مدارس وجامعات افتراضية في المناطق المحرومة.</li><li>- إنشاء مراكز صحية افتراضية في المناطق النائية وتحقيق ما هو أكثر من مجرد الربط بين التسهيلات الموجودة.</li></ul></li></ul> |  |
| <p>البرازيل: "وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية لكل البلدان في غضون ثلاث سنوات بما في ذلك بناء القدرات البشرية اللازمة ومراعاة الاختلافات بين البلدان"</p> <p>المكسيك: الاستراتيجيات الإلكترونية: وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية لكل البلدان في غضون ثلاث سنوات بما في ذلك بناء القدرات البشرية اللازمة.</p>  | <p>ب) الاستراتيجيات الإلكترونية: وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية لكل البلدان في غضون ثلاث سنوات بما في ذلك بناء القدرات البشرية اللازمة.</p> |

**كندا:**

تؤيد كندا بشدة زيادة الشراكات ولكنها لا تجد أية مزايا في إطلاق مبادرة كبرى جديدة من هذا النوع نظراً للآليات الدولية الموجودة. **المكسيك:** ميثاق رقمي عالمي: وضع ميثاق رقمي عالمي ليكون بمثابة نموذج جديد للشراكة والتفاعل بين الحكومات والأطراف غير الحكومية على أساس تقسيم العمل والمسؤوليات المتخصصة وكذلك المصالح الخاصة والمشاركة التي يتم تشخيصها للعمل معاً لتحقيق أهداف تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل قيام الحكومات بإنشاء بيئة تنظيمية حافزة وتقديم حوافز ضريبية وقيام الشركات التجارية بجلب التكنولوجيا وعرض تطبيقات بسيطة وقيام المنظمات غير الحكومية بحملات توعية والعمل على الصعيد المجتمعي، إلخ) (نموذج يستند إلى العلاقات المؤسسية القائمة فعلاً في الاتحاد الدولي للاتصالات، مع قيام الاتحاد بدور المنسق).

**نيوزيلندا:** لا تؤيد نيوزيلندا الميثاق الرقمي العالمي المقترح (المادة 45 ج) من خطة العمل). فالاشتراك ضعيف في الميثاق العالمي القائم التابع للأمم المتحدة ولم يثبت هذا الميثاق أية فعالية: ونحن نحاذر من تكرار هذه الممارسة في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا نعتقد أن مثل هذا الميثاق سيسهم في تسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني. ومع ذلك فإن نيوزيلندا لن تعارض الاحتفاظ بالإشارة إليه طالما ظل الاشتراك في هذا الميثاق العالمي اختيارياً.

**ج) ميثاق رقمي عالمي:** وضع ميثاق رقمي عالمي ليكون بمثابة نموذج جديد للشراكة والتفاعل بين الحكومات والأطراف غير الحكومية على أساس تقسيم العمل والمسؤوليات المتخصصة وكذلك المصالح الخاصة والمشاركة التي يتم تشخيصها للعمل معاً لتحقيق أهداف تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل قيام الحكومات بإنشاء بيئة تنظيمية حافزة وتقديم حوافز ضريبية وقيام الشركات التجارية بجلب التكنولوجيا وعرض تطبيقات بسيطة وقيام المنظمات غير الحكومية بحملات توعية والعمل على الصعيد المجتمعي، إلخ) (نموذج يستند إلى العلاقات المؤسسية القائمة فعلاً في الاتحاد الدولي للاتصالات، مع قيام الاتحاد بدور المنسق).

|   |   |  |
|---|---|--|
| <p><b>كندا:</b> "... يقترن ترتيب البلدان بمعلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها بما في ذلك تحليل مسائل الجنسين. (يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بدور العامل المساعد في تجميع الخبرات الموجودة في مختلف المنظمات والجامعات والأوساط الفكرية، إلخ. والجمع بينها في هيكل متماسك). ويجري استكشاف هياكل دولية أخرى بما فيها إنشاء كيان اليونسكو لكراسي الاتصالات (أوريبيكوم)".</p> <p><b>المكسيك:</b> <b>مؤشر رقمي للتنمية:</b> وضع مؤشر تجميعي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) وتطويره تدريجياً ونشره سنوياً أو كل سنتين في تقرير عن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يقترن ترتيب البلدان بمعلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها. (يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بدور العامل المساعد في تجميع الخبرات الموجودة في مختلف المنظمات والجامعات والأوساط الفكرية، إلخ والجمع بينها في هيكل متماسك).</p> <p><b>نيوزيلندا:</b> المؤشر الرقمي للتنمية (المادة 45 (د) من خطة العمل). هناك خطر من أن يكون ذلك ازدواجاً لمؤشرات التنمية الموجودة فعلاً. وقد ثبت عادة أن هذه المؤشرات عملية مكلفة وأصبحت عبئاً إدارياً على الإدارات الصغيرة مثل إدارات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وربما كان الخيار الأفضل هو كفاءة مراعاة التنمية الرقمية في إطار مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية.</p> | <p><b>د ( مؤشر رقمي للتنمية:</b> وضع مؤشر تجميعي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) وتطويره تدريجياً ونشره سنوياً أو كل سنتين في تقرير عن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يقترن ترتيب البلدان بمعلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها. (يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بدور العامل المساعد في تجميع الخبرات الموجودة في مختلف المنظمات والجامعات والأوساط الفكرية، إلخ والجمع بينها في هيكل متماسك).</p> |  |
| <p><b>المكسيك:</b> <b>دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح:</b> وضع ونشر "دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح" يكون تجميعاً للمساهمات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة في شكل موجز ومقنع، ويعاد إصداره وتحديثه دورياً ويتحول إلى نشاط دائم لتقاسم الخبرات.</p>   | <p><b>هـ ( دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح:</b> وضع ونشر "دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح" يكون تجميعاً للمساهمات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة في شكل موجز ومقنع، ويعاد إصداره وتحديثه دورياً ويتحول إلى نشاط دائم لتقاسم الخبرات.</p>  |  |

|   |   |  |
|---|---|--|
| <p>اليابان: "تجهيز وتدريب العاملين في مجال المحتوى في أقل البلدان نمواً مثل خبراء الأرشيف والمكتبات العامة..."</p> <p><del>المكسيك: تدريب العاملين في صياغة المحتوى محتوى تدريب العاملين: تجهيز وتدريب تجهيزات ومحتوى تدريب العاملين في مجال المحتوى في أقل البلدان نمواً، مثل خبراء الأرشيف والمكتبات العامة والعلماء والمعلمين والصحفيين، على الاستفادة من الخبرة والطاقة التشغيلية لدى المنظمات الدولية المتخصصة.</del></p>  | <p>( و ) تدريب العاملين في صياغة المحتوى: تجهيز وتدريب العاملين في مجال المحتوى في أقل البلدان نمواً مثل خبراء الأرشيف والمكتبات العامة، والعلماء والمعلمين والصحفيين، على الاستفادة من الخبرة والطاقة التشغيلية لدى المنظمات الدولية المتخصصة.</p> |  |
| <p>المكسيك: إعادة النظر في المناهج: إعادة النظر في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية في جميع البلدان خلال ثلاث سنوات بغرض مواجهة تحديات مجتمع المعلومات.</p>   | <p>ز ( إعادة النظر في المناهج: إعادة النظر في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية في جميع البلدان خلال ثلاث سنوات بغرض مواجهة تحديات مجتمع المعلومات.</p>  |  |
| <p>المكسيك: اللغات العالمية على الإنترنت: إتاحة الظروف التقنية اللازمة (البرمجيات والتجهيزات) التي تتيح وجود جميع لغات العالم واستخدامها على الإنترنت.</p>  | <p>ح ( اللغات العالمية على الإنترنت: إتاحة الظروف التقنية اللازمة (البرمجيات والتجهيزات) التي تتيح وجود جميع لغات العالم واستخدامها على الإنترنت.</p>   |  |
| <p>المكسيك: برامج الاستراتيجيات وطرق التنفيذ</p>  | <p>جيم - برامج الاستراتيجيات وطرق التنفيذ</p>   |  |
| <p>مالي - باماكو 2000: لقد ثبت أن البلدان النامية عموماً والبلدان النامية في القارة خاصة تحتاج وتتوقع برامج و/أو مشاريع رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتصف بأنها عملية وذات قيمة كبيرة لتمكين سكانها من مواجهة مهام الحياة اليومية ومشاكلها. وتحتاج بلداننا برامج و/أو مشاريع رائدة إقليمية ودون إقليمية ووطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والتوصيل والحكم والإصحاح والمشاريع الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة والزراعة والبيئة وينبغي تنفيذها جميعاً واستكمالها في فترة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات.</p> | <p>46. للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات المتعددة الأطراف دور في تطوير مجتمع المعلومات.</p>   |  |

ويقترح مكتب باماكو 2000 تعيين هيئات في الأمم المتحدة لمساعدة هذه البلدان على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع الرائدة في مناطقنا دون الإقليمية الخمس.

ويمكن أيضاً تعيين الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وإشراكها في إعداد وإطلاق وتنفيذ هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة.

ويقترح مكتب باماكو 2000 إنشاء صندوق التضامن الرقمي الذي اقترحه الرئيس عبد الله واد لتمويل هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة.

ويقترح مكتب باماكو 2000 إشراك البنوك المحلية والإقليمية في تعبئة التمويل لبرامج و/أو مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

ويمكن التفاوض على البرامج و/أو المشاريع بشأن البنية التحتية وتطوير هذه البرامج و/أو المشاريع على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لتخفيض التكاليف إلى أدنى حد.

ويؤكد مكتب باماكو 2000 من جديد أن هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تضم جميع الأطراف، أي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويجب توحي الشفافية والإنصاف عند تحديد الآليات والمعايير اللازمة لاختيار اقتراحات مختلف برامج ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية).

ويجب بالمثل أن تكون آليات النفاذ إلى الأموال لهذه المبادرات محددة على أساس شفاف ومنصف وديموقراطي.

ويجب أن تتولى إدارة صندوق التضامن الرقمي لجنة من الأعضاء تتألف على النحو التالي: 50 في المائة من البلدان النامية و50 في المائة من البلدان الصناعية. وتتألف أمانة هذه اللجنة بنفس الطريقة.

ويجب أن يتوفر ما يلي في البرامج و/أو المشاريع الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- معايير اختيار واضحة
- أهداف واضحة وواقعية
- فترات محددة بوضوح لأعمال التصميم والإعداد والتنفيذ والتقييم
- مؤشرات واضحة يمكن قياسها لتسهيل تقييمها فيما بعد وقياس أثرها الحقيقي
- توزيع واضح للمسؤوليات على الموظفين المكلفين بتنفيذها.

ويجب أن تكون لجنة إدارة صندوق التضامن الرقمي مسؤولة أمام أمانة اللجنة التحضيرية للقممة العالمية لمجتمع المعلومات.

وينبغي وضع جدول زمني لأعمال تدقيق صندوق التضامن الرقمي وغير ذلك من التقييمات.

المكسيك: للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات المتعددة الأطراف دور في تطوير مجتمع المعلومات القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل التقليدية.

سويسرا: يستعاض عن الفقرة 46 بالنص التالي:

"للوصول إلى الأهداف والأولويات المذكورة أعلاه يتعين تنفيذ التدابير المعروضة في خطة العمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

- ويجب أن يكون تطبيق خطط العمل رهناً بجدول زمني لكي يمكن أثناء المرحلة الثانية من القمة العالمية قياس التقدم المحرز حتى ذلك الحين.
- ويتعين تنفيذ خطة العمل من جانب جميع أصحاب المصلحة: الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولذلك فمن الجوهري أن يشترك جميع أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ خطة العمل.
- ويجب أن تستثمر الحكومات قدرًا كافيًا من الوقت والموارد والالتزام في بناء أطر قانونية وسياسية ومؤسسية نشطة ويجب أن تقيم الأدوات الملائمة وأن تقيم أداءها في إشراك المواطنين في صنع السياسات.
- وعند الدخول في حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين يجب على الحكومات أن تكفل ما يلي:

(1) أن تكون المعلومات (وتعريفها أنها علاقة في اتجاه واحد وتعتبر شرطاً مسبقاً) كاملة وموضوعية وموثوقة وذات صلة ويسهل العثور عليها وفهمها؛

(2) أن يكون التشاور (وتعريفه أنه علاقة في اتجاهين مع الاعتراف بدوره المركزي في صنع السياسات) مستنداً إلى غايات وقواعد واضحة تعين حدود النشاط والتزام الحكومة بإثبات استعمالها للمدخلات المقدمة من المواطنين؛

(3) تتيح المشاركة (وتعريفها أنها شراكات مع الحكومة) ما يكفي من الوقت والمرونة للسماح بظهور أفكار واقتراحات جديدة من المواطنين، وكذلك آليات إدماج هذه الأفكار والاقتراحات في عملية صنع السياسة.

- تدعى القمة إلى اعتماد مبادئ توجيهية لإشراك المواطنين في صنع السياسات.

- ينبغي أن تنشئ الحكومات حواراً منظماً بين العديد من أصحاب المصلحة يشمل جميع الفعاليات ذات الصلة بما فيها قطاع الأعمال والمجتمع المدني بحلول عام 2005.

- تمثل الأشكال الجديدة والمبتكرة من الشراكات على جميع المستويات وبين جميع أصحاب المصلحة، مثل شراكات القطاعين العام والخاص، عنصراً رئيسياً في تنفيذ خطة العمل بنجاح. وينبغي أن ينشئ كل بلد شراكة واحدة على الأقل بين القطاعين العام والخاص بحلول عام 2005 لتكون نموذجاً يحتذى في الأعمال في المستقبل.

ويجري التنفيذ أساساً على الصعيد الوطني. وهكذا فإن الاستراتيجيات الوطنية هي مفتاح التوصل إلى هدف إنشاء مجتمع معلومات عالمي حقاً. وينبغي أن تستند صياغة الاستراتيجيات الوطنية إلى تبادل أفضل الممارسات الدولية وإلى تحديد معايير الأساس وإلى الاستعراض الذي يقوم به النظراء.

|  |  |
|--|--|
| <p>واستعراض النظراء أداة قوية لخلق الوعي بالأداء الحقيقي للبلد في إنشاء مجتمع معلومات لمواطنيه. وهو يتألف من الفحص والتقييم المنهجين لأداء الدولة من جانب الدول الأخرى ويهدف في نهاية المطاف إلى مساعدة الدولة موضع الاستعراض على تحسين عملية صنع السياسات فيها واعتماد ممارسات سليمة والامتثال بالمعايير والمبادئ المحددة. ويعتمد هذا الفحص اعتماداً كبيراً على الثقة المتبادلة بين الدول الداخلة في عملية الاستعراض وكذلك على ثقتها المشتركة في عملية الاستعراض. ويمكن أن يكون استعراض النظراء للاستراتيجيات الإلكترونية في أحد البلدان متصلاً بأنظمة الاقتصاد والحكم والتعليم والابتكار كما يمكن أن يتصل بالمشاريع والحكومة الإلكترونية وغير ذلك من السياسات والممارسات . ويمكن تقييم أداء الدولة موضع الاستعراض وفقاً لمعايير من قبيل توصيات السياسة العامة والمؤشرات المحددة ومعايير الأساس والمبادئ الملزمة قانوناً. وتنتقل عملية الاستعراض في الحالات النمطية خلال ثلاث مراحل إجرائية هي الإعداد والتشاور ثم التقييم. ويمكن استعمال خبرة منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في استعراض كثير من مجالات السياسة العامة لأعضائها. ويمكن إتاحة هذه الخبرة للمساعدة على رسم عمليات استعراض السياسات الإلكترونية الوطنية بالتعاون مع البلدان المعنية والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• وينبغي أن تقوم جميع البلدان بمشاركة جميع أصحاب المصلحة بتصميم استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية بحلول عام 2005. وينبغي أن ترتبط ارتباطاً صريحاً بخططها الاقتصادية والإنمائية الوطنية.</li><li>- وينبغي إقامة آلية لاستعراض النظراء بحلول عام 2005.</li></ul> |  |
| <p><b>السلفادور:</b> إضافة [46 ألف]: ينبغي أن يضع كل بلد من خلال حكومته سياسة ملائمة لكفالة نجاح إطاره القانوني والتعليمي في مواكبة التقدم التكنولوجي والقانوني في مجتمع المعلومات كلما حدث هذا التقدم.</p>  |  |
| <p><b>كندا:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• "تحول الحكومات إلى مستعمل نموذجي للتكنولوجيات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الخدمات الحكومية وتوصيلها".</li><li><b>المكسيك:</b> وللحكومات بوجه خاص دور أساسي في وضع تنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة وتقدمية ومستدامة تتفق مع الاحتياجات الخاصة لمختلف المجتمعات وتعكس مرحلة النمو والخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني. وينبغي أن يشمل ذلك:</li><li>• برامج تمويل لحيازة الكتب وغيرها من المنشورات في المكتبات وتوصيل المستعملين النهائيين بالإنترنت وخاصة في البلدان النامية كمساهمة في تضييق الفجوة الرقمية.</li><li>• وضع أطر تنظيمية.</li><li>• تحديث نماذج العمل العام والقيام بنشاط بتوجيه التحول نحو مجتمع المعلومات.</li><li>• إعداد الجيل المقبل لمجتمع المعلومات وهيئة بيئة تقوم على التعلم المستمر.</li></ul>   | <p>47. وللحكومات، بوجه خاص، دور في وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة وتقدمية ومستدامة تتفق مع الاحتياجات الخاصة لمختلف المجتمعات وتعكس مرحلة النمو والخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني. وينبغي أن يشمل ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• وضع أطر تنظيمية.</li></ul> |

|   |  |
|---|--|
| <p>• ضمان ملكية جميع أصحاب المصلحة الاستراتيجيات الإلكترونية التي يتم تطويرها.</p>  |  |
| <p>نيوزيلندا: ربما لا تكون البلدان النامية والبلدان المانحة على السواء مستعدة لإعطاء الأولوية لإنشاء أطر تنظيمية للاستراتيجيات الإلكترونية (المادة 47 من خطة العمل) مع وجود متطلبات تنظيمية أكثر إلحاحاً.</p> <p>تونس: أسباب أهمية الاستراتيجيات الوطنية في تضيق الفجوة الرقمية هي أن هذه الاستراتيجيات موجهة أساساً لكفالة إدماج مختلف البلدان في مجتمع المعلومات في إطار زمني محدد. ولذلك ينبغي مراعاة النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي إجراء دراسات لتقييم دقيق لمستويات الفجوات الرقمية وخاصة مدى تقدم مختلف البلدان في سد هذه الفجوة بمكوناتها وأشكالها. واعتباراً لأهمية هذه المرحلة من العمل يقترح إنشاء فريق عمل على المستوى الدولي لصياغة مقاييس التقييم.</li><li>• ضرورة إدماج مختلف المتدخلين من مشغلي الشبكات ومزودي الخدمات ومصنعي الأجهزة والأنظمة الاتصالية والمعلوماتية وشركات الخدمات ومكاتب الدراسات والحرفاء في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.</li><li>• اعتماد الاستراتيجيات الوطنية لتقليص الفجوة الرقمية على ثلاثة محاور رئيسية:<ul style="list-style-type: none"><li>- تطوير البنية الأساسية بطريقة تجعلها قادرة على استيعاب تدفق المعلومات الناتجة عن استخدام الخدمات والتطبيقات الاتصالية الجديدة وتوفيرها لمستخدميها بكلفة مقبولة؛</li><li>- تطوير المنظومة التشريعية لتعزيز قابلية التكيف مع استراتيجيات العولمة في اتجاه المنافسة الحرة وتحديد الأدوار الجديدة لمختلف المتدخلين؛</li><li>- تطوير الموارد البشرية لتأهيلها لمواجهة متطلبات مجتمع المعلومات وتنمية قدرات هذه الموارد على أساس معايير النجاح والجدوى في مختلف المجالات التي لها علاقة بانتشار التقدم التكنولوجي، وهو ما يتطلب إعداد برامج نموذجية للتعليم والتدريب.</li></ul></li></ul> <p>• بذل الجهود اللازمة للبحث على تأسيس أكثر ما يمكن من الجمعيات المختصة في تنمية الاقتصاد التضامني واكتشاف المهن الجديدة ونشر الثقافة الرقمية، وذلك بإحداث الآليات الوطنية للمساعدة على تقوية مردود هذه الجمعيات وضمان دوامها.</p> <p>تغيير عبارة "العمل العام" إلى عبارة "عمل القطاع العام".</p> <p>في السطر الأخير تغيير عبارة "ملكية جميع أصحاب المصلحة في الاستراتيجيات" إلى عبارة "المشاركة الفعالة لجميع شركاء المصلحة في".</p> | <ul style="list-style-type: none"><li>• تحديث نماذج العمل العام والقيام بنشاط بتوجيه التحول نحو مجتمع المعلومات.</li><li>• إعداد الجيل المقبل لمجتمع المعلومات وهيئة بيئة تقوم على التعلم المستمر.</li><li>• ضمان ملكية جميع أصحاب المصلحة للاستراتيجيات الإلكترونية التي يتم تطويرها.</li></ul> |

|  |  |
|--|--|
| <p><b>كندا:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• يظل القطاع الخاص يتحمل المسؤولية والمساءلة عن "الممارسات المنصفة والمفتوحة والشفافة وعن احترام أهداف هذا الإعلان وتعزيز ثقافة السلم".</li></ul> <p><b>المكسيك:</b> واشتراك القطاع الخاص هو مسألة حيوية في تهيئة مرافق تحتية ومحتوى وتطبيقات تقوم على أسس سليمة وتنسم بالاستمرارية</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• لا يقتصر دور القطاع الخاص على تفاعله في السوق وإنما له دور في الإطار الأوسع السياسي والاجتماعي، وهو مساعدة البلدان في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغلب على الفجوة الرقمية.</li><li>• يمكن أن يدخل القطاع الخاص في شراكات عملية لوضع تطبيقات ابتكارية في مجالات منها مبادرات الحكومة الإلكترونية.</li></ul> | <p>48. <b>واشتراك القطاع الخاص</b> هو مسألة حيوية في تهيئة مرافق تحتية ومحتوى وتطبيقات تقوم على أسس سليمة وتنسم بالاستمرارية:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• لا يقتصر دور القطاع الخاص على تفاعله في السوق وإنما له دور في الإطار الأوسع السياسي والاجتماعي، وهو مساعدة البلدان في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغلب على الفجوة الرقمية.</li><li>• يمكن أن يدخل القطاع الخاص في شراكات عملية لوضع تطبيقات ابتكارية في مجالات منها مبادرات الحكومة الإلكترونية.</li></ul> |
| <p><b>كندا:</b> وللمجتمع المدني دور حيوي وحاسم في إقامة مجتمع للمعلومات يتصف بالمساواة ويقوم على أساس تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة <u>والعدالة والمساواة بين الجنسين</u>:</p> <p><b>المكسيك:</b> وللمجتمع المدني دور حيوي وحاسم في إقامة مجتمع للمعلومات يتسم بالمساواة بين الجنسين، ويقوم على أساس تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• [ للمجتمع المدني دور حيوي في إقامة مجتمع المعلومات وقبوله اجتماعياً.]</li><li>• يمكن للمجتمع المدني أن يساعد في تعزيز نواحي القيم في مثلث التنظيم والسوق والقيم.</li></ul>   | <p>49. <b>وللمجتمع المدني دور</b> حيوي وحاسم في إقامة مجتمع للمعلومات يتسم بالمساواة بين الجنسين، ويقوم على أساس تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• للمجتمع المدني دور حيوي في إقامة مجتمع المعلومات وقبوله اجتماعياً.</li><li>• يمكن للمجتمع المدني أن يساعد في تعزيز نواحي القيم في مثلث التنظيم والسوق والقيم.</li></ul>   |

|  |  |  |
|--|--|--|
| <p><b>كوبا:</b> يضاف ما يلي: "يجب العمل من خلال التشريعات والتدابير الإدارية على الحد من التركيز المفرط للملكية الخاصة والسيطرة على الوسائط الوطنية والإعلامية".</p> <p><b>المكسيك:</b> وسائط الإعلام - من المعترف به أن وسائط الإعلام بمختلف أشكالها هي ضرورة أساسية لحرية التعبير وضمن المعلومات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تعد وسائط الإعلام الوسيلة الأهم في تعزيز نشر الإعلام العام وتغذية التنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.</li></ul> | <p>50. <b>وسائط الإعلام -</b> من المعترف به أن وسائط الإعلام بمختلف أشكالها هي ضرورة أساسية لحرية التعبير وضمن لتعددية المعلومات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تعد وسائط الإعلام الوسيلة الأهم في تعزيز الإعلام العام والتنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.</li></ul> |  |
| <p><b>المكسيك:</b> المنظمات المتعددة الأطراف: لهذه المنظمات دور رئيسي في تقديم التوجيه وتسهيل الحوار بين الأقران وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتقديم المساعدة التقنية في تصميم الاستراتيجيات الإلكترونية وفي بعض الحالات تكمل دور الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى.</p> <p><b>تونس:</b> يتم تغيير عبارة "وأفضل الممارسات" إلى عبارة "والاطلاع على أفضل الممارسات".</p>  | <p>51. <b>المنظمات المتعددة الأطراف:</b> لهذه المنظمات دور رئيسي في تقديم التوجيه وتسهيل الحوار بين الأقران وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتقديم المساعدة التقنية في تصميم الاستراتيجيات الإلكترونية، وفي بعض الحالات تكمل دور الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى.</p>                   |  |

نيوزيلندا: تتساءل نيوزيلندا أيضاً عن ضرورة رصد الأداء في صدد الاستراتيجيات الإلكترونية (المادة 52 من خطة العمل). إذ أن هذا الرصد سيكون عبئاً إدارياً آخر على البلدان النامية.

**المكسيك: رصد الأداء:** ينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات، إلى جانب تحديد الأهداف، أطراً زمنية ومؤشرات وآليات لرصد الأداء تقوم على معايير كمية ونوعية وعلى مؤشرات توصيل مجتمعية، لكي تتحقق لها الفعالية. وبالنسبة للبلدان الصغيرة يمكن أن تسهم الاستراتيجيات الإقليمية في ظهور أسواق أكبر تهيئ ظروفاً أكثر جاذبية لاستثمارات القطاع الخاص ولإنشاء بيئة تنافسية. فضلاً عن ذلك يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات صلة وثيقة في الإطار الإنمائي، لأنها توفر الفرص للإدارة العامة للمساعدة في اجتذاب رأس المال الخاص وفي تحقيق قفزات نوعية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

52. **رصد الأداء:** ينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات، إلى جانب تحديد الأهداف، أطراً زمنية ومؤشرات وآليات لرصد الأداء تقوم على معايير كمية ونوعية، لكي تتحقق لها الفعالية. وبالنسبة للبلدان الصغيرة يمكن أن تسهم الاستراتيجيات الإقليمية في ظهور أسواق أكبر تهيئ ظروفاً أكثر جاذبية لاستثمارات القطاع الخاص ولإنشاء بيئة تنافسية. فضلاً عن ذلك يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات صلة وثيقة في الإطار الإنمائي، لأنها توفر الفرص للإدارة العامة للمساعدة في اجتذاب رأس المال الخاص وفي تحقيق قفزات نوعية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

### كندا:

- "تشجيع الإنفاق الحكومي على المدى الطويل على البحث والتنمية والتعليم العالي بهدف إيجاد حلول تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكييفها مع أغراض التنمية واستهداف مشاركة المرأة على قدم المساواة.
- صياغة خط أساس لضمانات أمن الحاسوب ويجب على جميع أصحاب المصلحة اعتماد هذه الضمانات لحماية البنية التحتية الحاسوبية لديهم".

### إثيوبيا: تشمل البرامج والمشاريع الكبرى ما يلي:

- توصيل خدمات الإدارة الحكومية
- نفاذ المجتمع المحلي وتوصيل الخدمات إليه
- تنمية البرامج القطاعية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والصحة والزراعة)
- تنمية القطاع الخاص
- تنمية اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتصاد المعارف (تنمية البنى التحتية المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الموارد البشرية والمحتوى واستعمال التكنولوجيا الملائمة)
- مسائل السياسة العامة والقواعد التنظيمية والمعايير
- تنمية الموارد البشرية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- بناء الطاقات في البنية التحتية التعليمية والتدريبية في نظام التعليم العالي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- إنشاء مراكز تميز وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظام التقني لدعم الشبكات
- تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعلمي المدارس المهنية
- إطلاق برنامج التعلم عن بعد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- صياغة منهج دراسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستعماله في المستويات المتوسطة والعالية من التعليم والتدريب

**فيجي:** تطالب حكومة فيجي بإعادة توجيه الأموال الموجودة حالياً أو تكوين صندوق تنمية عالمي لتمويل التوسع في المشاريع الناجحة للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمتد إلى الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونحن نعتقد أن المسؤولية تقع على الحكومات كل على حدة لتمويل البرامج الوطنية (وإن كان ذلك يجري بمساعدة وقروض من الوكالات الدولية الحكومية) ولكن صندوق التنمية العالمي لا يستعمل إلا في تمويل المشاريع التي تبلغ مرحلة النضج (اقتصادات الحجم) في إطار وطني ويمكن استنساخها (عن طريق نماذج الامتياز والاندماج والحيازات أو عمليات الاستيلاء) على صعيد إقليمي أو عالمي.

وتقع أولوية نماذج التنفيذ لصندوق التنمية العالمي في مجال الشراكات متعددة القطاعات ونحن نوصي بأن تقوم وكالات من قبيل شراكة المعرفة العالمية بإدارة هذا الصندوق وأن تقوم مثل هذه الوكالة بدورها باستخدام وكالات مثل وكالة نشر تكنولوجيا المعلومات عالمياً (TakingITglobal) لإقامة مشاريع تتصل بالشباب.

### 53. مبادرات نوعية: ينطوي

- وضع استراتيجية ما على تحديد ما هو مطلوب، وكيفية تحقيقه، وكيفية تصميم الأنشطة وتنفيذها من أجل تحقيق أكبر أثر ممكن. وينبغي أن يستفيد هذا الجهد من الجهود القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن تشمل المبادرات النوعية ما يلي:
- تشجيع الإنفاق الحكومي على المدى الطويل على البحث والتنمية والتعليم العالي بهدف إيجاد حلول تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفهم هذه التكنولوجيات جيداً وتكييفها مع أغراض التنمية.
- تقديم حوافز ووضع خطط تنظيمية تعزز قدرات القطاع الخاص في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء البنى التحتية والمؤسسات.
- تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تقوم بمشروعات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دعم تقدم المشاريع المحلية الناجحة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تناول التطبيقات ذات الأولوية مثل برامج الصحة والتعليم.

**اليابان: تحذف النقطة الفرعية:**

• "تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تقوم بمشروعات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

**مالي - باماكو 2000:** لقد ثبت أن البلدان النامية عموماً والبلدان النامية في القارة خاصة تحتاج وتتوقع برامج و/أو مشاريع رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنصف بأنها عملية وذات قيمة كبيرة لتمكين سكانها من مواجهة مهام الحياة اليومية ومشاكلها. وتحتاج بلداننا برامج و/أو مشاريع رائدة إقليمية ودون إقليمية ووطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والتوصيل والحكم والإصحاح والمشاريع الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة والزراعة والبيئة وينبغي تنفيذها جميعاً واستكمالها في فترة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات.

ويقترح مكتب باماكو 2000 تعيين هيئات في الأمم المتحدة لمساعدة هذه البلدان على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع الرائدة في مناطقنا دون الإقليمية الخمس.

ويمكن أيضاً تعيين الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وإشراكها في إعداد وإطلاق وتنفيذ هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة.

ويقترح مكتب باماكو 2000 إنشاء صندوق التضامن الرقمي الذي اقترحه الرئيس عبد الله واد لتمويل هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة.

ويقترح مكتب باماكو 2000 إشراك البنوك المحلية والإقليمية في تعبئة التمويل لبرامج و/أو مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

ويمكن التفاوض على البرامج و/أو المشاريع بشأن البنية التحتية وتطوير هذه البرامج و/أو المشاريع على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لتخفيض التكاليف إلى أدنى حد.

ويؤكد مكتب باماكو 2000 من جديد أن هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تضم جميع الأطراف، أي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويجب توخي الشفافية والإنصاف عند تحديد الآليات والمعايير اللازمة لاختيار اقتراحات مختلف برامج ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية).

ويجب بالمثل أن تكون آليات النفاذ إلى الأموال لهذه المبادرات محددة على أساس شفاف ومنصف وديمقراطي.

ويجب أن تتولى إدارة صندوق التضامن الرقمي لجنة من الأعضاء تتألف على النحو التالي: 50 في المائة من البلدان النامية و50 في المائة من البلدان الصناعية. وتتألف أمانة هذه اللجنة بنفس الطريقة.

ويجب أن يتوفر ما يلي في البرامج و/أو المشاريع الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- معايير اختيار واضحة
- أهداف واضحة وواقعية
- فترات محددة بوضوح لأعمال التصميم والإعداد والتنفيذ والتقييم

- تركيز جزء من برامج البحث والتنمية على الأسواق ذات القدرة الشرائية الضعيفة، بما في ذلك الأبحاث بشأن التكنولوجيات المناسبة والأسواق الابتكارية وآليات التوزيع. بما في ذلك الاستفادة من العلماء المقيمين بالخارج.
- إنشاء شبكة من الخبراء الاستشاريين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- إقامة منتدى لعرض التطبيقات.

|   |                                      |  |
|---|--------------------------------------|--|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• مؤشرات واضحة يمكن قياسها لتسهيل تقييمها فيما بعد وقياس أثرها الحقيقي</li><li>• توزيع واضح للمسؤوليات على الموظفين المكلفين بتنفيذها.</li><li>• ويجب أن تكون لجنة إدارة صندوق التضامن الرقمي مسؤولة أمام أمانة اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.</li><li>• وينبغي وضع جدول زمني لأعمال تدقيق صندوق التضامن الرقمي وغير ذلك من التقييمات.</li></ul> <p><b>المكسيك: مبادرات نوعية:</b> ينطوي وضع استراتيجية ما على تحديد ما هو مطلوب، وكيفية تحقيقه، وكيفية تصميم الأنشطة وتنفيذها من أجل تحقيق أكبر أثر ممكن. وينبغي أن يستفيد هذا الجهد من الجهود القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن تشمل المبادرات النوعية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تشجيع الإنفاق الحكومي على المدى الطويل على البحث والتنمية والتعليم العالي بهدف إيجاد حلول تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفهم هذه التكنولوجيات جيدا وتكييفها مع أغراض التنمية.</li><li>• تقديم حوافز ووضع خطط تنظيمية تعزز قدرات القطاع الخاص في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء البنى التحتية والمؤسسات.</li><li>• تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تقوم بمشروعات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li><li>• دعم تقدم المشاريع المحلية الناجحة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتناول التطبيقات ذات الأولوية مثل برامج الصحة والتعليم.</li><li>• تركيز جزء من برامج البحث والتنمية على الأسواق ذات القدرة الشرائية الضعيفة، بما في ذلك الأبحاث بشأن التكنولوجيات المناسبة والأسواق الابتكارية وآليات التوزيع. بما في ذلك الاستفادة من العلماء المقيمين بالخارج.</li><li>• إنشاء شبكة من الخبراء الاستشاريين في مجال تكنولوجيا المعلومات.</li><li>• إقامة منتدى لعرض التطبيقات.</li></ul> <p><b>نيوزيلندا:</b> لا تؤيد نيوزيلندا استعمال لغة إلزامية في صدد المبادرات المذكورة في المادة 53 من خطة العمل (تشجيع الإنفاق الحكومي على المدى الطويل على البحث والتنمية والتعليم العالي؛ تقديم حوافز ضريبية، إنشاء شبكة من الخبراء الاستشاريين) لأسباب مشابهة فقد تكون هذه المبادرات ذات أولوية منخفضة أو قد لا تكون ملائمة لبعض البلدان النامية بما فيها إدارات البلدان الجزرية الصغير في المحيط الهادئ.</p> <p><b>تونس:</b> في الفقرة الفرعية الأولى يتم تغيير عبارة "الإنفاق الحكومي على" إلى عبارة "الاستثمار الحكومي في".</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• في الفقرة الفرعية الثانية يتم تغيير عبارة "تقديم حوافز" إلى عبارة "وضع أنظمة حوافز".</li><li>• في الفقرة الفرعية الثالثة يتم تغيير عبارة "تقديم حوافز ضريبية" إلى عبارة "تقديم نظام حوافز ضريبية".</li></ul> |                                      |  |
| <p><b>المكسيك: التعاون الدولي والتمويل</b></p>  | <p>دال - التعاون الدولي والتمويل</p> |  |

أستراليا: من أجل هذا يجب الاستفادة من الفرص التي تتيحها المؤسسات المالية الإقليمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية. من أجل هذا تعمل مؤسسات التمويل الدولية وأسرة الأمم المتحدة معا عن كثب لكفالة تعظيم مجالات التآزر وآثار الموارد خاصة بين مبادرات الأمم المتحدة ومبادرات بوابة التنمية؛ كما يتم أيضا الاستفادة من الفرص التي تتيحها مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة".

**كندا:** "من أجل هذا يجب ينبغي الاستفادة من ..."

**اليابان:** "للتعاون الدولي الوثيق بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في جميع نواحي مجتمع المعلومات دور حيوي اليوم أكثر من أي وقت مضى. وينبغي لزعماء حكومات البلدان النامية رفع درجة الأولوية النسبية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة من هذه البلدان إلى البلدان المتقدمة ومنظمات التمويل الدولية للحصول على التعاون التقني والمساعدة الدولية لمشاريع تنمية البنية التحتية".

**المكسيك:** **التعاون الدولي:** للتعاون الدولي الوثيق تنطوي إقامة تعاون دولي وثيق بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في جميع نواحي مجتمع يتصل بمجتمع المعلومات دور حيوي اليوم أكثر من أي وقت مضى على أهمية حيوية. ولهذا الغرض:

- من الضروري القيام على سبيل الأولوية بتعيين ترتيبات التعاون التي تعرضها مؤسسات التمويل الدولية والتي تتيح لأقل البلدان نمواً فرصة إنشاء البنية التحتية التي تحتاجها لتمكين من كفاءة نفاذها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظراً لأن مجتمع المعلومات يتطلب حوافز فعالة تعطي للبلدان أساساً للتأكد من إدماجها في مجتمع المعلومات.

- ينبغي منح الموارد لتشجيع إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتصلة بالمعلومات.

- من أجل هذا يجب الاستفادة من الفرص التي تتيحها المؤسسات المالية الإقليمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية.

- ويعتبر تشجيع روح المشاريع هدفاً مهماً ولذلك من الضروري إقامة هياكل أساسية معينة مثل الأطر التنظيمية المشجعة والنفاذ إلى المعلومات المتصلة بالسوق لقطاع الأعمال.

- تشجيع البرامج السيبرانية التطوعية، خاصة فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والأنشطة المتعلقة بالتدريب الأساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفئات المهمشة، أو فيما يتصل بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تعزيز عملية المعرفة التراكمية عن طريق الربط الشبكي المنهجي بين مبادرات القواعد الشعبية، بإنشاء مواقع على شبكة الويب وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات ونشر أفضل الممارسات.

**نيبال:** يشار باستعمال "لغة ملموسة" في مشروع خطة العمل لإدراج موضوعات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر ونفاذ أقل البلدان نمواً إلى الأسواق وتدابير تخفيف الديون التي تؤثر تأثيراً كبيراً على تنمية أقل البلدان نمواً.

54. **التعاون الدولي:** للتعاون الدولي الوثيق بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في جميع نواحي مجتمع المعلومات دور حيوي اليوم أكثر من أي وقت مضى:

- من أجل هذا يجب الاستفادة من الفرص التي تتيحها المؤسسات المالية الإقليمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية.

- ويعتبر تشجيع روح المشاريع هدفاً مهماً، ولذلك من الضروري إقامة هياكل أساسية معينة مثل الأطر التنظيمية المشجعة والنفاذ إلى المعلومات المتصلة بالسوق لقطاع الأعمال.

- تشجيع البرامج السيبرانية التطوعية، خاصة فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والأنشطة المتعلقة بالتدريب الأساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفئات المهمشة، أو فيما يتصل بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تعزيز عملية المعرفة التراكمية عن طريق الربط الشبكي المنهجي بين مبادرات القواعد الشعبية، بإنشاء مواقع على شبكة الويب وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات ونشر أفضل الممارسات.

### أستراليا:

- "يقترح إنشاء صندوق للتضامن الرقمي
- ويمكن أن يشمل ذلك تعهداً من القطاع الخاص بتقديم السلع والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشروط تفضيلية لفئات معينة من المستعملين، خاصة للمنظمات التي لا تسعى إلى الربح والتي تعمل مباشرة في مجال تخفيف الفقر ينبغي تشجيع القطاع الخاص على تقديم سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشروط تفضيلية لفئات محددة من المستعملين وخاصة المنظمات التي لا تهدف إلى الربح والتي تعمل مباشرة في تخفيف الفقر."
- ينبغي تخفيض عبء الديون الذي لا يمكن تحمله، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات منها تخفيف عبء الديون وإلغاء الديون وغير ذلك من الآليات المتكررة المصممة من أجل تخفيف مشكلة الديون عن عائق البلدان النامية وخاصة منها البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون. ينبغي تخفيض عبء الديون الذي لا يمكن تحمله من خلال تخفيف عبء الديون وإلغاء الديون."
- وتشير أستراليا بحذف بقية النص الموجود حالياً وإدراج النص التالي مكانه: "يجب أن يتركز تخفيف الديون على أفقر البلدان التي تثبت التزامها بسياسة الإصلاحات المطلوبة لتخفيف الفقر. ونحن نؤيد المبادرة المعززة للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تنطوي على مشاركة الجهات الدائنة المتعددة الأطراف والثنائية والتي تكفل اتباع نهج شامل ومنسق لتخفيف الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون".

### كندا:

- يقترح إنشاء صندوق للتضامن الرقمي: المجتمع الدولي مدعو إلى توفير تعاون تقني ومالي على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، خاصة لإعطاء أقل البلدان نمواً فرصة لبناء مرافقها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- يُدعى المجتمع الدولي إلى الاستجابة على نحو ملائم من خلال التعاون التقني والمالي على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي على السواء لدعم الأولوية النسبية التي تعطيها أقل البلدان نمواً لتنمية بنيتها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ...  
• اعترف توافق مونتريري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بأنه يجب توليد الموارد اللازمة للتنمية من مصادر محلية ودولية على السواء. وتشجع البلدان النامية على إنشاء الظروف المحلية التي تؤدي إلى توليد الموارد المحلية وجذب الموارد الدولية على السواء واستعمال هذه الموارد بطريقة فعالة لأغراض التنمية. وتشجع البلدان المتقدمة من جانبها على توفير الموارد الإضافية التي أشارت إليها في المؤتمر والعمل أيضاً على خلق بيئة دولية أكثر تيسيراً لتحقيق التنمية.
- ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ إجراءات تبذل جهوداً ملموسة لوفاء بهدف تقديم 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إن لم تكن قد فعلت ذلك فعلاً.

55. التمويل: من العناصر الأساسية في نجاح تنفيذ خطة العمل وجود التزام بتمويل مختلف المبادرات الواردة فيها. وهذا يتطلب شراكات خلاقية بين القطاعين العام والخاص:

- يُقترح إنشاء صندوق للتضامن الرقمي: المجتمع الدولي مدعو إلى توفير تعاون تقني ومالي على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، خاصة لإعطاء أقل البلدان نمواً فرصة لبناء مرافقها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ويمكن أن يشمل ذلك تعهداً من القطاع الخاص بتقديم السلع والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشروط تفضيلية لفئات معينة من المستعملين، خاصة للمنظمات التي لا تسعى إلى الربح والتي تعمل مباشرة في مجال تخفيف الفقر.

- **عندما ينبغي تخفيض عبء الديون الذي لا يمكن تحمله، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات منها تخفيف عبء الديون وإلغاء الديون وغير ذلك من الآليات المبتكرة المصممة من أجل تخفيف مشكلة الديون عن عاتق البلدان النامية وخاصة منها البلدان الفقيرة والمتقلبة بالديون.**  
**اليابان:** ينبغي توضيح معنى "صندوق التضامن الرقمي". ومن الأفضل استخدام الصناديق القائمة بدلاً من إنشاء صناديق جديدة.  
ينبغي تعديل الجملة التي تبدأ بعبارة "ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ... لتتفق مع الفقرة 42 من توافق مونتريري لأن تعاون البلدان النامية والمتقدمة يتسم بأهمية كبرى في تحقيق هذه الأهداف.  
ينبغي تعديل الجملة التي تبدأ بعبارة "ينبغي تخفيف عبء الديون الذي لا يمكن تحمله... لتتفق مع الفقرة 83 من خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وبالتحديد ينبغي إدراج عبارة "وكذلك القيام، حسب الاقتضاء، بدلاً من كلمة "إلغاء".  
**مالي:** إضافة فقرتين فرعيتين:
  - إعداد استراتيجيات لتشجيع الاستثمارات لأغراض تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وخاصة في المناطق الريفية منها.
  - إقامة آليات تمويل النفاذ الشامل في البلدان النامية. (مثل صندوق النفاذ الشامل) لتضييق الفجوة الرقمية خاصة في المناطق الريفية.
- **مالي - باماكو 2000:** لقد ثبت أن البلدان النامية عموماً والبلدان النامية في القارة خاصة تحتاج وتتوقع برامج و/أو مشاريع رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتصف بأنها عملية وذات قيمة كبيرة لتمكين سكانها من مواجهة مهام الحياة اليومية ومشاكلها. وتحتاج بلداننا برامج و/أو مشاريع رائدة إقليمية ودون إقليمية ووطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والتوصيل والحكم والإصحاح والمشاريع الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة والزراعة والبيئة وينبغي تنفيذها جميعاً واستكمالها في فترة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات.  
ويقترح مكتب باماكو 2000 تعيين هيئات في الأمم المتحدة لمساعدة هذه البلدان على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع الرائدة في مناطقنا دون الإقليمية الخمس.  
ويمكن أيضاً تعيين الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وإشراكها في إعداد وإطلاق وتنفيذ هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة.  
ويقترح مكتب باماكو 2000 إنشاء صندوق التضامن الرقمي الذي اقترحه الرئيس عبد الله واد لتمويل هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة.  
ويقترح مكتب باماكو 2000 إشراك البنوك المحلية والإقليمية في تعبئة التمويل لبرامج و/أو مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.  
ويمكن التفاوض على البرامج و/أو المشاريع بشأن البنية التحتية وتطوير هذه البرامج و/أو المشاريع على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لتخفيض التكاليف إلى أدنى حد.

- ينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بتعهداتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت عنها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بجميع جوانب اتفاق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر.
- ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ إجراءات ملموسة للوفاء بهدف تقديم 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، إن لم تكن قد فعلت ذلك فعلاً.
- ينبغي تخفيض عبء الديون الذي لا يمكن تحمله، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات منها تخفيف عبء الديون وإلغاء الديون وغير ذلك من الآليات المبتكرة المصممة من أجل تخفيف مشكلة الديون عن عاتق البلدان النامية وخاصة منها البلدان الفقيرة والمتقلبة بالديون.

ويؤكد مكتب باماكو 2000 من جديد أن هذه البرامج و/أو المشاريع الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تضم جميع الأطراف، أي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويجب توشي الشفافية والإنصاف عند تحديد الآليات والمعايير اللازمة لاختيار اقتراحات مختلف برامج ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية).

ويجب بالمثل أن تكون آليات النفاذ إلى الأموال لهذه المبادرات محددة على أساس شفاف ومنصف وديمقراطي.

ويجب أن تتولى إدارة صندوق التضامن الرقمي لجنة من الأعضاء تتألف على النحو التالي: 50 في المائة من البلدان النامية و50 في المائة من البلدان الصناعية. وتتألف أمانة هذه اللجنة بنفس الطريقة.

ويجب أن يتوفر ما يلي في البرامج و/أو المشاريع الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- معايير اختيار واضحة
- أهداف واضحة وواقعية
- فترات محددة بوضوح لأعمال التصميم والإعداد والتنفيذ والتقييم
- مؤشرات واضحة يمكن قياسها لتسهيل تقييمها فيما بعد وقياس أثرها الحقيقي
- توزيع واضح للمسؤوليات على الموظفين المكلفين بتنفيذها.

ويجب أن تكون لجنة إدارة صندوق التضامن الرقمي مسؤولة أمام أمانة اللجنة التحضيرية للقممة العالمية لمجتمع المعلومات. وينبغي وضع جدول زمني لأعمال تدقيق صندوق التضامن الرقمي وغير ذلك من التقييمات.

**المكسيك: التمويل:** من العناصر الأساسية في نجاح تنفيذ خطة العمل وجود التزام بتمويل مختلف المبادرات الواردة فيها. وهذا يتطلب شراكات خلاقة بين القطاعين العام والخاص:

- يُقترح إنشاء صندوق للتضامن الرقمي: المجتمع الدولي مدعو إلى توفير تعاون تقني ومالي على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، خاصة لإعطاء أقل البلدان نمواً فرصة لبناء مرافقها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ويمكن أن يشمل ذلك تعهداً من القطاع الخاص بتقديم السلع والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشروط تفضيلية لفئات معينة من المستعملين، خاصة للمنظمات التي لا تسعى إلى الربح والتي تعمل مباشرة في مجال تخفيف الفقر.
- ينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بتعهداتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت عنها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بجميع جوانب اتفاق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر.

• ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ إجراءات ملموسة للوفاء بهدف تقديم 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إئتمانية رسمية، إن لم تكن قد فعلت ذلك فعلاً.

• ينبغي تخفيض عبء الديون الذي لا يمكن تحمله، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات منها تخفيف عبء الديون وإلغاء الديون وغير ذلك من الآليات المبتكرة المصممة من أجل تخفيف مشكلة الديون عن عاتق البلدان النامية وخاصة منها البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون.

**نيبال:** تطالب البلدان الممثلة في المؤتمر تلك البلدان المتقدمة التي لم تتخذ بعد إجراءات ملموسة للوفاء بهدف تخصيص 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إئتمانية رسمية شاملة للبلدان النامية وهدف تخصيص 0,15 في المائة إلى 0,20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إئتمانية رسمية لأقل البلدان نمواً إلى القيام بذلك وفقاً لما تم الاتفاق عليه.

**نيوزيلندا:** لا تؤيد إنشاء صندوق استئماني جديد تابع للأمم المتحدة. وقد وجدت نيوزيلندا أن هذه الصناديق لا تتيح طريقة فعالة بالنسبة إلى تكاليفها من أجل توصيل التمويل الإئتماني. وقد ثبت أن إدارة هذه الصناديق باهظة التكلفة وأن هذه الصناديق لم تنجح في توليد تمويل إضافي. وتتسم إدارتها بعدم الوضوح (مثل قراراتها بشأن توجيه التمويل للمشايخ والأماكن) كما أنها بطيئة في صرف الأموال. ويمكن تقديم التمويل بطريقة أكثر فعالية من خلال البرامج والآليات الأخرى القائمة فعلاً.

**سويسرا:** يضاف ما يلي: "آليات تمويل خدمة الاتصالات العمومية المستدامة والنفاذ الشامل:

• ينبغي للحكومات أن تنشئ صناديق وطنية لتمويل تنفيذ النفاذ الشامل وأن تدعمها عند اللزوم من خلال صناديق التمويل الدولية. وينبغي أن تكون هذه الصناديق جزءاً من الاستراتيجيات الوطنية لنشر النفاذ الشامل. وينبغي أن تحدد الاستراتيجية مدى النفاذ الشامل على الصعيد الوطني وأن تشمل إصدار الترخيصات لتنفيذ التزامات النفاذ الشامل مع إيلاء المراعاة بالتحديد لإدماج الأشخاص المحرومين أو المجموعات المحرومة.

• يتعين أن يكون نشر النفاذ الشامل بطريقة شفافة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي لصالح جميع أصحاب المصلحة.

• يقع واجب نشر النفاذ الشامل على القطاع الخاص الحائز على ترخيص لتنفيذ التزامات النفاذ الشامل.

ينبغي أن تسترشد الصناديق بالمبادئ والقواعد التالية:

• القواعد القانونية: إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لإنشاء وإدارة الصندوق بطريقة شفافة إلى جانب مبدأ منح الترخيصات لتنفيذ التزامات النفاذ الشامل.

• قواعد المنافسة: الامتثال لقواعد الشفافية وعدم التمييز والمنافسة الحرة في منح الترخيصات وإدارة الصندوق.

**تونس:** التمويل

• يجب أن يشمل التمويل الإمكانات الذاتية التي يمكن أن تنبع خاصة من دعم استثمار القطاع الخاص ومشاركة مكونات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من جلب الاستثمار الخارجي إلى جانب إشراكه في إسناد القروض لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتمويل حكومي من خلال برامج التمويل المحدثه من قبل الحكومات وكذلك برامج المنظمات الدولية المختصة.

|  |        |  |
|--|--------|--|
| <p>ومن جهة أخرى، فإن سياسات الخصخصة التي يقع إقرارها على مستوى الحكومات يمكن أن تسهم في تمويل برامج تقليص الفجوة الرقمية اعتباراً لانعكاساتها الإيجابية على التنمية الشاملة.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي التعمق عند إحداث آلية جديدة لتمويل التنمية الرقمية في إدماج بعض الآليات الموجودة مع تخصيص رصيد خاص ضمنها. وفي نفس الوقت الحرص على تفادي البيروقراطية في اتخاذ القرارات وعلى عدم تكبد مصاريف التسيير، وذلك بالاعتماد على النسيج الجمعياتي الوطني في تنفيذ المشاريع الصغرى داخل المناطق النائية.</li><li>• وفي هذا الإطار، يمكن أن يحدث رصيد للتنمية الرقمية في صلب الصندوق العالمي للتضامن الذي صادقت على إحداثه الجمعية العامة في 20 ديسمبر 2002.</li><li>• يمكن فتح المجال أمام المتطوعين في بناء القدرات واستغلال الفرص خاصة في مجال تمويل تطبيقات معلوماتية نموذجية يمكن أن تفتح الآفاق أمام العديد من البلدان.</li></ul>  |        |  |
| <p>البرازيل: إضافة [55 ألف] تقوم الحاجة إلى مصادر تمويل جديدة وإضافية وإلى آليات تنفيذها من أجل دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية لأغراض الاستراتيجيات الإنمائية بما في ذلك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أيضاً أن يستند التمويل إلى مساهمات من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.</p>   | 55 ألف |  |
| <p>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 55 ألف:</p> <p><b>"إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجرى استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• ينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تماماً في مجرى استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق زيادة فعالية تقاسم المعلومات والتنسيق بين المانحين ومن خلال تحليل وتبادل أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من برامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية.</li><li>• تقوم الحاجة إلى التعاون الدولي وتقاسم المعلومات وتنسيق الاستراتيجيات وتبادل أفضل الممارسات في سياق تشجيع نمو مجتمع عالمي للمعلومات يشمل ويمكن الفقراء في الفترة بين المرحلة الأولى للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في 2003 وحتى المرحلة الثانية في تونس في عام 2005.</li><li>• سيكون من الجوهرى إدراج قطاع الأعمال والمجتمع المدني في جميع الجهود المبذولة لتصميم وتنفيذ برامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.</li><li>• ولذلك فإن معيار الأساس في برامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يجب أن يظل هو التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية في الألفية الجديدة في صدد تخفيف الفقر وإنشاء أسواق حية ومؤسسات نشطة في البلدان النامية. أما النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهو بديل هزيل عن هذه الأهداف الأساسية.</li></ul> | 55 باء |  |

|   |   |  |
|---|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• يتطلب الأمر زيادة التركيز على المساهمة التي يمكن أن تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأهداف التنمية في الألفية الجديدة وعلى أثر برامج المانحين لا على ما يقدمونه من مدخلات. ويتعين على المانحين زيادة الوعي بإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظماتهم كما ينبغي لهم تشجيع النهج القطاعية وعبر القطاعية على السواء من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج الإنمائية. وفي كل هذه الجهود لا ينبغي أن يقع التركيز على التكنولوجيا بل يقع على المعلومات والاتصال والمعرفة كأدوات للتنمية وتخفيف الفقر.</li><li>• ينبغي صياغة مصفوفة من الاستراتيجيات النائية والمتعددة الأطراف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية واستعمالها كنقطة انطلاق لبذل مزيد من الجهود الشاملة لتقاسم المعلومات عن مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولزيادة عنصر الوضوح في قياس مختلف المدخلات المقدمة في جهود استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتقليل تشابك الجهود وازدواجها بدون داع.</li></ul> |   |  |
| <p><b>كندا:</b> "من المهم تيسير النفاذ إلى التكنولوجيا ونقل المعرفة والتكنولوجيا بشروط تيسيرية وتفضيلية وميسرة إلى البلدان النامية حسب ما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك عملاً على..."</p> <p><b>إيران:</b> من المهم تيسير النفاذ إلى التكنولوجيا ونقل المعرفة والتكنولوجيا بشروط تيسيرية وتفضيلية وميسرة إلى البلدان النامية بدون أي تمييز حسب ما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، مع مراعاة</p> <p><b>المكسيك:</b> <b>نقل التكنولوجيا:</b> من المهم تيسير النفاذ إلى التكنولوجيا ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتيسير نقلهما بشروط تيسيرية وتفضيلية وميسرة إلى البلدان النامية حسب ما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك عملاً على تعزيز القدرات التكنولوجية والطاقات التكنولوجية للبلدان النامية وتحسين إنتاجيتها ومنافستها في الأسواق العالمية.</p>  | <p>56. <b>نقل التكنولوجيا:</b> من المهم تيسير النفاذ إلى التكنولوجيا ونقل المعرفة والتكنولوجيا بشروط تيسيرية وتفضيلية وميسرة إلى البلدان النامية حسب ما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك عملاً على تعزيز القدرات التكنولوجية والطاقات التكنولوجية للبلدان النامية وتحسين إنتاجيتها ومنافستها في الأسواق العالمية.</p> |  |
|   | <p>هاء - المتابعة</p>   |  |

|  |   |  |
|--|---|--|
| <p>أستراليا: تعتقد أستراليا أن المجتمعات ينبغي أن تقرر مؤشراتنا بنفسها وأن تكون هذه المؤشرات ملائمة ومتصلة بالواقع المحلي وليست مجموعة من المؤشرات النوعية العالمية التي يجري فرضها.</p> <p><b>كندا:</b> لزيادة الجهود لتجميع الإحصاءات عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقسمة حسب الجنس، يتم صياغة مؤشرات لاستعمال كل جنس من الجنسين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاته منها وتعيين مؤشرات الأداء التي يمكن قياسها لتقييم أثر مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتمتعة بالتمويل على حياة النساء والفتيات.</p> <p>تقييم مجتمع المعلومات: لتخطيط وتنسيق تنمية مجتمع المعلومات بفعالية ينبغي القيام، بالتعاون مع المجتمع العلمي، بصياغة مؤشرات وقياسات تستخدم في تقييم ومقارنة التقدم المحرز في تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها من جانب السكان.</p> <p><b>اليابان:</b> مع إيلاء الاعتبار لتنمية البنية التحتية في البلدان النامية ينبغي تطبيق الرصد ووضع بيانات الأساس على معايير الأساس المذكورة في الفقرة 45 أ) وحدها لا على خطة العمل بأكملها.</p>                                       | <p>57. <b>المؤشرات.</b> ينبغي وضع نموذج دولي عملي للرصد ووضع بيانات الأساس (نوعياً وكمياً) عن طريق مؤشرات إحصائية مقارنة، من أجل متابعة تنفيذ خطة العمل وتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة وخاصة مدى التقدم باتجاه مجتمع المعلومات. ويمكن استخدام المؤشرات والتقارير الدولية في وضع بيانات الأساس، واستعراض القراء، والمساهمة في نشر أفضل الممارسات.</p> |  |
| <p><b>السلفادور:</b> إضافة [75 ألف]:</p> <p><b>المكسيك:</b> <del>المؤشرات: ينبغي يمكن وضع نموذج دولي عملي للرصد ووضع بيانات الأساس (نوعياً وكمياً) عن طريق مؤشرات إحصائية مقارنة من أجل متابعة تنفيذ خطة العمل وتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة وخاصة مدى التقدم باتجاه مجتمع المعلومات. ويمكن استخدام المؤشرات والتقارير الدولية في وضع بيانات الأساس، واستعراض القراء، والمساهمة في نشر أفضل الممارسات. ولهذا الغرض ينبغي إيلاء الاعتبار إلى إدماج مؤشرات جديدة للتوصيل المجتمعي تسمح بتحليل تطور المجتمعات المحلية التي يتم فيها إدخال التوصيل المجتمعي وبذلك يمكن قياس الأثر الحقيقي للسياسات العامة وقياس فعاليتها في كل بلد، وخاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لأغراض تقييم التقدم المحرز نحو إقامة مجتمع المعلومات.</del></p> <p><b>نيوزيلندا:</b> لا تستطيع أن توافق على أن هناك ضرورة لفرض اشتراط مؤشرات إحصائية أو تقديم تقارير دورية على الصعيد الوطني. فمن المرجح أن يكون هذا العمل مكلفاً وثقيلاً على البلدان النامية ومن المرجح أن يكون ازدواجا للمؤشرات المحددة في سياق أهداف إعلان الألفية.</p> |   |  |
| <p><b>البرازيل:</b> إضافة [57 ألف] يتسم قياس الأداء بأهمية حاسمة. ويتيح التخطيط الكافي منذ البداية لوضع معايير الأساس الخاصة بالنتائج أساساً لقيام جميع القطاعات المعنية برصد التقدم المحرز مقابل الأهداف المتفق عليها وتعديل أنشطتها لكفالة الوفاء بهذه الأهداف.</p>  | <p>57 ألف</p>   |  |

|        |  |
|--------|--|
| 57 باء | <p><b>البرازيل:</b> إضافة [57 باء] ينبغي أن تؤدي المؤشرات ومعايير الأساس الملائمة إلى توضيح حجم الفجوة الرقمية ووضعها موضع التقييم المستمر بهدف قياس فعالية التعاون الدولي وآليات نقل التكنولوجيا.</p>   |
| 57 جيم | <p><b>البرازيل:</b> إضافة [57 جيم] ينبغي دراسة مؤشرات/منهجيات جديدة وإجراء أبحاث عنها بغية تحسين تقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع إيلاء اهتمام خاص لانطباقها على مختلف مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياقات الوطنية.</p>  |
| 57 دال | <p><b>البرازيل:</b> إضافة [57 دال] لذلك لا يمكن أن يقتصر الأساس الذي تقوم عليه أساليب تحديد الفجوة الرقمية كميًا على اعتبارات كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو البنية التحتية أو الاستهلاك وحدها، بل يجب أن يتعقب هذا الأساس التقدم العالمي المحرز في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإحراز الأهداف الاجتماعية والإنتاجية لإعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.</p>   |
|        | <p>58. <b>التقارير.</b> تقوم المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمة وخاصة الاتحاد الدولي للاتصالات بتقييم دوري لمدى النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، وعن حالات التمييز التي قد تتبين. ويجب على هذه المنظمات أن تضمن عدم التمييز في برامجها ومشاريعها واتفاقاتها التعاقدية لجميع أعضائها على أساس الجنس أو العنصر أو العمر أو اللغة أو العرق أو الثقافة أو الدين أو الإعاقة، وذلك من أجل إتاحة فرص متكافئة للنمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.</p> <p><b>كندا:</b> "ينبغي أن تقوم المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وخاصة الاتحاد الدولي للاتصالات بتقييم دوري لمدى النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، وعن حالات التمييز التي قد تتبين. ويجب على هذه المنظمات أن تضمن عدم التمييز في برامجها ومشاريعها واتفاقاتها التعاقدية لجميع أعضائها على أساس الجنس أو العنصر أو العمر أو اللغة أو العرق أو الثقافة أو الدين أو الإعاقة، وذلك من أجل إتاحة فرص متكافئة للنمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية."</p> <p><b>فيجي:</b> تعتقد حكومة فيجي أنه ينبغي للجنة العالمية لمجتمع المعلومات أن تعين مفوضين إقليميين مسؤولين عن كفالة إظهار أن البلدان قد حققت تحسناً واضحاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول موعد القمة في 2005 وتطالب فيجي أيضاً بتعيين مفوض لمنطقة المحيط الهادئ لفصلها عن التجميع المعتاد لهذه المنطقة مع آسيا.</p> <p><b>إسرائيل:</b> ينبغي إجراء مزيد من المناقشات بشأن ما يترتب على ذلك من التزامات على الحكومات. ونرجو بالتحديد الحصول على مزيد من التفاصيل عن نطاق التقارير المطلوبة وطابع المعلومات المطلوب من الحكومات إعدادها إلخ.</p> <p><b>المكسيك:</b> التقارير: تقوم المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وخاصة الاتحاد الدولي للاتصالات بتقييم دوري للتقدم المحرز في إقامة مجتمع المعلومات. لمدى النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، وعن حالات التمييز التي قد تتبين. ويجب على هذه المنظمات أن تضمن عدم التمييز في برامجها ومشاريعها واتفاقاتها التعاقدية لجميع أعضائها وذلك من أجل إتاحة فرص متكافئة للنمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.</p> <p><b>تونس:</b> يتم تغيير كلمة "التقارير" إلى "نتائج التقييم" لإعطاء مدلول خاص لوظيفة التقييم عند تقديم التقارير.</p> |

|   |  |  |
|---|--|--|
| <p>59. <b>الدعم اللازم للتنفيذ.</b> كندا: "ينبغي للمنظمات في أسرة الأمم المتحدة أن تقدم دعمها للبلدان في متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها <u>الأهداف المحددة</u> في هذا الإعلان وفي خطة العمل."</p> <p><b>المكسيك: الدعم اللازم للتنفيذ:</b> ينبغي للمنظمات في أسرة الأمم المتحدة أن تقدم دعمها للبلدان في متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الإعلان وفي خطة العمل.</p> | <p>ينبغي للمنظمات في أسرة الأمم المتحدة أن تقدم دعمها للبلدان في متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الإعلان وفي خطة العمل.</p> |  |
| <p><b>كندا: [60] البرامج البحثية.</b></p> <p><u>دعم وتشجيع البرامج البحثية لتصميم وتطوير وتكييف البنية التحتية والأدوات والتطبيقات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تستجيب لاحتياجات الفقراء، بما فيهم المرأة.</u></p>  |  |  |